



منظمة المرأة العربية  
ARAB WOMEN ORGANIZATION

# تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال السياسة

الدكتورة / فاديَا كيوان

**تقرير إقليمي عن الدراسات المسيحية  
للمشروعات الموجهة للمرأة العربية  
في مجال السياسة**

**الدكتورة / فاديَا كيوان**

**2 0 0 7**

أعدت هذه الدراسة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الدراسات  
المسحية القطرية التي أعدها خبراء وخبراء الدول العربية  
الأعضاء بالمنظمة والمشاركة في المسح

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة  
لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى  
القاهرة 1428 هـ - 2007 م

رقم الإيداع: 2007/24999  
الترقيم الدولي: 977-5024-86-2

**منظمة المرأة العربية**  
٢٥ شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة  
القاهرة - جمهورية مصر العربية  
تلفون: ٠١٠١٢٤١٨٣٣٠١ (٢٠٢)  
فاكس: ٠٢٠٢٢٤١٨٣١١٠  
بريد الكتروني: [info@arabwomen.org.net](mailto:info@arabwomen.org.net)

1	1- خلفية المشروع.
3	2- مسار أحوال المرأة في المجال السياسي في الدول العربية.
19	3- المنهجية المعتمدة وتحديد العينات.
25	4- مدة المشروعات.
28	5- نطاق المشروعات.
32	6- طبيعة المشروعات المنفذة في مجال التمكين السياسي للمرأة.
37	7- الأهداف المعلنة الرئيسية والفرعية للمشروعات.
43	8- الجهات المنفذة.
47	9- الفئات المستهدفة.
52	10- العاملون في المشروعات.
56	11- تمويل المشروعات.
61	12- تقييم المشروعات.
66	13- مواطن القوة ومكانن الضعف.
69	14- التوصيات والمقترنات.
72	15- التوجهات العامة والخلاصات.

ملحق الدراسة

- ملحق (1) فريق العمل المشارك في الدراسات المسحية الخاصة بمجال السياسة.
- ملحق (2) نموذج استماراة الاستبانة.

## 1- خلفيّة المشروع :

في إطار تنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة العربية التي التزمت بها منظمة المرأة العربية في إطار مؤتمر القمة الأول المؤسس لعمل المنظمة، كان لمشاركة المرأة في صناعة القرار وفي هيكل السلطة على كل المستويات، وبخاصة مشاركة المرأة في المجال السياسي، موقع متقدم في سلم أولويات الأجندة التنفيذية للمنظمة لما لها هذا المجال من تأثير مباشر على مشاركة المرأة في مختلف الميادين الأخرى.

أكدت الأجندة العربية انسجامها مع مقررات وrecommendations المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، لاسيما المؤتمر الدولي الرابع في بيجين، وكذلك خطة العمل الصادرة عنه. كما أن الأجندة العربية قد انسجمت مع السياق العام الذي سلكته الدول العربية بابرام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز بحق المرأة (CEDAW) أسوةً بالمجالات الأخرى التي قررت منظمة المرأة العربية التدخل فيها سعياً لتمكين المرأة ودعم تقدمها.

وقد باشرت المنظمة منذ عام 2004 باجراء مسح للوقوف على أوضاع المرأة في كل هذه المجالات والاطلاع على ما جرى تنفيذه حتى الآن من مشروعات تهدف إلى دعم المرأة وتنمية قدراتها وزيادة فرصها في المشاركة، قررت المنظمة إجراء مسح للمشروعات التي جرى تنفيذها بهدف تمكين المرأة في المجال السياسي في العقد الممتد من 1995 إلى 2005 أي في العشرية الأولى بعد بيجين.

استجابت اثنتا عشرة دولة عربية من بين الدول المنضمة إلى المنظمة مع رغبتها في إجراء هذه المسح، وسمت خبراء وخبريات في المجال السياسي للمشاركة في المشروع الباحثي القائم على مسح المشروعات التي تم تنفيذها لتمكين المرأة في المجال السياسي في الدول الآتية : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، موريتانيا، واليمن.

عقدت منظمة المرأة العربية ورشة عمل تمهيدية اشتركت فيها الخبراء والخبريات. وتمت خلالها مناقشة المفاهيم والمصطلحات المتداولة والأهداف العامة والخاصة من إجراء المسح. كذلك ناقش الخبراء والخبريات منهجهية البحث، وتناولوا الأسئلة الواجب أن تتضمنها استماراة الدراسة والصيغة الفضلى لكل سؤال. كما تمت مناقشة حجم العينة الواجب اعتمادها في كل دولة. وقد الرأي على أن تتألف من 60 مشروعًا تم تنفيذهم في العشرية 1995-2005.

اختارت المنظمة كل خبير أو خبيرة بإمكانات سمحت بتشكيل فريق بحثي في كل دولة. وقام المشاركون في المرحلة الأولى بإجراء اختبار أولي للاستماراة وأبدوا ملاحظاتهم حولها: فتم تعديلها واعتماد صيغة نهائية لها، واستعملت في المسح الذي نفذ في مختلف الدول العربية المعنية.

قدم الخبراء والخبريات تقاريرهم النهائية إلى إدارة المنظمة في خلال الأشهر الأخيرة من عام 2006، فعقدت المنظمة ورشة عمل ختامية جرى خلالها عرض التقارير ومناقشتها من قبل مجموعة الخبراء والخبريات المشاركين من خلال عروض إلكترونية تناولت الخطوط العريضة لكل تقرير.

وسعى المشاركون إلى استخلاص عبر دروس من الدراسة الميدانية التي أجريوها في الدول من أجل تحديد الأولويات المختلفة بحسب أوضاع كل دولة، وحال المرأة فيها واحتاجاتها. كذلك وقف المشاركون على ما جرى تفيذه كمًا ونوعًا في مختلف الدول من مشروعات لتمكين المرأة سياسياً، وعلى المعوقات و نقاط الضعف ومجمل السلبيات، وعلى الانجازات وسائل الجوانب الإيجابية والمخرجات لما جرى تفيذه إلى الآن من مشروعات.

يحاول هذا التقرير جمع المعطيات المهمة التي تضمنتها التقارير الوطنية بما يسمح بالإلقاء على بعض أهم ما جرى تفيذه في كل دولة، وبعض الجوانب الخاصة بكل منها. كذلك سيحاول التقرير تبيان الجوامع المشتركة بين أحوال المرأة في مختلف الدول موضوع الدراسة، كذلك بين مواطن القوة ومكامن الضعف في مجالات التمكين السياسي للمرأة في تلك الدول.

## 2- مسار أحوال المرأة في المجال السياسي في الدول العربية:

بدأت التقارير المختلفة بإعطاء لمحة تاريخية عن حال المرأة في كل دولة في المجال السياسي. وعددت الأحداث والحقائق التاريخية ذات الأهمية الخاصة في التأثير على مسار حال المرأة الذي هو متحرك ومتقدم باستمرار وإن كان ذلك بوتيرة متفاوتة.

- جاء في تقرير الأردن أن المرأة لم تمتلك حق الاقتراع أو الترشح لغاية عام 1974. وأنها رغم حصولها على هذا الحق لم تستطع ممارسته فعلًا حتى العام 1984، حيث استطاعت أن تقترن. وفي عام 1989 حيث أصبح باستطاعتها أن تقترن وترشح. وقد نتج هذا التأخير عن عدم وجود مجالس نيابية منذ إحتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 حيث لم تجر الانتخابات في الضفة الشرقية إلى حين صدور قرار فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية في العام 1988. هذا التأخير في ممارسة المرأة لحقوقها الانتخابية أثر على تمهيم قدراتها السياسية، إضافة إلى تأثيره على تقبل المواطنين لممارستها لهذا الدور. كما أن غياب الأحزاب السياسية بين عامي 1965 و1993 كان له أثر كبير في الحياة السياسية، وفي وعي النساء عموماً بأهمية المشاركة في الأحزاب. إضافة إلى قانون الانتخاب القائم منذ 1993 على انتخاب مرشح واحد حيث لا وجود للقوائم الانتخابية، وقد حاولت العشائر استثمار هذا الدور وترشيح أحد أبنائهما لمجلس النواب. لم تفز أية امرأة في انتخابات عام 1989، وفازت واحدة فقط في عام 1993، ولم تفز أية امرأة في عام 1997؛ فحمل ذلك الحركة النسائية الأردنية على المطالبة بالكوتا النسائية.

أضاف القانون رقم 11 لسنة 2003 ستة مقاعد نيابية مخصصة للنساء إلى 104 المقاعد الموجودة أصلًا، فأصبح عدد النواب 110 نائبًا. كما لم يمنع القانون المذكور فوز المرشحات على المقاعد الانتخابية ضمن التنافس الحر. وبفعل تأثير هذا القانون زادت أعداد النساء اللواتي ترشحن لخوض الانتخابات. لكن الملفت أن النساء المنتخبات لم يقدمن في برامجهن الانتخابية أجندات خاصة بتمكين المرأة، رغم أنهن فزن ضمن إطار التدابير الخاصة بتمكين المرأة. كما ابتعدت موافقهن وتصريرياتهن إلى حد التناقض أحياناً مع بعض القوانين الهدافلة إلى توسيع دائرة حقوق المرأة. منذ أواخر السبعينيات، بدأت الحكومات المتعاقبة تعبر عن التزامها تجاه مشاركة المرأة وتفعيل دورها. ولا شك أن العائلة المالكة لعبت دوراً حاسماً في إبراز قضايا

مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمملكة. كذلك لعبت منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسوية الأردنية دوراً مهماً في دفع مطلب المزيد من الحقوق للمرأة. وقد جاء منع حق الإقتراع والترشح تويجاً لتحركات المنظمات النسائية الأردنية. وقد بدأ ذلك بحق الانتخاب في عام 1974 وقبل انعقاد المؤتمر الدولي الأول الخاص بالمرأة في عام 1975.

- أما في الإمارات، فقد تأسس نظامها الفدرالي في 2 ديسمبر من عام 1971 ويدير الدولة المجلس الأعلى للاتحاد، وهو هيئة تشريعية وتنفيذية. وتمارس كل إمارة جميع السلطات التي يوكلها إليها دستور الاتحاد (المادة 116 من دستور 1971). أما مجلس الوزراء فيضع مشروعات القوانين الاتحادية ويرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي. وفي النهاية يرفع مشروع القانون إلى رئيس الاتحاد.

يتألف المجلس الوطني الاتحادي من 40 عضواً يتم اختيارهم عن طريق التعيين من قبل حاكم كل إمارة بحسب كوتا لكل إمارة. صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي استشارية، وهناك تصريحات بشأن اشراك المرأة في عضوية المجلس الوطني غير أنه لم يتم ذلك حتى الآن، وتقتصر عضوية هذا المجلس على الرجال. من جهة أخرى، يخضع تكوين الجمعيات الأهلية لموافقة الحكومة والإجماع العام وتحظر الدولة تكوين الأحزاب السياسية.

في الواقع، أن المرأة والرجل بعيدان عن عملية المشاركة السياسية الفعلية، والمرأة أكثر إقصاء لكونها غائبة حتى عن المجلس الوطني ذي الصلاحية الاستشارية. لكن هناك جهوداً مبذولة لرفع كفاءة المرأة وتمكينها، خاصة في ظل الضغوط الدولية من أجل تمكين المرأة وإشراكها في العملية السياسية.

لكن غياب قنوات المشاركة السياسية التقليدية لم يمنع من تكليف سيدتين بتولي وزاري الاقتصاد والشؤون الاجتماعية كما تولت سيدة رئاسة جامعة الخليج العربي (وهي جامعة إقليمية لدول الخليج ست)، وهناك عدد من النساء اللاتي يشغلن منصب وكيل وزارة مساعد ومناصب إدارية رفيعة أخرى.

- أما البحرين فهي قائمة على مبدأ الملكية الدستورية. ويرأس جلالة الملك السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية. وهو يستطيع إصدار مرسوم لها قوة القانون. وقد نص دستور عام 2002 على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق

والواجبات في جميع ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال أحكام الشريعة الإسلامية. ونص على كفالة الدولة التوفيق ما بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع.

أما ميثاق العمل الوطني الذي حاز على نسبة بلغت 98.8% في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 14 و 15 فبراير من عام 2001، فقد نص على تتمتع المواطنين (رجال ونساء) بحق المشاركة في الشؤون العامة، والتتمتع بالحقوق السياسية بدءً بحق الانتخاب والترشح. وجاءت القوانين اللاحقة لدستور عام 2002 لتؤكد على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية لعام 2002، وقانون الانتخابات البلدية لعام 2002، وقانون التنظيمات السياسية لعام 2005.

كما صدقت البحرين على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أما المشاركة السياسية الفعلية للمرأة فلا ترقى إلى المستوى التعليمي والمهني والثقافي المتقدم (منذ عام 1928) الذي تتمتع به المرأة. يعود ذلك لعدة أسباب في مقدمتها التقليد والمعتقدات والmorphologies في المجتمع والتي تكرس النظرة الدونية للمرأة سياسياً. أما المنظمات السياسية التي نشأت منذ الخمسينيات من القرن العشرين فقد بقيت غير شرعية حتى عام 2001 عندما بدأ مشروع الإصلاح، وتعتبر المنظمات السياسية هي الرائدة في المشاركة السياسية للمرأة.

كما أن النساء عمندن إلى تنظيم جمعيات نسائية منذ الأربعينيات من القرن الماضي أخذت على عاتقها الدفاع عن حقوقهن ورفع وعيهن. وقد أصبحت هذه الجمعيات من أهم مؤسسات المجتمع المدني. لكن قانون الجمعيات الأهلية والأندية فرض قيوداً شديدة على أي تعاطٍ في السياسة إذ نصت المادة العاشرة منه على تحريم اشتغال الجمعيات الأهلية بالسياسة. لكن تتبع الخطوات الانفراجية منذ تدشين المشروع الإصلاحي في عهد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في 6 مارس من عام 1999، وبعد الاستفتاء على الميثاق في 14 و 15 شباط (فبراير) 2001. منذ ذلك التاريخ هناك هامش معقول من الحريات العامة وحق تشكيل المنظمات السياسية والمزيد من الجمعيات النسائية والشبابية والبيئية وهناك حراك اجتماعي وسياسي. وقد نصت أغلبية القوانين الصادرة بعد إقرار دستور عام 2002 صراحة على مشاركة المرأة. وتم تشكيل المجلس الأعلى للمرأة بمرسوم ملكي، وعهد برئاسته إلى قرينة جلالة الملك الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة. وتشكل أيضاً الاتحاد النسائي

البحريني فجمع الجمعيات النسائية في صفوفه، وقد حصل على حكم قضائي بالإشهاد رغم معارضة الوزارة له. وقد أعطت الوزارة ترخيصاً رسمياً له فأضحى يتمتع بالشرعية.

- أما في الجزائر فقد دخلت المرأة الجزائرية في السياسة منذ دخولها مجال المقاومة أثناء الثورة التحريرية. وقد حصلت المرأة على الحق في التصويت في عام 1958 أي قبل الاستقلال. وقضية مشاركة المرأة في السياسة لم تطرح لأن هذه المشاركة كانت دائماً ممكناً من حيث المبدأ.

وقد نص الدستور الحالي في المادتين (31) و(32) على ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وضمان اضطلاع المؤسسات بدورها في إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة المجتمع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

انطلقت التعديلية السياسية في عام 1988 وأدت إلى اتساع مشاركة المرأة في الحياة السياسية فزادت تباعاً أعداد النساء المترشحات والمنتخبات ما بين انتخابات 1997 و2002. ففي المجلس الشعبي ترشحت 322 امرأة في عام 1997 وفازت من بينهن 11 امرأة، بينما ترشحت 694 امرأة في عام 2002 وفازت منهن 27 امرأة بعضوية المجلس الشعبي الوطني.

وهناك وزيرة في الحكومة الجزائرية منذ عام 1962. وفي عام 2006 كان هناك 4 حقائب وزارية تتولاها نساء. كذلك هناك امرأتان ترأسان أحذاباً سياسية، وامرأة ترشحت للانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهي رئيسة حزب العمال، وقد حصلت على أكثر من مليون صوت... وقد تبنى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه السلطة سياسة إصلاح وتحديث كان لها أثر على مكتسبات المرأة في المجال السياسي في العقد الأخير بينما كانت مشاركة المرأة في المجال السياسي رمزية وضعيفة منذ عام 1962.

أما في مجلس النواب بين 2002 - 2007 فإن عدد النواب من النساء هو 24 امرأة/389 أي ما نسبته 6.42 %. لكن نسبة المشاركة غير ثابتة وإن كانت في تصاعد وهناك من يطالب بتطبيق نظام الكوتا (الحصص) لضمان استقرار هذه المشاركة.

● أما في تونس فقد اهتمت حكومة الاستقلال وعلى رأسها الزعيم الحبيب بورقيبة بوضع المرأة. وحرضت على الاعتراف لها بحقوقها منذ الاستقلال. وقد استقلت البلاد في 20 مارس من عام 1956 وأقرت للمرأة بالأهلية القانونية مثلما هي للرجل، وذلك بموجب الفصل 7 جديد من مجلة العقود والواجبات في 3 أغسطس 1956. (Code des contrats et obligations)

وفي 13 أغسطس 1953 صدرت مجلة الأحوال الشخصية التي قننت العلاقات الأسرية، وبيّنت حقوق وواجبات الزوجين، وألغت حق الجبر، ومنعت تعدد الزوجات. وعلى مستوى الحقوق السياسية سوّي كل من الدستور والمجلة الانتخابية الصادرة في عام 1969 بين الجنسين في الانتخابات والترشيح.

وقد أكد الرئيس بن علي في إعلان 7 نوفمبر 1987 على تشبث تونس بقانون الأحوال الشخصية، وأكد الميثاق الوطني في سنة 1988 على أن مبدأ المساواة لا يقل أهمية عن مبدأ الحرية. فوجود القوانين التي تضمن الحقوق وثبات الإرادة السياسية قد جعلا مشاركة المرأة في صنع القرار تصاعد وتزايد كما تدل على ذلك المعطيات الآتية:

عام	نسبة النساء
1995	14.89%
2000	21.6%
2004	24.4%
2006	22.75%
1994	11.5%
1999	12.75%
2004	23%
الى 2004	7.4%
سنة 1994	11.5%
سنة 1999	12.75%
الى 2004	22.75%
سنة 1988	7.4%
على تشبث تونس بقانون الأحوال الشخصية	14.89%

على مستوى السلطة التنفيذية فإن نسبة النساء في عام 2006 بلغت 14.89% من جملة أعضاء الحكومة. وارتفعت نسبة النساء في السلطة التشريعية من 7.4% سنة 1994 إلى 11.5% سنة 1999 ثم إلى 22.75% في سنة 2004. كما تمثل نسبة النساء من بين أعضاء مجلس المستشارين 23%. أما في المجالس البلدية فقد ارتفعت نسبة تواجد المرأة إلى 24.4% مقابل 21.6% في عام 2000 و16% في عام 1995.

تجسدت الإرادة السياسية المصرة على تعزيز حضور المرأة في المجالات كافة وبخاصة في موقع صنع القرار عبر النقطة السادسة عشرة للبرنامج الانتخابي للرئيس بن علي 2004-2009. كما أكد رئيس الجمهورية عند أدائه اليمين الدستورية أمام مجلس النواب في 17/11/2004 أنه سيعمل على ألا يقل حضور المرأة في موقع القرار والمسؤولية عن 30% بحلول عام 2009. وفي أيار(مايو) 2004 عينت امرأة لأول مرة في منصب والي (ممثل رئيس الجمهورية على مستوى الجهة). وفي عام 1991 تم إحداث لجنة المرأة والتنمية بقرار رئاسي وأنصبت بها إعداد وتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالمرأة.

أما في الحزب الحاكم، وهو التجمع الدستوري الديمقراطي وبتوصية من رئيسه - رئيس الجمهورية - فقد تكشفت نسبة مشاركة المرأة ووصلت إلى 26% من أعضاء اللجنة المركزية 21.25% من أعضاء الشعب القاعدية، و21% من أعضاء الجامعات المحلية، كما عينت امرأة في تركيبة الديوان السياسي.

على صعيد آخر تم تعيين 28 كاتبة عامة مساعدة بجانب التسييق في مختلف جهات البلاد وذلك منذ عام 1992.

● أما في مصر يجدر التوقف أمام أربع لحظات تاريخية يعكس كل منها بعداً من أبعاد التطور في النظام السياسي المصري ومنعطفاً في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية. **اللحظة الأولى** هي لحظة مشاركة المرأة المصرية في ثورة 1919 التي ربطت بين الاستقلال والديمقراطية. وكانت المرأة المصرية قد شاركت في ثورة عربي 1881 احتجاجاً على سياسة الخديوي توفيق. لكن أهمية ثورة 1919 تكمن في انبعاث حزب الوفد كطبيعة للنضال الشعبي المصري خللاً للحزب الوطني الذي كان قد أسسه مصطفى كامل. وقد لعبت النخبة النسائية الوفدية دوراً أساسياً في إيقاظ الوعي بأهمية دمج المرأة في المجتمع والامتداد بمشاركة المرأة والرجل في النضال الوطني إلى الشراكة بينهم في الحكم. فقد أسست هدى شعراوي مبرة محمد علي ومدرسة لتعليم الفتيات قواعد الصحة وشؤون الأسرة، وذلك في عام 1908. وأسست بالتعاون مع السيدة ملك حفني ناصيف الرابطة الفكرية المصرية في عام 1914، وجمعية الرقي الأدبي للسيدات المصريات بالتعاون مع اثنين من الأسرة الحاكمة، هما الأميرتان عين الحياة وأمينة حليم، ثم أسست الاتحاد النسائي المصري الذي تبنى نيل المرأة حقوقها السياسية. لكن دستور عام 1923 لم يذكر معيار النوع أو الجنس عندما رفض التمييز بين المصريين.

**اللحظة الثانية** هي لحظة حصول المرأة على حقوقها الانتخابية في أول دستور يصدر بعد الثورة أي دستور 16 يناير 1956. ودخلت أول امرأة البرلمان المصري في عام 1957، وعيّنت أول وزيرة للشؤون الاجتماعية وتشكلت نقابة عمالية نسائية ودخلت المرأة المجلس الاستشاري الأعلى.

**اللحظة الثالثة** هي لحظة صدور قرار الرئيس السادات بالقانون رقم 12 سنة 1979 بتخصيص ثلاثة مقاعد من مقاعد مجلس الشعب على الأقل لصالح المرأة من دون انتقاص من حقها في الفوز بأية مقاعد إضافية. وهذه الحقبة تتميز بتعiger هيكل في بنية النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية ومن الاقتصاد المركزي

إلى اقتصاد السوق. وبينما كانت مقاربة قضية المرأة في الجمهورية الأولى نابعة من فلسفة اشتراكية أسمىت للمساواة بين المواطنين، تبعت مقاربة المرأة في الجمهورية الثانية من فلسفة ليبرالية تجعل من التمييز الإيجابي لصالح المرأة بعداً من أبعاد تجسيد هذه الليبرالية. وجاءت تعديلات قانون الأحوال الشخصية لتمكّن المرأة مجموعه من الحقوق والمكتسبات الأسرية .

**اللحظة الرابعة** هي لحظة صدور قرار الرئيس محمد حسني مبارك رقم (90) في شباط (فبراير) 2000 بتأسيس مجلس قومي للمرأة كهيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية مهمتها النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن اقتراح السياسات العامة الاهادفة لتنمية وضع المرأة. وأسس المجلس القومي مركزاً للتأهيل السياسي للمرأة ولعب دوراً في نشر ثقافة المشاركة السياسية.

تشطط إلى جانب المجلس القومي للمرأة التابع للدولة، جمعيات أهلية ومرَاكز بحثية ووحدات وإدارات حكومية تختص بالمرأة. ويختلف كل من التنظيم النسائي للاتحاد الاشتراكي والتنظيم النسائي للاتحاد القومي الذين خلفاً الاتحاد النسائي المصري بعدهما حل في عام 1956 عن المجلس القومي للمرأة العامل منذ عام 2000؛ لأن هذا الأخير يعمل في إطار تعددية مؤسسية عامة وخاصة، بينما كان التشكيلان الأولان نوعاً من تأميم مبادرة العمل من أجل المرأة.

من الناحية العملية حفلت مرحلة ما قبل عام 1952 بظهور صحوة نسائية اتخذت شكل الصحافة النسائية خاصة (تم احتساب ما يقارب ثلاثة صحيفات من هذا النوع). كذلك ظهرت الصالونات الأدبية المتاحة لمشاركة النساء مع الرجال في تداول قضايا الوطن. كما ظهر جهد مؤسسي نسائي منذ تكوين الاتحاد النسائي التهذيبى في عام 1910، وفي عام 1942 أسست فاطمة نعمت راشد أول حزب نسائي في مصر، وأسست أنجي أفلاطون رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية في عام 1945، وأسست لطيفة الزيات اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في عام 1946، وأسست سوزانا براوي اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية في 1951.

ومنذ عام 1981 بدأ اختراق النساء لمؤسسة القضاء والمناصب الأكاديمية الجامعية وحملت النساء مسؤولية وزارية خارج النطاق المعتمد كوزارة البحث العلمي، والاقتصاد والتعاون الدولي، والقوى العاملة والهجرة. وارتقت نسبة إسهام المرأة في وظائف الإدارة العليا من 7% إلى 23.5%.

أما على صعيد التمثيل النسائي فقد طبق نظام الكوتا فوصلت 35 سيدة إلى مجلس النواب في عام 1984 ، إلا أن هذا النظام ألغى في عام 1987 فانخفض العدد إلى 14 سيدة. وانخفضت نسبة النساء العضوات في المجالس المحلية من 9% في عام 1983 إلى 1.8% في عام 2003 . لكن مصر - التي سبقت سواها من الدول العربية في منح المرأة حقوقها السياسية (انتخاب + ترشح) في عام 1956 والتي كانت الأسبق في توقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بحق المرأة (1980)، قبل أن تتبعها الدول العربية الأخرى بدءاً باليمن (1994) - تشهد تراجعاً في نسبة البرلمانيات حيث وصلت إلى 1.98% في برلمان 2005 (6 معينات و3 منتخبات). وهناك وزيرتان في الحكومة (2006) في الوقت الذي نرى فيه دولاً عربية أخرى تتولى فيها أربع سيدات حقائب وزارية (الجزائر) وثلاث وزیرات (الأردن وتونس).

- أما في موريتانيا فبعد انتهاء المقاومة المسلحة عام 1938 ظهر نمط سياسي جديد أخذ شكل المقاومة للاستعمار وبرزت أحزاب عدة منها حزب الاتحاد القومي (1943)، وحزب التقاهم (1950)، ورابطة الشباب الموريتاني (1955)، وحزب النهضة الوطنية (1958)، وحزب الاتحاد الوطني الموريتاني (1959). غير أن هذه الأحزاب فشلت في تجاوز الأطر التقليدية بسبب نخبويتها التي أبقتها بعيدة عن القاعدة، وجعلتها ترفض دمج المرأة في النضال السياسي، مما جعل المرأة الموريتانية معزولة عن أي نوع من الممارسة السياسية.

وقد قامت الحكومة، مع إعلان الدولة المركزية، بإنشاء هيئة تعنى بشؤون المرأة، وتهدف إلى إنشاء مشروعات اجتماعية لصالحها. لكن هذا التنظيم فشل في تأسيس حركة نسوية، مما دفع الحزب الحاكم إلى إنشاء مجلس استشاري يعنى بالتنسيق بين النساء وقيادة الحزب، وذلك برئاسة مريم داده عقبة رئيس الجمهورية. وباستشارة من هذا المجلس، صادق المكتب السياسي الوطني للحزب على تشكيل لجنة لترقية المرأة (1965) ضمت 15 عضوة وأسست مراكز للتأهيل المهني.

شاركت المرأة في مؤتمر اعيون العتروس (1966) بصفة مندوب، وكان العمل النسائي يتخد منحى اجتماعياً في تلك المرحلة دون الاهتمام بالمجال السياسي، لكن أنشئ المجلس الأعلى للنساء سنة 1967 فاھتم بتكوين الأطر السياسية القادرة على قيادة نضال المرأة. وكان هدف الحزب الحاكم جذب القاعدة النسوية للانخراط في هيئاته بصفته الجهاز الفعلي لإدارة شؤون الدولة. وقد اندمجت الحركة النسائية بدون صعوبة داخل الحزب وأوكل إليها بعض من أهم الأنشطة بهدف تدعيم مصداقية

الحزب. وقد نوه الأمين العام لحزب الشعب ورئيس الجمهورية في خطاب الاستقلال عام 1977 إلى هذا الدور الذي لعبته المرأة غير أن ربيع المرأة الموريتانية سينقضى مع مجيء العسكر إلى سدة الحكم ودخول البلاد في مرحلة سياسية جديدة. في مطلع الثمانينات، أدخل الرئيس المقدم محمد خون ولد هيدالة نظاماً جديداً مخالفًا للنظام الحزبي عرف باسم هياكل تهذيب الجماهير. لكن ضغط الأحداث السياسية المتلاحقة وظهور حركات سياسية سرية شلوا دور هذا التنظيم وحولوه إلى أداء للقضاء على تلك التظيمات مما نفر الأهالي منه.

ومع الحركة التصحيحية أعطى نظام معاوية ولد سيد أحمد أولوية لقضية المرأة، فتم إنشاء قطاع النساء بالأمانة العامة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني، وذلك في 7 يناير 1985.

شنّت حملة إعلامية واسعة للتعبئة من أجل تحرير المرأة وتفعيل مشاركتها. وجاء خطاب النعمة التاريخي في 5 مارس 1986 داعياً للمساواة، وتمت ترقية القطاع إلى مستوى أمانة تنفيذية بالأمانة العامة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني. ودخلت المرأة الموريتانية إلى المجالس البلدية في أول انتخابات جرت. فترشحت 144 امرأة فازت من بينهن 10 نساء. وتم استحداث وزارة خاصة بترقية النساء عهد إليها برفع المستوى الاقتصادي للمرأة، لكن هذه الوزارة لم تعمم طويلاً.

مع بداية التسعينيات دخلت البلاد في مرحلة التعديلية الحزبية، وانتهى حكم اللجنة العسكرية وتم إنشاء كتابة الدولة لشؤون المرأة. تزامن ذلك مع الاهتمام الدولي بقضية المرأة وانعقاد القمم والمؤتمرات المخصصة لها.

- أما في فلسطين فقد لعبت المرأة دوراً أساسياً في النضال الفلسطيني الموجه ضد الاحتلال منذ الانتداب البريطاني عام 1922، وما زال نضالها مستمراً ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد تعزز دورها في الحياة السياسية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عام 1994 من خلال ترشح امرأة لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، وترشحت نساء لعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 1996، كذلك في الانتخابات المحلية والرئاسية لسنة 2005 بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، وفي الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني (يناير) عام 2006.
- شهد عام 1929 عقد أول مؤتمر نسوي في القدس انبثقت منه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، وأنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وفرع

آخر في نابلس. لكن لم يكن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية رؤية لدور المرأة في النضال في حقبة العشرينات والثلاثينات باستثناء بعض الأحزاب الأيديولوجية التي عمدت إلى تنظيم فتيات المدارس للخروج بمظاهرات في المدن الرئيسية خاصة بعد استشهاد عز الدين القسام عام 1935 الذي كان قد نظم مجموعة رفيقات القسام. في عام 1954 أنشأ حزب البعث تنظيماً حزبياً نسائياً، كذلك نشطت بين النساء حركة القوميين العرب. وكان النساء والرجال جنباً إلى جنب في معارك منع توطن اللاجئين في سيناء في عام 1955 ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام 1965، وإفشال مشروع التدويل عام 1957.

لكن النظام الدستوري الذي أعلن في قطاع غزة في عام 1962 نص على تشكيل المجلس التشريعي، وحرمت المرأة من عضويته، إذ نص قانون الانتخاب على شرط الذكورة.

نشطت العديد من المؤسسات النسوية الخيرية كدور الأيتام ومراكم الرعاية، وتأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 1965. ومن مفارقات القدر أن أمراً عسكرياً من قوات الاحتلال رقم 627 في عام 1975 منح المرأة الحق في الترشح والانتخاب لعضوية المجالس. لكن المرأة صوتت لصالح قوائم منظمة التحرير الفلسطينية، وبدأ يتضاعد دور المرأة في إطار الحركة الوطنية الناهضة في التعبئة والتعليم، كذلك تصاعد دورها داخل الأحزاب الفلسطينية التي ضمت في أجهزتها العسكرية عدداً من النساء إلى جانب الرجال. وشاركت أولئك النساء في عمليات عسكرية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع تزايد الوعي الوطني تأسست لجان العمل النسوى وضمت في صفوفها مئات من الكوادر النسوية النشطة من كافة الفصائل والأحزاب، مما أسهم في خلق مناخ حوار وتعدد آراء. وبينما ساوت المادة رقم 26 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل بين المرأة والرجل في مختلف الحقوق وخاصة الحقوق السياسية، حق المرأة في المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية في مراحلها المختلفة، بلغت نسبة النساء في المجلس التشريعي 5.6% وفي المجالس المحلية 0.5%. وهذا التفاوت قد يكون مؤشراً واضحاً على النزعة المحافظة التي ما زالت تطبع المجتمع المحلي وهو مجتمع أبوي. وقد بلغت نسبة الفلسطينيات الشهيدات 1.3%， ونسبة الأسيرات 1.3% حيث وصل عدد الأسيرات إلى 300 أسرة منذ إنفاضة الأقصى عام 2000 منهن 126 أسرة مازلن رهن الاعتقال، من بينهن 13 أسرة متزوجة و3 أسرات أرامل و6 أسرات مطلقات، و98 أسرة عزباء، وأسرة

واحدة مخطوبة، و5 أسيرات لا تتوفر معلومات عن حالتهن الاجتماعية. ومنذ بداية الاحتلال عام 1967 حتى الآن دخل المعتقلات الإسرائيلية ما يقارب 5500 امرأة فلسطينية.

وتتجدر الإشارة إلى أن قانون الهيئات المحلية (2006) ينص على أن يكون هناك امرأة واحدة في مجلس الإدارة الذي يقل عن تسعه أعضاء، وامرأتان في مجلس الإدارة الذي يزيد عن تسعه أعضاء. أما في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة (2006) فقد تضمنت القوائم الانتخابية حسب النظام الانتخابي امرأة بعد الثلاث الأوائل بالقائمة، وامرأة ثانية بعد الأسماء الأربعية التالية، وامرأة ثالثة بعد خمسة أسماء أخرى. وبالتالي فازت 17 امرأة بعضوية المجلس التشريعي من أصل 132 عضواً.

- أما سوريا فقد عاشت منذ استقلالها في عام 1946 مراحل سياسية متعددة، ومر مجتمعها بمراحل متتالية من الانقلابات العسكرية وتغيير الأنظمة، إلى أن قامت ثورة الثامن من مارس عام 1963 بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي أسس بنىات اجتماعية وسياسية تتحوّل إلى تحقيق العدالة وبناء المجتمع التقدمي الذي تتمتع فيه المرأة بحقوق المواطن كلها كما ورد في المادة 12 من دستور الحزب، التي ورد فيها كذلك أن الحزب يناضل إلى جانب المرأة في سبيل تحقيق رفع مستوى المرأة ونيل حقوقها.

وقد تبلورت المواقف التقدمية وتعمقت التحولات الجذرية في البنى الاجتماعية والسياسية في سوريا مع الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد، الذي عاشت سوريا في ظل قيادته - ولأول مرة في تاريخها الحديث - مرحلة الاستقرار والتقدم. وتم في تلك المرحلة بناء الدولة المؤسسية، وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيق العدالة الاجتماعية: حيث أكد الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الصادر في 13/3/1973 المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وكفل في المادة رقم (21) مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. كما أكد في المادة رقم (45) أن الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها الإسهام الكامل والفعال في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتعمل الدولة على إزالة القيود التي تمنع تطور المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع، وأبرز الحقوق الأساسية التي حصلت عليها المرأة السورية: حق تقلد المناصب العليا في الوظائف العامة، حق الاقتراع والترشح إلى الهيئات التنسائية وسائر الهيئات المنتجة، والحق في التعليم، والحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

شكل هذا الإطار الدستوري مرجعية أساسية للارتقاء الذي حققته المرأة في العقود الأخيرة والذي تعكسه المؤشرات الرقمية. فقد تم ردم فجوات جذرية وتحقيق نقلات نوعية في مجال تحقيق العدالة والإنصاف والتمكين.

وقد استمر هذا النهج مع تولي الرئيس بشار الأسد مهام رئاسة الجمهورية في عام 2000. وقد أعلن منذ خطاب القسم موقفه المؤيد والداعم لمشاركة المرأة وحضورها الفاعل وال حقيقي في جميع مناحي الحياة. وتم انتخاب سيدة ولأول مرة في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي كما تم تعيين سيدة - هي الدكتورة نجاح العطار - في منصب نائب رئيس الجمهورية.

انضمت سوريا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم رقم 33/2002. وحضرت سوريا بشكل فاعل جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية والملتقيات العالمية المهمة بشؤون المرأة. ومنذ عام 2000 تم تعديل بعض أحكام قانون العمل رقم 1959/91 بالنسبة لاستحقاق المرأة معاش التقاعد. كذلك تم تعديل المرسوم رقم (143) الخاص بزيادة التعويض العائلي، وذلك بموجب القانون رقم 42/2003. تمثلت المرأة في أول مجلس شعب تم تشكيله عبر التعيين في عام 1971 وكان دوره تأسيسيًا وحاصلت فيه على أربعة مقاعد.

وأعطى الدستور حق الانتخاب والترشح للمرأة والرجل على حد سواء، وانتخبت 5 سيدات في أول برلمان منتخب ( أي 2.7% من أصل 187 نائباً) وبدأ عدد النساء يتزايد إلى أن وصل في الدور التشريعي الثامن إلى 30 امرأة من أصل 250 نائباً أي ما نسبته 12 % في برلمان 2002-2007. ووصل عدد المرشحات إلى 849 مرشحة مقابل 10450 مرشحاً أي ما نسبته 8 %. هذا المؤشر الأخير يدل على مناخ الثقة الذي تشعر به المرأة والذي يشجعها على الانخراط في العمل السياسي التشريعي منه بصفة خاصة.

على مستوى السلطة التنفيذية، عينت أول وزيرة في عام 1976 (وزيرة الثقافة)، وعينت وزيرة التعليم العالي في عام 1991، من ثم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عام 2001، وزيرة المغتربين في عام 2003، كما تم تعيين عدد من النساء في منصب معاون وزير.

أما في الانتخابات المحلية فقد زاد عدد النساء من 27 امرأة في عام 1975 إلى 797 في عام 2003، أي ما نسبته 3.1 %.

من جهة أخرى، تشارك المرأة في سوريا في النقابات المهنية والمنظمات الشعبية بنسب مرتفعة تصل إلى 28.6% في اتحاد شبيبة الثورة و24.7% في الاتحاد الوطني لطلبة سوريا و20% في منظمة طلائع البعث.

● أما لبنان، فقد تأسست في عام 1920، واعتمدت النظام السياسي الديمقراطي التوافقي الذي ينص على مشاركة كافة العائلات الروحية التي يتتألف منها لبنان في مختلف هياكل السلطة والمؤسسات العامة. يقوم هذا النظام على أربعة مبادئ، هي:

■ الحكومات الائتلافية التي تجمع ممثليين من مختلف الطوائف.

■ التوزيع النسبي للمناصب والوظائف عبر الكوتا على مختلف الطوائف.

■ تتمتع مختلف الطوائف بحق الفيتو في بعض الميادين.

■ الاستقلال الذاتي لمختلف الطوائف في مجالات ممارسة الشعائر الدينية والحق في تسيير مدارسها وإدارة الأحوال الشخصية على أساس طائفية خاصة.

على مستوى آخر كفل الدستور اللبناني منذ عام 1926 الحريات العامة والفردية، ومنها حريات الرأي، والتعبير، والاجتماع، وتأسيس جمعيات دون إذن مسبق كما جاء في قانون الجمعيات عام 1909 الذي اعتمد منذ تأسيس الجمهورية وما زال نافذاً حتى الآن.

نما في ظل هذا المناخ الليبرالي عدداً كبيراً من الأحزاب والتيارات من كل المشارب الإيديولوجية والإتجاهات المختلفة. كذلك نمت العشرات - بل المئات - من الجمعيات غير الحكومية، ونشطت في مختلف الميادين الاجتماعية.

لكن النظام الليبرالي كان سلاحاً ذا حدين: حيث شجع على المبادرات الحرة والانفتاح في كل الاتجاهات ومن الجهة الأخرى أضعف دور الدولة وحضورها في مجال تنظيم ورعاية الحياة العامة. ومع مرور الزمن أصبح هناك في لبنان مجتمع مدني غني جداً بمبادراته، ودولة ضعيفة في مجال رسم السياسات العامة والتأثير على حركة المجتمع وдинاميته.

جاء أول قانون للانتخاب بعد الاستقلال في عام 1943 ليحرم المرأة من الحق في المشاركة في الحياة السياسية اقتراعاً وترشحاً. فأنطلقت موجات احتجاج في الأوساط البورجوازية المدنية طالبت بإقرار المساواة في الحقوق المدنية والسياسية للمرأة والرجل. وبفعل موجات الاحتجاج والضغط تم إقرار حقوق المرأة المدنية

والسياسية في عام 1953. ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع التسعينيات تراجعت التعبئة النسوية في مجال المشاركة في الحياة السياسية، فاقتصرت تلك المشاركة على نساء معدودات كان حضورهن رمزيًا جدًا في الانتخابات دون أي فرصة حقيقة للفوز؛ حيث كان الترشح فردياً، ولم تدخل المرشحات في اللوائح المتافقية. وباستثناء فوز سيدة بالتزكية في انتخابات فرعية جرت على مقعد نيابي كان يحتله والدها الذي توفي في حادث طائره عام (1961-1962) فلم تدخل المرأة اللبنانية إلى الندوة البرلمانية سوى عام 1990 في أول مجلس نيابي تم إكمال عدده بالتعيين بعد انتهاء الأحداث الدامية في لبنان.

تصاعدت حركة نسوية ضاغطة بهدف توفير شروط موضوعية حقيقة للمشاركة السياسية للمرأة منذ التسعينيات بفعل تأثير المناخ الدولي الضاغط باتجاه مشاركة المرأة بشكل أوسع وبشكل فعال في هياكل السلطة وصناعة القرار. وقد تزايد في هذه الحقبة عدد النساء البرلمانيات، فوصل في برلمان 2005-2009 إلى 6 برلمانيات من أصل 128 نائباً تحتل ثلثاً منها رئاسة لجنة برلمانية. وقد عينت المرأة في منصب وزير لأول مرة في عام 2004 حيث عينت وزيرتان، إلا أن هذا العدد تراجع في الحكومة اللاحقة ليصل إلى وزيرة واحدة هي وزيرة الشؤون الاجتماعية. تطورت في هذه الحقبة مطالبة الهيئات والتنظيمات النسائية بتطبيق نظام الكوتا في الحياة السياسية. وقد اعتمد مشروع قانون الانتخاب المتدالو في عام 2007 نظام الكوتا بنسبة 30% في الترشيحات على جزء من الدوائر تشكل نسبة 40% من مجمل المقاعد النيابية (30% من الترشيحات في متن اللوائح المتافقية على 51 مقعداً نيابياً تم من أصل 128 مقعد).

اللافت للنظر في المشهد السياسي اللبناني هو غياب موضوع المشاركة السياسية للمرأة أو أي من قضاياها عن أجندـة الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها. كذلك كان حضور النساء خجولاً في الأحزاب على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية ولم يتعد لجاناً نسائية تعنى بالقضايا الاجتماعية في الحزب. لكن لوحظ في السنوات الأخيرة بدء زيادة أعداد النساء المهتمات بالسياسة ووصول بعض سيدات إلى مواقع تيفيزية وقيادية في بعض التنظيمات الحزبية. ومن اللافت أيضاً أن التنظيمات السياسية الإسلامية أولت أمر تشكيل فصائل نسائية في صفوفها عناية خاصة. مسألة مشاركة المرأة في لبنان هي موضوع التباين الكبير. فالمجتمع اللبناني تميز

تقليدياً بانفتاح واسع على الحداثة وعلى السلوكيات الغربية الإستهلاكية، وكانت المرأة تقليدياً تتمتع بحقوق لم تألفها بعض المجتمعات العربية الأخرى كالتعليم أسوة بالرجل والخروج للعمل والحياة الاجتماعية الحرجة الصارخة. وقد تجسدت هذه الناحية الأخيرة بتصاعد العمل النسائي في الجمعيات الأهلية الناشطة جداً في لبنان، لكن مشاركة المرأة في الحياة السياسية كانت تقليدية خجولة. ونعتقد أن ذلك عائد إلى طبيعة التقسيمات الطائفية للمناصب السياسية التي كانت تضفي طابعاً ذكورياً على المناصب الآيلة إلى تمثيل جماعات طائفية ومذهبية.

● أما في اليمن فقد ارتبط اسم المرأة بالحياة السياسية منذ القدم عبر وصول ملكتين إلى السلطة هما الملكة بلقيس والملكة اروى بنت أحمد الصليحي. أما في التاريخ الحديث فقد انخرطت المرأة في الجنوب في العمل التنظيمي والحزبي، وشاركت في تأسيس الجمعيات والاتحادات النسائية، وذلك بعد أن خاضت المرأة اليمنية معركة الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والنظام الإمامي مع الرجل جنباً إلى جنب. أما في شمال اليمن فلم تقل المرأة الفرصة كاملة بسبب الموروث التاريخي والاجتماعي للحكم الإمامي. لكن مع قيام ثورة 26 ديسمبر عام 1962 نالت المرأة قدرأً من التعليم ووضعت قلة من النساء اللبنات الأولى للتغيير في حياة المرأة اليمنية في الشمال.

أعلنت دولة الوحدة في عام 1990، وشكل ذلك نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي اليمني. وقد اقترنرت المرحلة الممتدة من 1990 إلى عام 2005 بالديمقراطية عبر إقرار التعددية السياسية والحزبية. وفي هذه المرحلة كسبت المرأة دعماً أكبر من المجتمع السياسي، واستطاعت الوصول إلى عدد من دوائر صنع القرار، مثل: البرلمان، ومجلس الشورى، وال المجالس المحلية، وعضوية الأحزاب وهيئاتها القيادية. وفي نفس الفترة المذكورة، ترافق بروز الدور السياسي للمرأة اليمنية وحضورها الملحوظ في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وكان ذلك في غالب الأمر من خلال رعاية الدولة لهذا الحضور. وقد رافق ذلك بروز معارضة لهذا الدور السياسي من قبل بعض القوى الاجتماعية والسياسية اليمنية.

نص الدستور اليمني على أهمية المساواة بين المواطنين (ذكوراً وإناثاً) وذلك في المادة رقم 24 منه. ونص في المادة رقم 31 على أن النساء شقائق الرجال ولهم من الحقوق وعليهم من الواجبات ما تكفله وتجبه الشريعة وبينيه القانون. وأكملت المادة رقم 40 أن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة. وفي قانوني

الأحزاب والتنظيمات السياسية والانتخاب جاء تأكيد على المشاركة السياسية للنساء. هذا المناخ شكل حافزاً لمزيد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن كانت تلك المشاركة ما زالت ضعيفة ومحدودة حتى الآن.

فقد تطور عدد النساء المسجلات في لوائح الناخبين من 18% في عام 1993 إلى 42% في عام 2003. لكن هذا التزايد الكبير في عدد النساء المقتربات لم يرافقه تزايد في أعداد النساء في المناصب السياسية، ولم يرافقه تزايد عدد النساء المرشحات في الانتخابات بسبب إحجام بعض الأحزاب ذات الخلفية العقائدية عن ترشيح نساء في لوائحها بسبب الصعوبات الموضوعية التي تلقيها النساء في الترشح وخوض الانتخابات. وفي الانتخابات المحلية ما زال حضور النساء ضعيفاً ومحدوداً (في انتخابات عام 2006 كان هناك 20512 مرشحاً مقابل 149 مرشحة، وفاز بالانتخابات المحلية 7290 رجلاً مقابل 35 امرأة).

على صعيد آخر، تم تعيين امرأتين في مجلس الشورى المؤلف من 109 أعضاء. وفي التشكيل الحكومي الأخير في نيسان (أبريل) عام 2006 تم تعيين امرأتين في الحكومة من أصل 37 وزيراً (بنسبة بلغت 2.82%). لكن عدد النساء في المناصب العليا للإدارة هو أفضل إلى حد ما إذ وصلت نسبة النساء في موقع مدير عام إلى 11.07%.

بادرت بعض الأحزاب إلى تشجيع وصول سيدات إلى مواقع قيادية لديها في ظل الحديث المتزايد عن نظام الكوتا، فتم انتخاب امرأة كأمرين عام مساعد في حزبين، ووصلت نسبة النساء القياديّات في بعض الأحزاب إلى 15%.

حتى في أوساط التنظيمات الدينية الإسلامية فإن الجناح الليبرالي منها يتعاطى بشكل إيجابي مع مشاركة المرأة السياسية ومع مناصرة قضياتها.

أما في إطار تأسيس آليات حكومية وغير حكومية لتعزيز مشاركة المرأة، فقد تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في عام 2000. بعد أن تم دمج اتحاد نساء اليمن في المحافظات الجنوبية مع الجمعيات النسوية في المحافظات الشمالية تحت اسم اتحاد نساء اليمن في عام 1990. من أهداف هذا الاتحاد الأهم العمل على تمكين المرأة اليمينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

### 3- المنهجية المعتمدة وتحديد العينات :

أما المنهجية المعتمدة فقد تم إقرارها في ورشة عمل تمهيدية دعت إليها منظمة المرأة العربية ضمت باحثين وباحثات من اشتى عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى منسقة المشروع. كذلك وضعت تلك الورشة التمهيدية الخطوط الرئيسة لاستماره البحث، وقرر الرأي على اعتماد عقد من عام 1995 إلى عام 2005 كحقبة محددة تجري دراسة ما تم تطبيقه خلالها من مشروعات تهدف إلى التمكين السياسي للمرأة. واتفق على أن يتم ملء 60 استماراً في كل دولة، على أن يراعى في الاختيار نوعان من الجهات المشتركة في المشروعات ذات الصلة: النوع الأول هو الجهات المعدة والمنفذة للمشروعات أما النوع الثاني فهو الجهات الممولة لمشروعات التمكين السياسي للمرأة.

وتفق أيضاً على أن تتناول العينة مشروعات ذات أنشطة متعددة، مثل أنشطة التوعية والتثقيف والتدريب، والمحاضرات العامة، والتدريب على المهارات، وإعداد مشروعات القوانين أو تعديل القوانين والتنظيمات المتصلة بالمشاركة السياسية للمرأة. كما اتّخذ تنوع الجهات المبادرة، (بين جهات حكومية، أو مدنية، أو دولية، أو خارجية)، حيزاً خاصاً في الاستماراة وفي اختيار عينة البحث: حرصاً على الاطلاع الأوسع على ما تم أنجازه في العقد الممتد من المؤتمر الدولي الرابع الخاص بالمرأة الذي انعقد في بيجين وحتى مؤتمر بيجين + 10 سنوات.

وفي مرحلة لاحقة تم تزويد الباحثين والباحثات بمسودة استماره البحث، فجرى اختبارها ميدانياً لضمان سهولة الأسئلة واستيفاء الاستمارة للموضوعات التي يهتم فريق البحث بالاطلاع عليها، كذلك للتأكد من أن الوقت المخصص لملء الاستمارة مناسب. وتم إدخال بعض التعديلات على نص الاستمارة النهائية في ضوء بعض الملاحظات من الباحثين والباحثات وتم تزويد الباحثين بها.

بالنظر إلى التنوع الكبير في ما بين الدول العربية التي كانت موضوع البحث الميداني، فقد اختلف بعض الشيء تحديد العينة بين دولة وأخرى.

- ففي الإمارات، حاولت الدراسة رصد كل ما قدم للمرأة على صعيد رفع قدراتها الإدارية والقيادية وصقل مهاراتها على اتخاذ القرار، وإن لم تكن تلك الأنشطة موجهة بشكل مباشر إلى تثقيفها سياسياً أو نقل مهاراتها الانتخابية؛ ذلك لأن موضوع المشاركة السياسية غير معتمد أصلاً في الإمارات بالمفهوم العادي بل أن الدولة هي دولة

اتحادية بين إمارات، يحكم كل منها أمير، والمجلس الوطني الاتحادي يتشكل من 40 عضواً عن طريق التعيين من قبل حكام مختلف الإمارات، وصلاحيات هذا المجلس استشارية.

أما تعريف المشاركة السياسية بأنها "نشاط المواطن للتأثير على السياسة العامة" فلا يشترط نموذجاً معيناً لإحداث هذا التأثير. فكل مجتمع خصوصيته الثقافية الكفيلة بإيجاد نموذجها الخاص للتعبير عن المشاركة السياسية وضمان آلياتها. والمجتمع الإماراتي هو مجتمع قبلي يكفل قيم الحرية والمشاركة بمفهومها القبلي البسيط من خلال التواصل المباشر مع شيخ القبيلة، ومقدرة أفراد القبيلة على ممارسة الضغط السياسي عليه سواء بالانسحاب من القبيلة أو باجباره على التتحي وتولي من ترتبه القبيلة. كما أن الشروط الواجب توافرها في الحاكم أو من يتولى شؤون القبيلة تكفل في الغالب وصول الأصلح إلى سدة الحكم.

أما اليوم فالثقافة السياسية في المجتمع الإماراتي هي ثقافة تجمع بين التقليد والحداثة، أي بين قيم مستقاة من الثقافة السياسية القبلية وقيم وافية فرضتها عمليات التعليم والتحديث وعلومة الثقافة.

وفي ضوء خصوصية المجتمع السياسي الإماراتي تم اختيار 36 مشروعاً جرى تنفيذهن في دولة الإمارات في خلال العقد المحدد، وتوجهوا بشكل رئيس نحو تنمية قدرات المرأة. اعتبرت الباحثة أن هذا نوع من التمكين من شأنه أن يزيد قدرات المرأة على التأثير في السياسة بصورة عامة أو على المشاركة في مختلف مراحل صنع القرار السياسي بأشكال متفاوتة.

● في الأردن بدأت الباحثة تجمع أسماء كافة الأنشطة والمشروعات التي تمت في عقد 1995-2005 من خلال أرشيف الصحف اليومية، وعبر المراسلة مع جهات وطنية وأهلية ذات صلة بالنهوض بالمرأة أو بالحياة السياسية مباشرة. وتم حصر 71 مشروعاً قام بتنفيذها 16 مؤسسة. لكن الدراسة الميدانية لن تتناول إلا نصف هذا العدد تقريباً، لأن بعض المؤسسات لم يشارك لأسباب مختلفة. وفي النهاية انحصر البحث الميداني في 32 مشروعاً نفذتها 14 مؤسسة. ولفتت الباحثة إلى أن جميع المشروعات شملت أكثر من مضمون واحد للمشروع: مما جعل تحليل طبيعة المشروعات المنفذة من الصعبوبة بمكان.

● في البحرين، لم تبدأ مشروعات التمكين السياسي للمرأة جدياً وعلى المستوى العلني إلا بعد تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك في عام 2001، وخصوصاً بعد الإعلان الرسمي عن إجراء الانتخابات البلدية في أيار(مايو) عام 2002، والنيابية في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2002 لتشمل النساء كمرشحات ونواباً حسب ما نص عليه ميثاق العمل الوطني؛ ذلك لأن قانون الجمعيات الأهلية لعام 1989 ينص في مادته العاشرة على منع الجمعيات الأهلية من الخوض في العمل السياسي. وقد رصد الباحث المشروعات التي تطبق عليها معايير الدراسة منذ عام 2001 حتى نهاية عام 2005، وقد جاء عدد هذه المشروعات قليلاً، فكانت تسعه مشروعات فقط.

● في الجزائر، بدأت الباحثة بجمع عناوين المؤسسات والمنظمات التي يحمل إلى حد بعيد أن يكون لديها مشروعات خاصة بالتمكين السياسي للمرأة. وتمت مقابلة المسؤول عن شؤون المرأة في كل من هذه الجهات. وقد توزعت على ستة أنواع: مؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، الشركات الوطنية، النقابات، الجمعيات النسوية، ومراكز البحث، وكانت 29 تنظيمياً. أما المشروعات والنشاطات الموجهة في مجال التمكين السياسي فكانت 64 برنامجاً ومشروعًا استخرجت منها الباحثة 60 برنامجاً ونشاطاً كانت موضوع البحث الميداني في الجزائر.

● في تونس تم ضبط قائمة تضم 50 مشروعًا موزعة على مختلف المؤسسات مثل: الوزارات إلى اللجان الوطنية، والأحزاب السياسية، والمجالس البلدية، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الأبحاث، والمنظمات الإقليمية. وتم اعتماد معيار التمكين السياسي للمرأة كهدف رئيس للمشروع في إطار اختيار المشروعات التي ستشكل عينة البحث الميداني مع ذكر الأهداف الفرعية عند وجودها. وحددت الباحثة الهدف الرئيس وهو توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية بالأساس، ثم دعم وتعزيز حضور المرأة في مراكز القرار، وتفعيل المرأة وإكسابها القدرات الالزمة، وتنميتها وتكونيتها في المجال السياسي، مع التعريف بالحقوق السياسية للمرأة، ونشر ثقافة المساواة في اتخاذ القرار في الحياة العامة والخاصة. ولفت الباحثة الانتباه إلى أنها اختارت في إطار العينة بعض المشروعات التي كانت قد أُنطقت قبل عام 1995 نظراً لأنها بقيت متواصلة إلى ما بعد ذلك التاريخ.

● في مصر، جرت محاولة التعرف على الجهات المعنية بتنفيذ مشروعات سياسية للمرأة من خلال عدة مصادر، منها أدلة خاصة بالمنظمات غير الحكومية، وشبكات المعلومات الدولية على المواقع الإلكترونية، ووزارة التضامن الاجتماعي ومقررات لجان المجلس القومي للمرأة بالمحافظات المصرية. ومن خلال اتصالات شخصية من جانب الباحثة ببعض ناشطى المجتمع المدني. ومن خلال هذه الإتصالات تم رصد 98 جهة موزعة على 17 محافظة، وتم الاتصال بهذه الجهات فإذا ببعضها لم يكن اسمه دالاً على طبيعة نشاطه الفعلى؛ وبناء على ذلك انخفض عدد الجهات المنفذة لمشروعات سياسية تتصل بالمرأة إلى 40 جهة: 32 منظمة غير حكومية، و4 أحزاب سياسية، و3 مراكز بحثية، واتحاد واحد إضافة إلى المجلس القومي للمرأة. أما المشروعات المنفذة في العقد المحدد للبحث فكان عددها 133 مشروعًا، 40 مشروعًا للتنقيف السياسي، 37 مشروعًا لبناء القدرات والدعم المؤسسي، و 18 مشروع للتأثير في القوانين والسياسات، و 15 مشروعًا لاكتشاف القيادات الشابة، و 11 فيلماً أو لقطة دعائية، و 6 مشروعات للتوعية والتنقيف، و 6 مشروعات لبناء قدرات المرشحات. وتوزعت هذه المشروعات الـ 133 على 13 محافظة. في نهاية المرحلة التمهيدية تم اختيار 62 مشروعًا قامت بتنفيذها 30 جهة مختلفة من بينها 22 منظمة غير حكومية، و3 أحزاب سياسية، و3 مراكز علمية، اتحاد واحد ومجلس قومي واحد. وقد غطت المشروعات المختارة 7 محافظات. جاء اختيار الـ 62 مشروعًا مراعيًا لمجموعة المعايير الآتية:

- مراعاة الانتشار الجغرافي.
- التعبير عن الوزن النسبي للمشروعات.
- المقارنة بين المشروعات المتماثلة والمنفذة بواسطة أكثر من جهة.

وفي نهاية التمهيد للبدء بملء الاستمارات انخفض عدد مشروعات العينة من 62 إلى 56 مشروعًا بعد أن بدللت إحدى الجهات عدد المشروعات التي قبلت بإدخالها في العينة من 7 مشروعات إلى مشروع واحد. وفي المقابل ارتفع عدد الجهات المنفذة من 30 إلى 33 جهة، وهي 25 منظمة غير حكومية، و3 أحزاب سياسية، و3 مراكز بحثية، وكلية واحدة، ومجلس قومي واحد. وشمل التوزيع الجغرافي النهائي للعينة 9 محافظات منها القاهرة الكبرى.

● في موريتانيا، اعتمد الباحث منهجه المسح بالعينة من خلال استماراة الاستبانة المعتمدة من قبل الفريق البحثي العربي العام. فقام بمقابلة 21 شخصاً يمثلون 13 مشروعًا هي كل المشروعات المنفذة خلال فترة العقد المحدد للدراسة. وللاستكمال المعلومات البيانية قام بمقابلة العديد من المسؤولين في المنظمات الأهلية والدوائر الحكومية المعنية، بالإضافة إلى 120 من المستفيدين من مختلف المشروعات المنفذة.

● في فلسطين تناول الباحث في دراسته واقع برامج التمكين السياسي التي تقوم بتنفيذها المؤسسات والوحدات النسوية في فلسطين من خلال تغطية الجوانب التالية: برامج التوعية والتثقيف السياسي للنواخبات، وبرامج بناء قدرات المرشحات، وبرامج بناء قدرات النائبات والنقابيات، وانتاج أفلام أو لقطات دعائية، وبرامج التثقيف المدني، وبرامج اكتشاف القيادات النسائية الشابة، وبرامج التأثير في السياسات. شمل المسح نحو 95 برنامجاً، وتم اختيار 60 برنامجاً سياسياً من بينهم، كما تم جمع المعلومات عبر الاستمارات من خلال مقابلات شخصية، فتمنت تغطية منظمتين جغرافيتين في فلسطين، هما: قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس. وفي تحديد لائحة المشروعات في العينة، تم حصر لائحة المؤسسات المنفذة في 17 مؤسسة. وجاء توزيع المشروعات كالتالي: 42 مشروعًا في الضفة الغربية والقدس، و18 مشروعًا في قطاع غزة.

● في سوريا، قامت الباحثة بتحديد مجالات المشروعات الواجب رصدها في العينة على أن تشمل ما يلي: مشروعات التوعية والتثقيف السياسي للنواخبات، ومشروعات بناء قدرات المرشحات، مشروعات بناء قدرات النواخبات والنقابيات والحزبيات وعضوات المنظمة غير الحكومية، والأفلام واللقطات الدعائية والإنجازات في مجال الإعلام، ومشروعات التثقيف المدني، ومشروعات وقوانين التأثير في السياسات، ومشروعات اكتشاف القيادات النسائية الشابة. ثم قامت الباحثة بإجراء اتصالات ومقابلات مع مسؤولين في مختلف الجهات المنفذة لمشروعات التمكين السياسي ومن ثم دققت في الاستبيانات للتتأكد من صحة ملئها، ومن انسجامها مع المعايير المعتمدة في الدراسة. وبعد تفريغ المعلومات والبيانات الكمية في جداول تم تحليل هذه الجداول كميًّا وكيفيًّا. اعتمدت الباحثة على عينة من 60 مشروعًا شملت المجالات التي ذكرت في بداية هذه الفقرة. حاولت الباحثة مراعاة التوزيع الجغرافي للمشروعات إلى جانب معيار تنويع المشروعات من جهة طبيعة الأنشطة التي تنفذتها.

- في لبنان، شملت العينة 59 مشروعًا، بينما كان عدد الجهات التي تم الاتصال بها في سياق تشكيل العينة كانت 25 جهة شملت مؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية وإقليمية. بينها من قام بالتنفيذ، وبعضها من قام بتمويل مشروعات خاصة بالتمكين السياسي للمرأة.

قامت الباحثة برصد أولى للمشروعات من خلال أرشيف الصحف والدوريات اللبنانية الصادرة في فترة العقد موضوع البحث، وتم إعداد لائحة بالمؤسسات الحزبية والمنظمات غير الحكومية المعروفة في لبنان باهتمامها بقضايا المرأة، وكذلك تلك التي تهتم بالتوعية والبحث على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وحماية البيئة، والإنساء، والتوعية بالمخاطر الصحية وتلك الموجهة للشباب؛ ذلك لأن مشروعات التمكين السياسي المحسن محدودة قياساً بتلك التي تشمل التمكين السياسي من ضمن عدة أهداف تحاول بلوغها، ويكون تمكين المرأة سياسياً هدفاً من أهدافها بقصد تطوير قدرة المرأة على التأثير في القرارات العامة وفي السياسات.

كذلك حرصت الباحثة على احترام معايير التوزيع الجغرافي للعينة بحيث تشمل العاصمة والمدن الأخرى وكذلك الأرياف والأطراف، ومعيار التوزيع الجغرافي من شأنه أن يفطي النسيج الاجتماعي اللبناني المتعدد طائفياً ومذهبياً.

- أما في اليمن، فقد حرصت الباحثة على أن تشمل العينة المشروعات التي تهدف إلى التوعية والتثقيف السياسي للناخبات، وبرامج بناء قدرات المرشحات والنائبات والحزبيات وعضوات المنظمات غير الحكومية، وانتاج الأفلام والملصقات وبرامج التثقيف المدني، وبرامج المناصرة وتغيير القوانين وبرامج اكتشاف القيادات النسائية الشابة. شملت العينة 52 مشروعًا علماً بأن 8 مشروعات فقط تم تنفيذها في الفترة الواقعة بين 1995-2000 . أما الـ 44 مشروعًا الآخرين فقد نفذوا في السنوات الخمس الأخيرة من العقد. وهذه الكثافة في المشروعات تدل على التحول النوعي في مجال العمل النسووي وكذلك في مجال التمكين السياسي في الفترة الأخيرة.
- توزعت الجهات المنفذة لمشروعات العينة موضوع البحث بين الجهات الحكومية، والأحزاب السياسية، ونظمات المجتمع المدني. وكانت هناك عدة جهات ممولة منها منظمات تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبعض السفارات الغربية، ونظمات دولية غير حكومية.

#### 4- مدة المشروعات:

تناولت التقارير التي أعدها الباحثون والباحثات في الفريق بندًا خاصاً في الاستماراة يمحور حول مدة المشروعات التي تم انجازها خلال العقد 1995-2005، وكانت الاستماراة قد ميزت بين ثلاثة فئات: المشروعات قصيرة الأجل، المشروعات متوسطة الأجل، والمشروعات طويلة الأجل.

- في الإمارات تم التركيز على أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشروعات (77%) تم تنفيذها في فترة تقل عن أسبوع تليها فئة المشروعات الممتدة لأسبوع، وهي بنسبة 17%. واقتصر عدد المشروعات الممتدة لأكثر من أسبوع على نسبة بلغت 6%. وذكرت الباحثة أن توزيع المشروعات زمنياً في الحقبة موضوع الدراسة جاء متقارباً نسبياً مع ارتفاع في عام 1998، حيث سجلت تلك السنة تنفيذ 25% من المشروعات وقد نسبت ذلك إلى التطور السياسي الذي طرأ في منطقة الخليج والمتمثل بوصول قيادات سياسية جديدة، وإلى دورها الداعم للمرأة، بالإضافة إلى الضغوط الدولية باتجاه تفعيل المشاركة السياسية وكذلك تفعيل الدور المجتمعي للمرأة. يلاحظ من خلال الأرقام التي يبينها تقرير الإمارات أن المشروعات المنفذة هي في الواقع برامج محددة يجري تنفيذها في الغالب في خلال أيام معدودة. وهي تقتصر على نشاط واحد.

- في الأردن، كانت ثلث أرباع المشروعات المنفذة من جانب الآليات الوطنية (75%) هي مشروعات قصيرة الأجل بينما توزع ربع المشروعات فيه بين فئتي الأجل المتوسط (من سنة إلى سنتين) والأجل الطويل (أكثر من سنتين). أما المنظمات غير الحكومية فكانت النسبة تبلغ 61.1% من مشروعاتها متوسطة الأجل، وربع مشروعاتها تقريباً قصيرة الأجل (22.2%)، و16.7 منها طويلة الأجل. بينما كانت المشروعات المنفذة من طرف الجامعات ومراكز الأبحاث، والأحزاب السياسية، والمنظمات الدولية، قليلة العدد أصلاً، فقد توزعت بالتساوي إجمالاً بين الفئات الثلاث، لكن قلة عددها يجعل من نسب توزعها مؤشراً غير ذي دلالة خاصة. فيتبين أن اتجاه الآليات الوطنية الغالب هو نحو المشروعات القصيرة، بينما كان اتجاه المنظمات غير الحكومية هو نحو مشروعات ذات مدة أطول. وتتجدر الإشارة إلى أن عدد المشروعات قد ازداد بشكل ملحوظ منذ عام 2001، بينما كان هذا العدد ضعيف جداً في الفترة السابقة على العقد المذكور. ومن الممكن القول بأن بعض المشروعات ارتبط بالمواسم الانتخابية

- حيث أن فترة الذروة هي 2001-2003 وقد يكون طابع تلك المشروعات موسمياً.
- في البحرين، سبق وذكرنا أن المشروعات بدأت مع الإصلاحات التي أدخلها ميثاق العمل الوطني، وكان عدد المشروعات قليلاً وتوزع بنسبة النصف تقريباً بين فئة المدى القصير والثالث في فئة المشروعات طويلة الأجل، بينما كان الباقي متوسط الأجل.
  - في الجزائر، لم تتوقف الباحثة عند مدة تنفيذ المشروعات.
  - في تونس، ذكر التقرير أن نسبة بلغت 58% من المشروعات امتدت مدة زادت على سنتين في مقابل نسبة بلغت 28% من المشروعات امتدت مدة قلت عن السنة ونسبة بلغت 14% امتدت فترة متوسطة.
  - أما في مصر فجاء في التقرير أن نسبة بلغت 52% من المشروعات كانت متوسطة الأجل، بينما كان ربع المشروعات المنفذة (25%) قصيرة الأجل، وتوزع الباقي بنسبة بلغت 16% في فترة الأجل الطويل، و7% غير محدد المدة وقد يكون بعضه موسمياً.
  - في موريتانيا، ومع العلم أن عدد المشروعات قليل جداً في العينة، فقد لفت الباحث النظر إلى أن نصف تلك المشروعات امتد على فترة متوسطة، وكانت نسبة بلغت 30% من المشروعات طويلة الأجل.
  - في فلسطين، تبين أن نسبة بلغت 46.7% من المشروعات كانت قصيرة الأجل ونسبة بلغت 30% منها كانت متوسطة الأجل، بينما كان حوالي ربع المشروعات طويلاً الأجل (%23.3).
  - أما في سوريا، فقد توزعت المشروعات المنفذة كما يلي: كانت نسبة تقرب من النصف في المشروعات قصيرة الأجل (26 مشروعًا)، كما كان هناك 21 مشروعًا متوسط الأجل، أي ما يقارب ثلث العينة. أما المشروعات الباقة في العينة وهي 13 مشروعًا فقد امتدت فترة طويلة قد تصل إلى أربع سنوات أحياناً.
  - في لبنان كانت نسبة تبلغ 41% من المشروعات قصيرة المدى، وكانت نسبة تبلغ 32% متوسطة المدى، بينما امتدت نسبة تبلغ 27% منها فترة فاقت السنتين. وجاء في التقرير الخاص بليban أن اعتماد المدد القصيرة قد يعكس - إلى حد ما - النفس القصير، وقد يشير إلى ضعف المؤسسة، أو ضعف التمويل، أو ضعف التفكير الاستراتيجي والتخطيط بعيد المدى.
  - أما في اليمن فقد ظهر أن هناك نسبة بلغت 41.6% من المشروعات هي من فئة

المشروعات قصيرة المدى ، وأن هناك نسبة بلغت 26.66 % من المشروعات هي من فئة المشروعات متوسطة المدى، وأن هناك نسبة بلغت 18.13 % من المشروعات هي من فئة المشروعات طويلة الأمد مع التذكير بمسألة تدني عدد المشروعات في المرحلة التي سبقت عام 2000 .

## 5- نطاق المشروعات:

كان الهدف من السؤال عن الدائرة الجغرافية لتنفيذ المشروعات (أي نطاق كل مشروع) الإطلاع على مدى اتساع دائرة الأنشطة الخاصة بتمكين المرأة: لأنه من الشائع أن المشروعات تتركز في العاصمة وبخاصة في المدن الرئيسية، بينما تبقى بعض المناطق بعيدة عن الاستفادة من تلك المشروعات بقدر ما يكون أهل تلك المناطق بعيدين عن العاصمة والمدن الكبرى. في أغلب الدول العربية موضوع البحث الميداني - باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين - كانت هناك رغبة في معرفة نسبة وصول النساء كافة إلى فرصة التمكين، وإلى أي مدى كانت المشروعات بمتناول من هن بأمس الحاجة إليها.

- في الأردن كانت نسبة تبلغ 87.5% من المشروعات المنفذة من قبل الآلية الوطنية مشروعات عامة وقد توجهت نسبة تبلغ 12.5% نحو المحافظات، بينما غاب الريف عن دائرة تنفيذ المشروعات. لكن 9.4% من المشروعات المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية اتجه نحو الأرياف، و توجهت نسبة بلغت 72.2% نحو المحافظات مقابل 11.1% من المشروعات كانت عامة أي وطنية دون تحديد جهة بعينها. كذلك توزعت أنشطة الأحزاب السياسية والمنظمات الدولية بين النطاق العام والمحافظات، ومع قلة عدد هذه المشروعات فقد غابت كلياً عن الأرياف.

- أما في تقرير الجزائر فغاب متغير النطاق الجغرافي. وقد توسيع الباحثة في تحليل متغير آخر وهو طبيعة الجمهور المستفيد من المشروعات بحسب طبيعة هذه المشروعات. وسنأتي على ذكر هذا المتغير لاحقاً وهو سيلقي الضوء على معنى غياب متغير النطاق الجغرافي نفسه.

- في تونس تبين أن نسبة بلغت 84% من المشروعات كان وطنياً مقابل نسبة بلغت 10% من المشروعات كانت ذات نطاق إقليمي/عربي، ونسبة بلغت 6% كان نطاقها دولياً. وربما كانت هذه النسب مرتبطة بالالتباس الحاصل في تحديد النطاق إذ يمكن اعتبار النطاق مؤشراً على طبيعة المشروع وطبيعة الجهة التي أعدته ومولته.

- أما التقرير الخاص بمصر فقد نبه إلى الحساسية التي تتطوّى عليها المقابلة بين مفهومي الوطني وغير الوطني، رغم أن المقصود بتلك المقابلة توضيح الامتداد الجغرافي للمشروع وليس تحري مدى وطنية منفذيه أو قياس مستوى انتمائهم. ولفتت الباحثة النظر إلى أن تضخم نسبة المشروعات المنفذة على صعيد وطني في العينة

موضوع التحليل يعود إلى أن بعض من قام بعمل الاستثمارات ليس على بينة من حجم مشروعهم يمثل وحدة قائمة بذاتها أم هو جزء من مشروع ينفذ على مستوى أوسع؟ أضاف إلى ذلك أن الالتباس يزيد إذا كان هناك جهة ممولة خارجية إقليمية أو دولية لمشروعات تنفذ محلياً في إحدى المحافظات أو في أحد الأرياف. كذلك هناك التباس في التصنيف الجغرافي في حال كان المشروع المنفذ جزءاً من مشروع أكبر وطني أو إقليمي أو دولي يتم تنفيذه من خلال جهات محلية في عدة محافظات أو في عدة دول. على أية حال جاء في التقرير حول مصر أن نسبة بلغت 96% من المشروعات نطاقها وطني، ونسبة بلغت 4% نطاقها عربي / إقليمي وليس هناك أي مشروع دولي.

وفي مجال آخر ذكرت الباحثة في التقرير أن العينة شملت مشروعات تم تنفيذها في المحافظات وليس فقط في العاصمة موزعة على الشكل الآتي: 36 مشروععاً فيمحافظات، و8 مشروعات في المراكز، و19 مشروععاً كان نطاقها الجغرافي عاماً. فتبين أن أغلب المشروعات تفذ خارج العاصمة وهذه خطوة أولى باتجاه توسيع دائرة الإفادة من المشروعات لتضم الأرياف والأطراف.

- في موريتانيا، يفيد الباحث في تقريره أن نسبة بلغت 69% من المشروعات تفذ على مستوى وطني، وربع المشروعات كان نطاقه دولياً (24.6%).

ويبرز في هذا التقرير من جديد الالتباس الحاصل في تحديد ما هو وطني وما هو غير وطني! ويدرك الباحث أن ارتفاع نسبة المشروعات الوطنية يعود إلى خصوصية المجتمع الموريتاني الذي ينماز يقدم العمل الأهلي وشيوع مبدأ التكافل الاجتماعي؛ مما حدا بالمولين إلى الاقتناع بالأنمط التكافلية المعروفة لدى المجتمع وتطويرها في سبيل صنع مشروعات أهلية. ويضيف الباحث أن ضعف القدرات التسيرة لهيئات المجتمع الأهلي قلل من أهمية اعتماد الممولين صيغة المشروعات الدولية والإقليمية، فاعتمدوا أسلوب التدخل عبر الشراكة مع الجهات المحلية؛ مما تسبب كثيراً في عدم نجاح العديد من المشروعات في موريتانيا بسبب ضعف القدرات والخبرات لدى الكثير من القائمين على المنظمات الأهلية.

- أما في فلسطين فقد اتضح من الجداول ومن متن التقرير الذي قدمه الباحث أنه لا يوجد برنامج واحد تم تنفيذه على نطاق إقليمي أو دولي أو بمشاركة مؤسسات إقليمية أو دولية. ويشير الباحث إلى عدم حصول المؤسسات الفلسطينية على تمويل من الدول العربية الشقيقة. أما في مجال النطاق الجغرافي الذي شملته المشروعات فقد توزعت بحسب التقرير بنسبة بلغت 30% في قطاع غزة، و70% في الضفة الغربية والقدس.

- وفي سوريا، أفادت الباحثة في تقريرها أن نسبة بلغت 65% من المشروعات المنفذة كانت عامة، وأن نسبة بلغت 16.66% منها كان مناطقياً، وأن نسبة بلغت 15% منها جرى تنفيذها في العاصمة دمشق، وأن نسبة بلغت 3.33% نفذت في الريف. لكن هذا التوزيع الجغرافي لا يرفع الالتباس حول ما تعنيه بالمشروعات الوطنية العامة. فهل هي المشروعات التي تنفذ في أكثر من منطقة في البلد الواحد فيكون كل مشروع في منطقة ما جزءاً من مشروع أكبر يضم عدة أنشطة؟ أم أن المشروع الوطني يكون ذلك الذي يعتبر أن نفعه سيتمتد إلى كل البلاد أيًا كان المكان الذي سينفذ فيه؟ كذلك فإن التوزيع المناطيقي لا يوضح ما إذا كان المشروع قد نفذ في المركز أم في الريف والأطراف. وتشير الباحثة على أية حال إلى تداخل مفهوم المناطق مع المراكز دون تفصيل دقيق للمدنية أو الريف في استبانة الدراسة ونضيف كذلك في أجوبة الاستبانة!
- وفي لبنان بين التقرير أن نسبة بلغت 93% من المشروعات كانت وطنية وأن مشروع واحداً كان دولياً، و6% من المشروعات كان عربياً أو إقليمياً أوسيطياً. ويبرز الالتباس في أجوبة الإستبانة في لبنان أيضاً لجهة تصنيف الوطني بحسب الجهة الممولة أو المنفذة. كما جرت العادة أن ما يسمى وطنياً في لبنان يكون مركزاً في العاصمة بيروت وموجهاً إلى اللبنانيين عموماً دون تفرقة. ويشير التقرير حول لبنان إلى هيمنة المركز على الأطراف في أجندة المنظمات غير الحكومية في الأغلب واتجاه المنظمات إلى تنفيذ أغلب مشروعاتها في العاصمة على اعتبار أن النسبي الاجتماعي للعاصمة يمثل عينة عن النسبي الاجتماعي العام، فضلاً عن أن نسبة كبيرة من أبناء الأرياف والمناطق البعيدة عن العاصمة يقيمون في العاصمة وضواحيها. في بيروت وحدها تستقبل 60% من المقيمين في لبنان إذا ما تخطينا دائرة بلدية فضمنا معها ضواحيها الشمالية والجنوبية وهو ما يسمى بيروت الكبرى.

- أما في اليمن فجاء في تقرير الباحثة أن نسبة تبلغ 86.1% من المشروعات وطنية، وأن نسبة تبلغ 8.3% منها إقليمي عربي وأن نسبة تبلغ 5.6% هي مشروعات دولية. وأوضحت الباحثة أنها تعني بهذا التصنيف نطاق تطبيق المشروع. لكن من الواضح أن هناك خلطاً بين التمويل والتتنفيذ في الحكم على نطاق المشروعات المنفذة، وهناك عياب لمعايير توسيع دائرة نشاط المشروع على مختلف أنحاء البلد نفسها. لكن في فقرة أخرى تعود الباحثة إلى تصنيف المشروعات بحسب متغير ريف / حضر. لتوضيح أن ما يزيد على ثلاثة أرباع المشروعات 76.66% موجه نحو الريف والحضر معاً، وأن نسبة تبلغ 18.33% موجه إلى الحضر حضراً، وأن نسبة تبلغ 5% فقط موجهه

نحو المرأة في الأرياف. فإذا بنسبة 94.99% من إجمالي المشروعات التي شملها البحث قد تم تفديتها في مراكز المحافظات الرئيسية. وترد الباحثة ذلك إلى حداثة مفهوم التمكين السياسي للمرأة وإلى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية السائدة التي جعلت المرأة نفسها أسيرة منظومة القيم الاجتماعية التي تنظر إلى المرأة على أنها أقل قدرة ومكانة من الرجل.

كذلك تفيد الباحثة أن الاستثمارات لم تحدد بدقة ما هي الأرياف التي تنفذ فيها المشروعات. وعموماً فإن ما يتم تفدينه من أنشطة في الريف هو هامشي قد يقتصر على التوعية السياسية أو القانونية وهي أنشطة لا تتجاوز اليوم الواحد.

## 6- طبيعة المشروعات المنفذة في مجال التمكين السياسي للمرأة:

- في تقرير الإمارات أن المشروعات المنفذة لصالح المرأة لم تكن مشروعات تمكين سياسي لها بالمعنى الضيق للكلمة. وقد أسهبت الباحثة في عرض أسباب ذلك. وركز البحث الميداني في الإمارات على المشروعات التي توجهت نحو بناء قدرات المرأة الإدارية وتمكينها من اتخاذ القرار، وهي المشروعات التي قالت عنها الباحثة: أنها سوف تعمل دون شك بشكل غير مباشر على تطوير أداء المرأة الإداري ونقل مهاراتها بصفة عامة. أما المشروعات التي رصدت فتراوحت بين التدريب على القيادة الفعالة، والتدريب على بناء فريق العمل، والتدريب على التخطيط الاستراتيجي، والتدريب على تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، والتفكير القيادي، والمفاوضة الناجحة، وإدارة الخلافات والصراع، وهندسة الإقناع والتأثير، وتنمية المهارات القيادية للقيادات النسائية. وركزت بعض الدورات على الحقوق التي كفلتها الإسلام للمرأة، وعلى حقوق المرأة السياسية تحديداً في الإسلام. وتتناول أحد برامج التدريب كيف تصبح المرأة البدوية قيادية في مجتمعها، كما تناول أحد البرامج موضوع الإدارة في فكر سمو الشيخ محمد بن راشد.
- أما في الأردن، فقد تناولت المشروعات مجموعة كبيرة من الموضوعات من التوعية، والتدريب وبناء القدرات، وخدمات المساندة، والتنمية المؤسسية، والتوعية الإعلامية، والمناصرة، والدعوة (Advocacy). وفي نسبة بلغت 63% من المشروعات تم تزويد المنظمات النسائية بالتجهيزات، خاصة تلك المتصلة بإدارة المعلومات. وفي هذه الفئة من المشروعات، كان التدريب وبناء القدرات في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 25% من مضمون مختلف البرامج التي كانت موضوع العينة، تلاه موضوع التوعية بنسبة بلغت 22.3%， ثم المناصرة والدعوة التي وصلت نسبتها إلى 15.2% من المضمون الإجمالي للبرامج، علماً بأن كلاً من المشروعات كان يتضمن أكثر من نشاط، وهذه النشاطات الثلاث الأولى التي ذكرتها الباحثة تكررت أكثر من سواها وبالنسبة التي ذكرنا.

- في البحرين، تناولت المشروعات المرصودة في العينة كل المشروعات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة من العقد موضوع البحث، وشملت كل من: رصد المعلومات المتعلقة بموقع المرأة في المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتوفير المعلومات للباحثين، والتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، ودعم المترشحات للمجالس النيابية والبلدية، والتمكين السياسي للمرأة، والحملة الوطنية لمنح الجنسية لأبناء

المرأة المتزوجة بأجنبي. كذلك تناول أحد المشروعات تمكين العضوات في المنظمات الأهلية لتعزيز أدوارهن في إدارة منظماتهن. وأشار الباحث إلى أن التوعية وبناء القدرات والتوعية الإعلامية كانت متساوية في الأهمية والتركيز في المشروعات المرصودة، يليها موضوع المناصرة والدعوة لإعداد قوانين أو لمراجعة وتعديل قوانين نافذة.

- أما في الجزائر ، فقد تنوّعت المشروعات في مضمونها بين خمسة محاور، هي: التثقيف المدني والتأثير في السياسات، والتوعية السياسية والإعلامية، وبناء القدرات، والتنمية المؤسسية . وفي ترتيب المضامين بحسب تكرارها أو بحسب أهميتها في المشروعات قيد البحث، أشارت الباحثة إلى أن التأثير في السياسات احتل المرتبة الأولى 18 (مشروعًا من بين 60 مشروعًا) واحتل التثقيف المدني المرتبة الثانية في 17 مشروعًا ، وجاء موضوع بناء القدرات في المرتبة الثالثة تليه التوعية في حوالي ثلث المشروعات المدروسة. واستخلصت الباحثة أن عدداً كبيراً من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية تبني المجتمع المدني ومهمة تدعيم دور المرأة في بنائه وتطويره، كما تقول الباحثة: "تبذل الجهد من أجل تغيير بعض النصوص القانونية وتعديل البعض الآخر تماشياً مع مستلزمات التحولات الديمقراطية التي يشهدها المجتمع" .

- في تونس توزعت مضامين المشروعات الـ 50 المرصودة بين التحسيس بدور المرأة في الانتخابات وفي حركة التحرير وبناء الدولة القومية، والتكوين السياسي الموجه للمرأة، وتوعية المرأة بحقوقها بالآليات التي تدعم تواجدها في مناصب القرار. ويلاحظ في العينة التونسية غلبة برامج التوعية والتكوين السياسي (التدريب) بالنسبة لجملة المشروعات.

وفي التبويث لمضامين المشروعات أشارت الباحثة إلى أن التوعية حلّت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 88 %، وتلتها التدريب وبناء القدرات بنسبة بلغت 68 %، ثم حلّت التوعية الإعلامية بنسبة بلغت 62 % ومن بعدها المناصرة والدعوة لسياسات أو قوانين، وذلك بنسبة بلغت 58 %. ولا حظت الباحثة أن التوعية هي مضمون لازم عملياً للأغلبية الساحقة من المشروعات.

- في مصر رتبت الباحثة الموضوعات بحسب تكرارها في مضمون مختلف المشروعات في العينة. فاحتلت التوعية المرتبة الأولى إذ كانت جوهر 53 مشروعًا وحلّت موضوعات بناء القدرات مباشرة من بعدها في 50 مشروعًا . واللافت أن المناصرة جاءت في

المرتبة الثالثة، وهي موجودة في 31 مشروعًا أي ما يزيد على نصف المشروعات، وتبعها مباشرة التوعية الإعلامية في حوالي نصف المشروعات أي في 29 مشروعًا. أما التجهيزات فأدت متأخرة في الترتيب إذ تواجدت في 23 مشروعًا من أصل 60 مشروعًا، وتقديم الخدمات احتل المرتبة السادسة مع تواجد في أقل من ثلث المشروعات موضوع العينة. وأشارت الباحثة إلى أن معظم المشروعات القائمة على التوعية كانت تقوم في الوقت نفسه بالتدريب، وأن التوعية الإعلامية كانت جزءاً من عملية التوعية بشكل عام، وأن بعض الجهات جمعت بين تزويد الجمعيات الأهلية بالأجهزة والمعلومات، بينما اقتصر دور البعض الآخر على الإمداد بالمعلومات دون الأجهزة.

وبالنسبة لموريتانيا أشار الباحث إلى أنه كان من الصعب تحديد طبيعة ومضمون أنشطة المشروعات المدروسة بسبب عدم وضوح إجابات المسؤولين عن هذه المشروعات وارتباكهم في تحديد الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار المشروع. ومع غياب توثيق الأنشطة فيأغلب الحالات كان المسؤولون يميلون إلى إعطاء أهمية لحجم المشروع أي تضخيم هذا الحجم. لكن الباحث وجد أن بعض المشروعات قد شهدت تنفيذ نشاطات تختلف إلى حد التعارض مع مضمون وأهداف المشروع المبدئية. وهو يعطي مثالاً على أن نشاطي التنمية المؤسسية والتزويد بالأجهزة والمعلومات كانوا يتمان في إطار مشروع المناصرة والدعوة. ويضيف الباحث أن المنظمات الأهلية عموماً تمتاز بعدم الدقة في تحديد الأنشطة ومضمون المشروعات؛ لأن هناك شكاً في ملاءمة المشروعات لاختصاص هذه المنظمات. فمنظمات مختصة بالبيئة تقوم بتنفيذ مشروع الدعم القانوني وتبسيط مدونة الأحوال الشخصية. لكن الباحث استخلص أن التوعية هي في مقدمة الأنشطة المنفذة، ويأتي التدريب وبناء القدرات في المرتبة الثانية، بينما تأتي التنمية المؤسسية والتزويد بالأجهزة في المرتبة الأخيرة.

وبحسب جدول الأنشطة احتلت التوعية المكانة الأولى في كل المشروعات 9/9، وتبعها التدريب وبناء القدرات 9/8، وكانت التوعية الإعلامية والمناصرة والدعوة متواجدة في أكثر من نصف المشروعات موضوع العينة، أي 9/5. والعجدير بالذكر أن عينة البحث في موريتانيا اقتصرت على تسعة مشروعات كما ذكرنا سابقاً.

● في فلسطين نبه الباحث إلى أن التوعية تكررت بنسبة بلغت 51.7% من المشروعات، فاحتلت بذلك المرتبة الأولى، وأتى من بعدها موضوع بناء القدرات والتدريب بنسبة بلغت الثلث فقط، أي 33.3% إذ تواجد هذا المضمون في 20 مشروعًا فقط. وتوزعت البرامج على مجالات مختلفة تخدم المرأة في بناء قدراتها وتوعيتها. فشكلت بقية البرامج مجتمعة ما نسبته 15% من إجمالي الأنشطة.

● في سوريا اعتمدت الباحثة على المعايير المتفق عليها من الفريق البحثي بالنسبة لاختيار المشروعات في العينة. فشملت القائمة المشروعات التي تناولت برامج توعية وتنقيف للنواب والبرلمانيات، وتلك الخاصة ببناء قدرات المرشحات والبرلمانيات، بما في ذلك إدارة الحملات الانتخابية، وبرامج بناء قدرات النائبات النقابيات الحزبيات، وبرامج التثقيف المدني، وبرامج التأثير في السياسات أو قوانين الجنسية، وقانون الانتخاب، قانون الأحوال الشخصية وبرامج اكتشاف القيادات النسائية الشابة. وأفادت الباحثة أن هناك ما يقرب من عشرة مشروعات ركزت على تعزيز دور البرلمانيات ودور المرأة في موقع القرار، ودعم القدرات المؤسساتية في مجلس الشعب، ودعم المرأة في انتخابات الإدارة المحلية، وتعزيز قدرات المرأة على الوصول إلى موضع القرار. كما تضمنت معظم المشروعات إنجاز دورات تدريبية وورشات عمل مكثفة لتعزيز الوعي الاجتماعي حول قضايا (الجندري) والحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة وتدريب المدربات في مجال إدماج المرأة في العمل النقابي والمؤسساتي. كذلك شملت المشروعات دراسة التشريعات التي يتم تعديلها وتقديم مقترنات بشأنها.

وقد ركزت عدة مشروعات بحسب الباحثة، على التوعية وبناء القدرات بين فئات الشباب في منظمات الشبيبة والطلبة والنساء. وتم التركيز ما أمكن على الفئات الريفية في إطار التحفيز والتمكين. وهناك ما يقرب من عشرة مشروعات ركزت على إجراء مسوح ودراسات لتوضيح المفاهيم والمؤشرات الدالة على النوع ترافقت مع دورات توعية وتدريب. وهناك دراسات وورشات عمل حول معوقات المشاركة الفعلية للنساء في موقع القرار. وشملت العينة في سوريا مشروعات إنتاج مواد إعلامية، ومنها حلقات إذاعية وأفلام وثائقية لإلقاء الضوء على واقع المرأة.

● في لبنان أشار التقرير إلى وجود مجموعة كبيرة من الأنشطة، مثل تنظيم المؤتمرات 12%， وتنظيم دورات تدريبية للنساء 29%， ودراسة قوانين متصلة بحقوق المرأة وآليات احترام وحماية هذه الحقوق وآليات المراجعة 5%. لكن مجمل هذه المشروعات لم يتعد نسبة 45% من المشروعات، بينما توزعت نسبة تبلغ 55% منها على مشروعات أخرى. وهذا الأمر يعود إلى تنويع المقاربات المتصلة بالتمكين، سواء

السياسي والاقتصادي والثقافي والقانوني والتربوي إلخ. فيمكن أن تنظم حملة لمحو الأمية لدى النساء من أجل تمكينهن من المشاركة في الحياة السياسية. كما يمكن التركيز على التمكين الاقتصادي لكونه وسيلة للاستقلال الذاتي الذي يسمح للمرأة بالمشاركة السياسية بكل حرية. ومن الواضح أن المشروعات ذات الهدف غير المباشر في التمكين السياسي في لبنان تشكل النسبة الأكبر من المشروعات. وأكبر دلالة على ذلك ضعف اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية بمشروعات تمكين المرأة في المجال السياسي فهناك مشروع واحد من أصل 59 مشروعًا قام به حزب سياسي. وفي مراجعة تفصيلية للمشروعات المنفذة أفادت الباحثة أن العديد من التدريبات التي تناولت مهارات المرأة المهنية ترافقت وتدريب على مهارات الاتصال والتواصل ومهارات الضغط والمفاوضة في الميدان السياسي. عملياً تتوزع المشروعات بين تلك التي تعاملت مباشرة مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتلك التي سعت إلى تتميمية قدرات المرأة على التأثير في السياسات، وكانت هذه المشروعات أكثر عدداً؛ حيث بلغت نسبتها 59% من جملة المشروعات.

● أما في اليمن فقد احتلت التوعية المرتبة الأولى في ترتيب مضامين المشروعات في العينة حيث بلغت نسبتها 33.3% من المضامين أي الثلث. واحتل كل من تدريب وبناء القدرات والمناصرة والدعوة المرتبة الثانية مع نسبة 20.4% لكل من هذه الأنشطة. وترجع نسبة المرتبة الثالثة التي احتلها مجال تقديم الخدمات تراجعاً كبيراً لتصل إلى 7.48%， وجاء في المرتبة التالية كل من التممية المؤسسية والتوعية الإعلامية بنسب ضعيفة بلغت 6.12% لكل منها، وختم الترتيب موضوع المعلومات والتجهيزات بنسبة بلغت 5.44%.

وأشارت الباحثة إلى أن ارتفاع نسبة برامج التوعية أدى إلى ارتفاع الوعي السياسي لدى المرأة اليمنية. وأشارت إلى أن اللجنة الوطنية للمرأة تبنت حملة المطالبة بتعديل 20 نصاً قانونياً ودعمتها في ذلك جهات غير حكومية، وذلك منذ عام 1999. وقد تمت الموافقة على تعديل خمسة نصوص قانونية حتى عام 2003، ومنها تعديل قانون منح جنسية الأم للمولود من أم يمنية وأب غير يمني في حال كان الأولاد في عهدة الأم وانقطع الأب عن الإقامة معهم لمدة سنة على الأقل. وتركز العديد من الاقتراحات لتعديل القوانين الصادرة حتى عام 2005 على تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، والانتخابات العامة، والتنظيمات السياسية، ومن هذه الاقتراحات اعتماد نظام الكوتا في الانتخابات وفي التنظيمات السياسية.

## 7- الأهداف المعلنة الرئيسية والفرعية للمشروعات :

- في الإمارات أفردت الباحثة في تقريرها حول التمكين السياسي للمرأة فقرة خاصة ضمنتها جدولًا بالأهداف التي حددتها الجهات المنفذة للمشروعات وميزت بين الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية. وذكرت بين الأهداف الرئيسية تأصيل معرفة المشاركات في برامج التدريب بالمفاهيم القيادية الحديثة وتنمية القدرات في مجال بناء فريق العمل، والتعرif بمفاهيم التخطيط الحديثة، وتزويد المشاركات بالأساليب والمهارات الالزمة لاتخاذ قرارات سلémie وعقلانية، واسناب المشاركين مهارات وفنون التفاوض الفعال، والتعرif بنموذج التخطيط الاستراتيجي، وتحفيز المشاركين لتعزيز تصوراتهم وطريقة تفكيرهم. ومن الأهداف الفرعية تنمية المعارف والمهارات الإدارية والسلوكية الخاصة بالعلاقات العامة والمراسم وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات وتنمية المهارات السلوكية في مجال الاتصال والتعامل مع الآخرين. وذكرت أيضًا بصورة خاصة توعية المرأة بحقوقها كما شرعها لها الإسلام، وتوعية المرأة بالحقوق السياسية التي كفلها لها الإسلام. وورد أيضًا في الجدول هدف عام يتمحور حول إدماج المرأة الإماراتية في عملية التنمية الشاملة.
- أما في الأردن، فجاء في ملحق البحث لائحة بالأهداف الرئيسية، ومنها: تعزيز دور المرأة الأردنية في التنمية السياسية، وتوسيع مشاركتها في العمل العام، وتحديد أساليب عملية قابلة للتطبيق لزيادة تمثيل المرأة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وزيادة توعية الشباب بدورهم في التصويت في الانتخابات، وتدريبهم على فهم حقوقهم ومسؤولياتهم، وزيادة مشاركتهم في المجتمع المحلي. كذلك ورد هدف بناء قدرات الشباب في مجال مهارات الاتصال والتواصل وتنمية أساليب الإقناع . ومن الأهداف الرئيسية بعض المشروعات تنمية مهارات المرشحات للانتخابات وكذلك الإعلاميين الذين يغطون الانتخابات النيابية، وزيادة الوعي للنساء الأميات بمفهوم الديمقراطية، وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية، وتوعية أعضاء الأحزاب السياسية حول أهمية مشاركة المرأة بالعملية الانتخابية كمرشحة وکنایبة. كما شملت الأهداف الرئيسية زيادة التأييد للحملات التي تهدف إلى بعض التعديلات القانونية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان مع التركيز على النساء.
- أما الأهداف الفرعية فكان من بينها تسليط الضوء على العنف اللاحق بالمرأة بمختلف أشكاله وعلى القوانين التمييزية ضد النساء، وتنمية وعي النساء ودورهن الفاعل في

مختلف الميادين المتصلة بالقرار العام. كذلك ورد هدف المساعدة في بناء قادر نسائي قادر على توجيهه وقيادة المرأة في مختلف المناطق.

- وفي البحرين، تركزت أهداف المشروعات على تمية الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وزيادة تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة، والتوعية بالحقوق من منظور جندرى، والعمل على تعديل القوانين المجنحة بحق المرأة. كذلك ورد هدف تمية قدرات المرشحات للانتخابات عبر تدريب فريق عمل كل مرشحة من المرشحات. وكان هناك هدف فرعى تمثل في رصد المعلومات وتوثيقها حول المرأة.

- في الجزائر، فرقت الباحثة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ورصدت وجود غلبة للأهداف السياسية المباشرة. وقد تكرر وجود هدف التوعية والتمكين السياسي المباشر لدى 27 جهة من أصل 29 جهة نفذت أنشطة تمكين المرأة. واحتلت الأهداف الاجتماعية والثقافية المرتبة الثانية بنسبة ثالثى الجهات تقريباً، حيث تكررت الأهداف الاجتماعية لدى 19 جهة من أصل 29 وحددت 18 جهة من أصل 29 هدفاً ثقافياً. أما الأهداف الاقتصادية فتكررت 5 مرات فقط. وهذه المؤشرات تبين أن البرامج والأنشطة التي نفذت في المجال السياسي والتي استهدفت رفع مستوى الأداء لدى المرأة كانت وفية لرسالتها الأساسية ألا وهي العمل على ترقية المرأة في السياسة والحياة العامة. أما التركيز على الأهداف الاجتماعية والثقافية فهو ناتج عن الاهتمام بالوضعية اليومية التي تعيشها المرأة في البيت وخارجها. وبرأى الباحثة فإن هذه العوامل هي مداخل ضرورية لترشيد السلوك السياسي وتقدير نتائج أدائه في المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الشؤون العامة والشؤون السياسية للمجتمع.

- في تونس، لخصت الباحثة الأهداف الرئيسية لمشروعات العينة في توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية بالأساس، ثم في دعم وتعزيز حضور المرأة في مراكز القرار، وتفعيل دور المرأة وإكسابها القدرات اللازمة وتنميتها، والتكوين (التدريب) في المجال السياسي مع التعريف بالحقوق السياسية للمرأة، ونشر ثقافة المساواة في اتخاذ القرار في الحياة العامة والخاصة.

أما الأهداف الفرعية فكانت تتمحور حول النهوض بأوضاع المرأة واعتماد النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ وتبادل الخبرات.

- في التقرير الخاص بمصر، بلورت الباحثة الأهداف الرئيسية للمشروعات التي كانت موضوع التحليل كما يلي :

- النهوض بالمجتمع ككل، سواء المجتمع المحلي والوطني، على أساس الترابط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بداخل وأساليب مختلفة وفي إطار مختلف أيضًا.
- تنمية روح المواطنة كضمانة لعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد بسبب الدين أو الجنس أو اللغة.
- التوعية بأهمية التحول الديمقراطي للنظام المصري.
- مناهضة العنف ضد المرأة.
- صقل القدرات البرلمانية للنائبات.
- دعم التواصل بين مصر ومحيطها الخارجي.
- تجسيير الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة.

بينما أشارت الباحثة إلى أن التمييز بين الهدف الرئيس والهدف الفرعى لم يكن واضحًا لدى المستجوبين، ذكرت أهدافاً فرعية ترددت في الإجابات، وهي رفع مهارات الاتصال والقيادة للنساء، التوعية بآليات عمل النظام السياسي المصري وخريطة الأحزاب السياسية، استخراج بطاقات الرقم القومي لأكبر عدد ممكن من النساء، إنشاء شبكة من الجمعيات الأهلية للمساعدة في استخراج هذه البطاقات، تفعيل دور رجال الدين في مجال تحريم العنف ضد المرأة، مساعدة النساء على تسجيل أسمائهن في الجداول الانتخابية، تفعيل حوار الشباب داخل الأحزاب وزيادة نسبة مشاركتهن في الانتخابات. وذكرت أيضًا بين الأهداف الفرعية التيسير مع وزارة التربية والتعليم من أجل دمج حقوق الإنسان في المقررات الدراسية، وإعداد الكوادر القادرة على تدريس هذا المقرر.

- أما في موريتانيا فجاء في تقرير الباحث أنه كانت هناك صعوبة لدى المستجوبين في تحديد الأهداف بشكل دقيق وقابل للقياس. وأشار الباحث إلى أن البعض حدد الأهداف انطلاقاً من وثائق المشروع بينما أخذ البعض على نفسه تحديد الأهداف دون الرجوع إلى أي وثيقة، ولم يكن هناك قدرة لدى الباحث للتحقق من الدقة في

تحديد الأهداف بسبب غياب الوثائق وأضاف أنه لم يكن هناك التفات إلى الأهداف الفرعية، لكن تردد هدفان فرعيان هما الترقية النسوية والمساواة بين الجنسين.

- في فلسطين، أدرج الباحث الأهداف الرئيسية في جدول تضمن 68 هدفاً رئيساً من أبرزها إدماج النوع الاجتماعي في الحياة السياسية وإبراز دور المرأة، وبناء قدرات النساء المرشحات للانتخابات العامة والمحلية، وتشكيل لجان نسوية وشبابية للضغط على المرشحين لطرح قضايا المرأة، والتعريف بالانتخابات كنهج ديمقراطي، وتعزيز دور وإمكانات المرأة في مراقبة الانتخابات، تمكين المرأة الريفية وجعلها منتجة في المجتمع المحلي، وخلق وتطوير قيادات نسوية مجتمعية، ودعم بناء قدرات النائبات وعضوات المجالس المحلية.

أما عن الأهداف الفرعية فقد ذكر الباحث 58 هدفاً أبرزها تفعيل دور المرأة لجعلها صانعة قرار، الإسهام في إيجاد وترسيخ مفاهيم وقيم اجتماعية تحترم القيم الإنسانية، تطوير شبكة من القيادات النسائية تشارك في فعاليات المناصرة والضغط ونشر الوعي المجتمعي بأهمية قضايا المرأة الفلسطينية وأهمية المشاركة من أجل الإصلاح والتغيير. ذكر أيضاً في لائحة الأهداف الفرعية بناء القدرات للهيئات الإدارية في الأندية والاتحادات والنقابات، وتفعيل هذه المؤسسات والوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء وتحقيقهن.

- أما في سوريا فقد رصدت الباحثة الأهداف من خلال العودة إلى وثائق المشروع ومن خلال المقابلات مع المستجيبين. بعض المشروعات هدف إلى زيادة حضور المرأة في موقع القرار، واظهار المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى موقع صنع القرار. وهدفت مشروعات أخرى إلى توضيح مفهوم تمكين المرأة ودمجها في التخطيط، وإلى قياس نسبة المساواة بين الجنسين من خلال الإحصاءات المصنفة بحسب النوع. ركزت بعض المشروعات على توضيح بنود اتفاقية (سيداو) وعلى مبدأي التمكين السياسي والإنساني واتجهت بعض المشروعات نحو تنمية قدرات النقابات والمنظمات الطلابية وبعضها الآخر نحو دعم المنظمات الريادية والشبكات الوطنية. أما الدراسات والمسوح في مجال التمكين السياسي فكان من أهدافها توضيح العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة ودراسة القضايا الإدارية والمهارات التي تمكن المرأة من إدارة الوقت وإدارة الاجتماعات. ومن بين المشروعات كانت هناك تقارير وطنية هدفت إلى تقييم وضع المرأة السورية والتركيز على الفجوات وتحديد وسائل

ضمان الفاعلية للمرأة في احتلال مواقعها والقيام بأدوارها في المواقع القيادية.

أما المشروعات التي تناولت دراسة القوانين والتشريعات فكان هدفها استصدار تشريعات جديدة منصفة للمرأة. ومن الأهداف التي ذكرتها الباحثة حول سوريا هدف التوعية عبر إنتاج المواد الإعلامية، والتحفيز عبر تقويم قدرات المنظمات وتعزيز برامجها.

- في لبنان، بينت الباحثة أن الأهداف تتوزع بين التوعية وبناء القدرات لدى المرشحات والناخبات ولدى القيادات والكوادر في المنظمات غير الحكومية. وكان هناك تركيز على تقديم خدمات، وعلى تقويم المؤسسات التي تعنى بقضايا المرأة. كذلك كان الهدف من العديد من المشروعات التدريب على المناصرة، ورافق ذلك تعزيز إمكانات المؤسسات عبر التجهيز ونقل المعلومات وتطوير القدرات على إنتاج المعلومات الخاصة بالمرأة وتوثيقها. وبالأرقام كان مجالاً التوعية والتدريب متلازمين في نسبة بلغت 71% من الحالات، وتفوقت التوعية بنسبة بلغت 22%， حيث وردت كهدف بحد ذاتها. وجاء هدف نشر المعلومات تليه المناصرة وذلك في ما يقارب نصف المشروعات.

- أما في اليمن، فقد أشارت الباحثة إلى أن العديد من الجهات المنفذة للمشروعات قد أوردت أهدافاً كثيرة ارتبطت بشكل رئيس بقضايا التمكين السياسي، وتدخلت الأهداف في ما بينها. وذكرت 35 استماراة الأهداف التي حددتها المشروعات، بينما لم تتطرق 25 استماراة لهذه الأهداف. وهناك أهداف مرتبطة بالتوعية، ومنها التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة الوعي بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين عامة وللمرأة بشكل خاص، ورفع الوعي الفكري والسياسي لدى الإعلاميات، ونشر الوعي بالمواطنة المتساوية وبالديمقراطية. كما أن هناك أهدافاً مرتبطة بالتدريب وبناء القدرات خاصة لدى المرشحات ولدى القيادات والعضوات في اتحاد نساء اليمن، كذلك في إطار الأحزاب السياسية.

وكان هناك هدف ثالث رئيس تمثل في زيادة عدد النساء الناخبات والمرشحات، بالإضافة إلى أهداف مرتبطة بالتنمية المؤسسية والتزويد بالمعلومات والأجهزة، وأخرى مرتبطة بإعداد القيادات، وغيرها مرتبطة بالمناصرة وتعديل القوانين. وأخيراً ذكرت الباحثة بالتفصيل كيف أن هدف تشجيع انتشار الجمعيات النسائية كان من بين أهداف بعض مشروعات العينة. لكنها نبهت إلى الأهمية القصوى لهدف التوعية.

وإلى أن بعض الأهداف كانت موسمية مرتبطة بفترة الانتخابات، بينما لم يجر التركيز كاف على تدريب الكوادر والقيادات الشابة، كما لم يجر التركيز على المطالبة بحقوق المرأة.

ولاحظت أن الأهداف لم تكن مقسمة إلى أهداف آنية وأخرى مستقبلية متدرجة مما يعني فقدان البعد الاستراتيجي لبعض المشروعات.

## 8 - الجهات المنفذة :

كان الهدف من السؤال الخاص بتحديد الجهات المنفذة للمشروعات معرفة التوزيع السائد للأدوار في كل دولة عربية في مجال تمكين المرأة. فمن جهة هناك المؤسسات الحكومية، ومن جهة أخرى هناك مؤسسات المجتمع منها: الأحزاب، والتنظيمات المهنية والنقابية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكمز البحث والتدريب، والمؤسسات التربوية، وبالطبع هناك المنظمات النسائية على وجه الخصوص.

### كيف كان المشهد إذاً في الدول موضوع الدراسة؟

- في الإمارات توزعت الجهات المنفذة لمشروعات تمكين المرأة - وللتذكير كان الموضوع هو التمكين الإداري، وبناء القدرات الإدارية والتواصلية وليس السياسي - بين الجهات الحكومية التي قامت بتنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم وبعض الدوائر الأخرى، والمنظمات غير الحكومية التي نفذت 32 مشروعًا ومراكمز التدريب والاستشارات التي قامت بتنظيم 19 مشروعًا، ومراكمز الأبحاث/الجامعات التي تولت أربعة مشروعات.

فكان النسب كالتالي: 8% للجهات الحكومية، يقابلها 53% للمنظمات غير الحكومية، و32% لمراكمز التدريب - وفي العديد من الحالات كانت المشاركات تدفعن رسوماً للمشاركة في الدورة - 7% للجامعات ومراكمز الأبحاث. وأشارت الباحثة إلى استبعاد جهة هي الأحزاب السياسية لعدم وجودها أساساً، وإلى أنه تم وضع الجمعيات النسائية تحت بند المنظمات غير الحكومية رغم تبعية هذه الجمعيات مالياً وقانونياً للدولة؛ وذلك لمعرفتنا بعدم وجود منظمات مدنية مستقلة. ورأيت الباحثة أنه من المنطقي أن تأتي مراكمز التدريب والاستشارات في المرتبة الثانية بعد المنظمات غير الحكومية باعتبار أنه يتم عادة اللجوء إلى هذه المراكمز لتنفيذ مثل هذه الدورات. أما انخفاض نسبة إسهام الجامعات في تنفيذ البرامج فردهته الباحثة إلى كون الجامعات غالباً ما تقوم بتنفيذ دورات ذات طبيعة فنية وإدارية عامة غير موجهة للمرأة تحديداً.

- في الأردن، كان نصيب الآلية الوطنية تنفيذ 8 مشروعات للتمكين السياسي، بينما نفذت المنظمات غير الحكومية 18 مشروعًا، توزع كل من الأحزاب والجامعات والمنظمات الدولية بالتساوي في تنفيذ مشروعين فقط لكل منها.

- في البحرين، احتلت المنظمات غير الحكومية المرتبة الأولى من خلال تنفيذ 5 مشروعات من أصل تسعه مشروعات شملتها العينة وتوزعت المشروعات الأربع الأخرى بالتساوي مشروعًا واحدًا لكل من المجلس الأعلى للمرأة، والجامعات، والمنظمات الإقليمية والدولية، ويشير الباحث إلى أن الجمعيات النسائية تقوم منفردة أو بالتنسيق فيما بينها بنشاطات وبرامج لتمكين المرأة سياسياً. كذلك بدأت تفعل الجمعيات السياسية لكن هذه الأخيرة تركز على النشاطات المتصلة بالانتخابات النيابية والبلدية في حين أن التمكين السياسي للمرأة هو أوسع بكثير.
- أما في تقرير الجزائر فقد شملت العينة المختارة 20 برنامجاً نفذتها الجمعيات النسائية، و17 برنامجاً نفذتها الأحزاب السياسية الجزائرية، و12 برنامجاً قامت بتنظيمها وزارات وإدارات حكومية مختلفة، و4 برامج نفذتها مراكز أبحاث وثلاث للنقابات، وبرنامجين لكل من الشركات الوطنية والمؤسسات النيابية. ويبعدو من خلال توزع عدد المشروعات أن عدداً كبيراً من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية تبنت مهمة تدعيم دور المرأة في بناء المجتمع المدني وتطويره. ويشير في أحد جداول التقرير الخاص بالجزائر أن وزارة الأسرة وقضايا المرأة نفذت خمسة مشروعات حول التشغيف المدني بينما نفذت وزارة التشغيل والتضامن الوطني أربعة مشروعات تهدف إلى التنمية المؤسسية. وتناولت أربعة أحزاب ستة مشروعات متصلة بتربية القدرة على التأثير في السياسة.
- في تونس كانت نسبة تنفيذ مشروعات التمكين السياسي للمرأة 60% للمنظمات غير الحكومية، و40% للأحزاب السياسية. أما نسبة تنفيذ مشروعات التمكين السياسي للمرأة أو المشاركة في تنفيذ تلك المشروعات فكانت 16% للجان الوطنية، وقد سبقتها بالترتيب مراكز الأبحاث التي شاركت بنسبة بلغت 22% وجاءت المنظمات الإقليمية في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 8%. وتتجدر الإشارة إلى أن النسب أعلى تبين أحياناً مشاركة جهة معينة في التنفيذ وليس بالضرورة قيامها بذلك بمفردها، لذلك فإن النسبة المذكورة تتجاوز مجتمعة الـ 100/100. ويشير تقرير تونس إلى أن نسبة بلغت 26% من الجهات المنفذة غير محددة.
- في مصر يكشف التقرير عن أن 38 مشروعًا نفذوا بواسطة منظمات غير حكومية، مقابل 13 مشروعًا بواسطة مراكز بحثية، و6 مشروعات بواسطة منظمات إقليمية عربية، و4 بواسطة أحزاب سياسية، و2 بواسطة المجلس القومي للمرأة. لكن هناك

مشروعاتنفذت بشكل كامل أو بشكل جزئي بواسطة جهات أخرى مثل: مراكز الشباب، والإذاعة المصرية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وال المجالس المحلية، وكاريتراس مصر بالتعاون مع جامعة هوبكنز.

ويظهر من خلال هذه المعلومات أن هناك 25 منظمة غير حكومية قدنفذت مشروعات تمكين سياسي للمرأة، إضافة إلى 3 أحزاب سياسية، و3 مراكز بحثية، وكلية واحدة، ومجلس قومي واحد. يتبع من هذه الأرقام أن نسبة انخراط المنظمات غير الحكومية تفوق نسبة مشاركة الجهات الأخرى في مجال التمكين السياسي للمرأة.

- في موريتانيا تحتل منظمات المجتمع الأهلي المرتبة الأولى في تنفيذ المشروعات حيث يتم من خلالها تنفيذ نسبة بلغت 69% من مجموع المشروعات المرصودة في عينة البحث، أي ثلثي المشروعات. وتأتي المؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات الدولية في المرتبة الثانية بالتساوي بنسبة تبلغ 15.3% لكل منها.
- وفي فلسطين أيضاً كانت نسبة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشروعات التمكين السياسي للمرأة 85%. فقدنفذت 51 مشروعًا من مجموعة مشروعات عينة البحث، بينمانفذت جهات حكومية (مجالس ولجان وزارات) 9 مشروعات أي ما نسبته 15% من إجمالي المشروعات.

- في سوريا كانت الجهات المنفذة هي الوزارات والمنظمات الشعبية والنقابات ومراكز البحوث التي تتعاون باستمرار مع الممثلين الإقليميين للمنظمات الدولية. وتم آلية التسييق للمشروعات وتحطيمها من خلال هيئة تحظى الدولة التي يتم عبرها مناقشة احتياجات الوزارات والهيئات الرسمية والشعبية، وترفع اقتراحات المشروعات والخطط إليها. والهيئة تنسق بدورها مع المنظمات الدولية والإقليمية لإدراج المشروعات في الخطة السنوية. وتقوم بالتنسيق وتوزيع المشروعات والإشراف على التنفيذ. ويتم من خلال هذه الهيئة تحويل المبالغ المخصصة للمشروعات كذلك ترصد الهيئة حصة الدولة في الاتفاق. أما في العينة المبجوبة فقدنفذ الاتحاد العام النسائي 35 مشروعًا في مجال التمكين السياسي للمرأة، وشاركت الهيئة السورية لشؤون المرأة والأسرة بخمسة مشروعات، ونفذ مجلس الشعب ستة مشروعات، واتحاد العمال مشروعين، واتحاد الطلبة مشروعًا واحداً، ومنظمة الشبيبة ثلاثة مشروعات. أما الوزارات، فقدنفذت وزارة التعليم العالي أربعة مشروعات، ووزارة الإعلام مشروعين وكل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة التربية مشروعًا واحداً. ونفذت جمعية فردوس أربعة مشروعات في مجال تمكين المرأة.

وذكرت الباحثة أن وزارات الثقافة والزراعة والأوقاف والعدل والإدارة المحلية تتعاون في العديد من المشروعات المذكورة أعلاه بشكل مباشر عن طريق ضباط الاتصال الجندي لديها.

- في لبنان يبين الجدول رقم 5 في التقرير أن نسبة بلغت 86% من المشروعات قامت بتنفيذها منظمات غير حكومية، وبعضها جاء بالتعاون مع مراكز أبحاث. في مقابل نسبة بلغت 3% قامت بتنفيذها جهات رسمية أو وطنية، و 6.7% تم تنفيذها مباشرة من جانب منظمات دولية. وتبه التقرير الخاص بلبنان إلى أن المنظمات الدولية والإقليمية اعتمدت منذ عدة سنوات نهج الشراكة مع جهات محلية لتنفيذ المشروعات المقررة. والدور الممتاز الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في لبنان يعود إلى هامش الحرية الكبير التي تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني في لبنان لكن بالمقابل يبدو جلياً ضعف حضور المؤسسات الحكومية في مجال التمكين السياسي للمرأة في العقد المحدد في الدراسة.

- أما في اليمن فيظهر في التقرير أن نسبة بلغت 56.94% من المشروعات نفذتها منظمات غير حكومية وهي 41 مشروعًا في العينة، بينما بلغت حصة المؤسسات الحكومية 29.16% أي 21 مشروعًا وكانت نسبة قيام المنظمات الدولية بالتنفيذ 11.11%， وجاءت الأحزاب السياسية في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 2.77%. وعمليًا قامت الأحزاب بتنفيذ نشاطين اثنين في مجال تمكين المرأة سياسياً. أما الجهات الحكومية فقد توزعت بين اللجنة الوطنية للمرأة، ووزارة حقوق الإنسان، ووزارة الإدارة المحلية، والمجالس المحلية. وأشارت الباحثة إلى أن حصة الحكومة في تنفيذ المشروعات متدينة جداً بالنظر إلى حجم التزامها. كما أن اللجنة الوطنية هي الجهة الحكومية الوحيدة التي تهتم بقضايا المرأة. أما المراكز البحثية اليمنية للمرأة فهي تسهم في إعداد الدراسات حول المشاركة السياسية للمرأة من ضمن دراسات عامة غير مرتبطة بالتمكين.

## 9- الفئات المستهدفة :

● في الإمارات لم تستهدف المرأة كناخبة أو نقابية لعدم وجود نقابات أو حياة برلمانية في الدولة. وكان للمرأة كقيادة تنفيذية النسبة الأعلى من الأنشطة أي 25%؛ ذلك أن الدورات التدريبية استهدفت نساء عاملات في المؤسسات الحكومية، ومن بعد هذه الفئة جاءت المرأة كمواطنة بنسبة بلغت 24% والمراة كعضوة في منظمات غير حكومية كانت بنسبة بلغت 23% في المرتبة الثالثة للاستهداف والفئات الشابة 15%. أما قادة الرأي فقد انحصرت الدورات التي استهدفتهم في نسبة بلغت 6%. أما بالنسبة النوع الاجتماعي فقد استهدفت برامج التدريب نسبة بلغت 93% من الإناث و7% فقط من الذكور، لكن الحضور الفعلي كان بنسبة بلغت 86% من الإناث و14% من الذكور.

● في الأردن استهدفت المشروعات في عينة البحث فئات مختلفة. وفي تحليل المشروعات يظهر أن المرأة المواطنة كانت مستهدفة من قبل أكثر من نصف هذه المشروعات، تلتها بالتساوي فئتا المرأة الناخبة والمرشحة، ومن ثم بالتساوي أيضاً فئتاً أعضاء المنظمات غير الحكومية والشباب. وأشارت الباحثة إلى أن المشروعات التي توجهت نحو المرأة البرلمانية كانت نسبتها مرتفعة مقارنة بالفترة الزمنية، أي بعد منتصف عام 2003، أي سنة وصول المرأة الأردنية إلى البرلمان من خلال الكوتا. وهذا الأمر يشير برأيها إلى اهتمام الجهات المنفذة والجهات الممولة بالمرأة البرلمانية في تلك الحقبة.

● في البحرين كانت المشروعات موجهة نحو المترشحات للانتخابات البلدية والنوابية والعاملات في فريق الحملات الانتخابية للمترشحات وعضوات الجمعيات السياسية والنسائية. كذلك كان هناك توجّه نحو النساء البحرينيات المتزوجات من غير البحرينيين ولديهم أطفال بدون جنسية. لكن الباحث لفت الانتباه إلى أن البرامج التي نفذت توجهت عموماً نحو النساء المهتمات بتمكين المرأة وتقدمها. كما أشار إلى أن الفئات المستهدفة هي من ذوات التعليم فوق المتوسط، وهن موظفات أو ربات عمل. وبالرغم من أهمية تمكين هذه الفئة الاجتماعية فإن الفئات النسائية الدنيا من العاملات وربات البيوت من سكان القرى والأحياء الفقيرة لا تصل إليهن برامج التمكين المشار إليها.

● أما في الجزائر فقد بين جدول المشروعات أن التوجّه نحو النساء المواطنات تكرر 16 مرة من أصل 29 مؤسسة منفذة. وكذلك الأمر بالنسبة للنشاطات الموجهة للمرأة كقيادة وكبرلمانية. وأتت النساء الناخبات في المرتبة الثانية، حيث تكرر استهدافهن

- 12 مرة من أصل 29، وفي المرتبة الثالثة استهدفت المرأة كعضو في جمعيات، وذلك في 11 من 29، وجمهور المترشحات حل في المرتبة الرابعة إذ تكرر 10 مرات.
- ولفتت الباحثة إلى أن كلاً من المشروعات والأنشطة المنفذة كان يستهدف أكثر من جمهور في وقت واحد. فالمشروعات المبحوثة كانت كثيراً ما تجمع بين النساء المترشحات والناخبات والبرلمانيات وحتى المرأة كقيادة تنفيذية في نشاط واحد.
- أما استهداف المرأة كمواطنة بكثرة فيدل على أن التظيمات لا تهتم بالفئات النسوية المتميزة سياسياً والحاكمة في المجتمع فقط، بل تحاول التقرب وإفاده كل من النساء اللواتي يتمتعن بالحس المدني والقدرات على أداء أدوار فاعلة ترفع الروح المعنوية والشعور بالانتماء إلى جماعة مدنية أو حزبية أو مهنية معينة. واستهداف النساء المنخرطات في الجمعيات جاء معبراً عن إرادة قوية لتعزيز العمل النسووي المشترك من خلال التفاهم على مجموعة مبادئ وقرارات ملائمة تخدم قضايا المرأة.
- في تونس، توجّهت المشروعات بصورة خاصة نحو المرأة كبرلمانية أو نقابية أو حزبية أو عضو في منظمة غير حكومية بنسبة بلغت 62% تكراراً. وجاءت مباشرة من بعدها المرأة كمواطنة بنسبة بلغت 60% كما توجّهت نسبة بلغت 58% من المشروعات نحو الفئات الشابة، و58% منها توجه نحو الجمعيات الأهلية بينما كانت نسبة استهداف صانعي القرار 40%， والمراة كمرشحة كانت 36%. وأشارت الباحثة إلى أن هذه النسب تدل على أن الفئات المستهدفة هي تلك الناشطة سياسياً سواء في البرلمان أو في الحزب أو في المنظمات غير الحكومية.
  - في مصر استهدفت نسبة بلغت 18% من المشروعات أي 10 منها فئة واحدة بأنشطتها، وهي تلك الهدافة إلى بناء وتعزيز القدرات لدى القيادات النسائية على المستوى المحلي. وخلال هذه المشروعات العشرة فإن 46 مشروعًا بنسبة بلغت 82% كانت موجهة نحو أكثر من فئة علمًا بأن أكثر الفئات استهدافاً كانت الفئات الشابة بواقع 25 مشروعًا. أما أقل الفئات استهدافاً فكانت البرلمانيات إذ لم يستهدفن سوى 9 مشروعات فقط، كما لم تستهدف القيادات التنفيذية إلا في 13 مشروعًا. وهذا الأمر يعبر عن محدودية الاهتمام بالكوادر سواء النيابية أو التنفيذية على المستوى الوطني.
  - وبالنسبة لعدد المستهدفين فإن نسبة تبلغ 56% من المشروعات استهدفت ما يزيد على 100 شخص، وأحد المشروعات استهدف 7000 شخص. وبينما استهدف 13 مشروعًا دون المائة شخص، فإن نسبة بلغت 18% من المشروعات لم تذكر الفئات

المستهدفة.

أما بالنسبة للنوع الاجتماعي فإن المشروعات التي استهدفت النساء فقط بلغ عددها 26 مشروعًا، أي ما نسبته 46%. وفي حين أكد المنفذون في 20 مشروعًا (36%) أنهم أدركوا العدد المخطط استهدافه بداية، فإن 13 مشروعًا بنسبة (23%) زاد المستفيدون منهم على العدد المخطط أصلًا، و11 مشروعًا بنسبة بلغت 20% جاء المستفيدون منه أقل عدداً من المخطط له. كذلك لم يتمكن 12 مشروعًا بنسبة بلغت 21% من قياس عدد المستفيدين الفعليين من أنشطتهم. وقد عزا ذلك المنفذون إلى أن الاستهداف أحياناً لم يكن مركزاً أو أن بعض المستهدفين لم يستمروا في المشروع حتى نهايته.

وفي 18 مشروعًا (32%) كان عدد المستفيدات الأذات أكثر من الذكور، وفي 18% من المشروعات لم يجر تحديد فئات النوع الاجتماعي المستفيدة فعلياً.

- في موريتانيا كانت المرأة القيادية والمرأة المواطنة من أهم الفئات المستهدفة والمستفيدة من المشروعات. حيث اعتبرت المشروعات التسعة أنها موجهة إلى قادة الرأي، و8 إلى المرأة كمواطنة، وكذلك الأمر بالنسبة للفئات الشابة. وانخفض العدد إلى أقل من النصف بالنسبة إلى استهداف المرأة كعضو في المنظمات الأهلية أو كناصبة. واهتم ثلث المشروعات بالمرأة المرشحة، و2 فقط بالمرأة كبرلمانية. وراح عدد المستفيدين من المشروعات بين 100 و11189 شخصاً.

- في فلسطين كانت المرأة كناصبة في المرتبة الأولى من الفئات المستهدفة، وتكرر هذا الهدف لدى 14 من أصل 60 مشروعًا، أي 23.3% تلتها فئة المرأة المرشحة 12 مرة تكرار، أي 20% وثالثاً كانت الفئات الشابة، وقد تكرر هذا الهدف عشر مرات أي بنسبة 16.7%. ويبيّن من جملة المشروعات الباقية أنها توجهت نحو المرأة المواطنة لتعريفها بالانتخابات. ويشير الباحث إلى استهداف قادة الرأي وال FEMA الشابة لدفعهم للمضي قدماً في النضال من أجل تحقيق المساواة والمشاركة في صنع القرار.

أما بالنسبة لعدد المستهدفين فقد راوح بين فئة 20 إلى 50 مستهدفاً إلى 19000 شخص في أربعة من المشروعات. وبقي 12 مشروعًا من دون تحديد عدد المستهدفين أي ما نسبته 20%.

- في سوريا أفادت الباحثة أنها تعمدت اختيار مشروعات العينة بحسب قاعدة عريضة من الشرائح الاجتماعية والفئات التي تستهدفها هذه المشروعات، وفي الواقع كان

هناك أكثر من فئة مستهدفة بالنسبة لـ 39 مشروعًا من أصل العينة أي ما نسبته حوالي ثلثي المشروعات، حيث كان من الممكن استهداف الناخبات والمواطنات وعضوات الاتحاد النسائي. ودُعى للمشروع صانعي القرار وقادرة الرأي من رجال الدين والإعلاميين والشخصيات الاعتبارية، كما كان من الممكن من خلال التوعية والإعلام والنشر التوجّه إلى المواطنين والمواطنات بصورة عامة. ولكن كان هناك فئة رئيسة مستهدفة بالنسبة للعديد من المشروعات. وقد توجّهت عشرة مشروعات للبرلمانيات وـ 31 مشروعًا للاتحاد العام النسائي بمنسيبيه وقياداته، وستة مشروعات لنقابات العمال والفلاحين، وستة مشروعات للناخبات، وثمانية مشروعات توجّهت نحو المرشحات، كذلك طالت بعض مشروعات التوعية والإعلام والنشر واللقاءات في القرى والمدن المواطنين والمواطنات بأعداد كبيرة. كما تمت مشاركة أصحاب القرار في 32 مشروعًا، وقادرة الرأي في 26 مشروعًا، والفتيات الشابة في 15 مشروعًا. وتمت مشاركة الجمعيات الأهلية في 10 مشروعات خاصة أو مشتركة مع النقابات والوزارات. ويتبين من الجدول أن صانعي القرار كانوا الفئة الأكثر استهدافاً من المشروعات حيث بلغت النسبة 53.33%， يليهم الاتحاد النسائي بنسبة بلغت 51.67%， وفي المرتبة الثالثة قادة الرأي بنسبة بلغت 43.33%， ومن بعدهم يأتي المواطنون والمواطنات بنسبة بلغت 41.67%. لكن يجب التذكير بأن نسبة تبلغ 65% من المشروعات استهدفت أكثر من فئة.

وبالنسبة لأعداد المستهدفين والمستفيدين فإن عشرة مشروعات قد استهدفت أقل من مائة شخص، وهناك سبعة مشروعات استهدفت حوالي مائة مشارك، وثمانية مشروعات استهدفت 200 شخص، وهناك خمسة مشروعات استهدفت أعداداً من المشاركون تراوحت بين 500 - 1000 شخص.

كما تمت الإشارة إلى أن عشرين مشروعًا قد استهدفت المئات، وخمسة مشروعات استهدفت الآلاف، وهي المشروعات الإعلامية والإعلانية والدراسات والمسوح المنشورة. ● أما في لبنان فقد أظهرت أجرة الاستبيان أن أغلب المشروعات توجّهت نحو المرأة المواطن (76%) يليها اهتمام خاص بالمرأة الشابة، وذلك بنسبة بلغت 54%， كذلك كان من الواضح أن أغلب المشروعات اتجهت نحو عضوات الجمعية قبل أي شيء آخر سواء كان النشاط توعية أو تدريبياً (62% من الأنشطة توجّه نحو جمعيات، و53% توجّه نحو العضوات).

كما يتبيّن أيضًا أنه في ما يقارب نصف المشروعات كانت الفئات المستهدفة كبيرة

أي يزيد عدد كل مجموعة مستهدفة في المشروع على 100 شخص. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستهدفين أو المستفيدين لم يكن محدداً في 23 حالة، أي ما يزيد على ثلث العينة. وأغلب الفئات المستهدفة هي من النساء .

● في اليمن استهدف عدد من المشروعات المقدمة في مجال التمكين السياسي المرأة كناحية، وذلك بنسبة بلغت 17% مما أدى إلى ارتفاع عدد النساء الناخبات من 18% إلى 27% عام 1997، وإلى 42% في عام 2003. هذه المشروعات والبرامج أدت إلى زيادة الوعي في أوساط النساء اليمنيات، مما أدى إلى تطور وزيادة أعداد الناخبات خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية المختلفة.

وبحسب جدول ورد في التقرير فإن المرأة الناخبة احتلت المرتبة الأولى في درجة الاهتمام تليها المرشحة، ومن ثم المواطننة وقادرة الرأي. فقد ركزت البرامج على تدريب النساء على إدارة الحملات الانتخابية، لكن طابعها كان موسمياً. وأشارت الباحثة إلى أن البرامج التي توجه إلى الفئات الشابة قليلة بينما كان عدد الشباب يرتفع في المجتمع اليمني. وكذلك كانت المشروعات الموجهة للمرأة كقيادية قليلة.

## 10- العاملون في المشروعات :

شملت الاستبيانة أسئلة متصلة بالعاملين في المشروعات وجاء في نتائج البحث الميداني في

- الإمارات أن العاملين توزعوا بين 585 من الإناث و69 من الذكور، وكان عدد العاملين في الدورات من الأجانب 265 امرأة. وهذه النسبة تقارب نصف العدد الإجمالي للنساء العاملات، وقد كانت نسبة تبلغ 71% من الأعمال مختصة بالإشراف والتدريب، وكانت نسبة المحاضرات 29%. كما أن أعلى نسبة من العاملين أي 74% كانت بين 25 و55 سنة، بينما كانت نسبة من هم دون الـ 25 سنة 17%， وبلغت نسبة من تجاوزوا سن الـ 55 سنة 9%. ورأت الباحثة أن هذه النسب طبيعية بالنظر إلى أن فئة 25-55 سنة هي الفئة التي أنهت مرحلة التعليم وانخرطت في العمل الوظيفي والمجتمعي، في حين أن من هم دون سن 25 سنة ما زالوا إجمالاً مستوعبين في العملية التعليمية. أما من هم فوق 55 سنة فقد يكونوا من غير المتعلمين.
- فيالأردن أوضحت الباحثة أنه رغم عدم وجود اجابات كاملة فإن المعلومات التي توافرت لديها تشير إلى أن معظم العاملين في المشروعات كانوا من الأردنيين، وفي حالات قليلة كان هناك معاونون أجانب (18% من مجموع العاملين بأحد المشروعات). وهذا الأمر يدل على توافر الخبرات المحلية القادرة على تنفيذ الأنشطة المختلفة. وينطبق وجود المعاونين الأجانب على المشروعات التدريبية التي استهدفت المرشحات والمنتخبات في المجالس البلدية والنيابية، أو ارتبط ذلك بالمشروعات التي قدمتها إحدى المنظمات الدولية فاستعانت بخبرات كادرها. في أغلب المشروعات لم يزد العدد عن عشرة أشخاص معظمهم تتراوح أعمارهم بين 25 و55 سنة، وكانت أغلبهم من الإناث إلا في نسبة تبلغ 30% من المشروعات التي استخدمت ذكوراً لكن بنسبة متدنية مقارنة بالنساء.
- فيالبحرين، أظهرت الدراسة أن 4 مشروعات استخدمت من 1 إلى 5 أفراد، وثلاثة استخدموها بين 16 و20 فرداً ومشروع واحد استخدم أكثر من 20 فرداً. بشكل عام نفذت الجمعيات المشروعات بامكاناتها البشرية التي كانت محدودة جداً أحياناً. وأشار الباحث إلى الجدية والاحتراف الذين تحلت بهما المسؤوليات في الجمعية التي أطلقت الحملة الوطنية الخاصة بالحق في منح الجنسية، والتي وظفت 20 عاملة من العاملات واستقدمت خبرات لتنفيذ المشروع. وأشار الباحث إلى أن هناك حاجة لخبرات خارجية وتجهيزات.

- في الجزائر أظهرت الباحثة في جدول خاص أن هناك مشاركة متساوية من الجنسين بين العاملين في المشروعات وربطت ذلك بالمناخ العام في البلاد؛ حيث لا وجود لحواجز نفسية أو اجتماعية أو مهنية للفصل بين الرجل والمرأة.
- أما في تونس، فباشتئاء حوالي 20% من المشروعات حيث لم يصرح بعدد وجنس العاملين فيها، فإن 77.5% من المشروعات استخدمت بين امرأة واحدة وعشرين امرأة. أما عدد المشروعات التي استخدمت عدداً أكبر فكانت معدومة: 4 مشروعات استخدمت بين 21 و40 امرأة، ومشروعان استخدما من 41 إلى 50 امرأة. وكانت نسب استخدام الرجال في المشروعات متقاربة مع استخدام النساء.
- في مصر كشفت الباحثة عن أن المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عاملين هي الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة تبلغ 52%， ومنها برامج تدريب الكوادر السياسية النسائية، ويأتي من بعد هذه الفئة المشروعات التي تراوح عدد العاملين فيها بين 10 و19 شخصاً وهي تشكل نسبة تبلغ 25%， منها برامج تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية . أما المشروعات التي يتجاوز عدد العاملين فيها العشرين عاماً فكانت نسبتها 23%. وفي 31 مشروعًا، أي 55% من العينة كان عدد العاملات من النساء يزيد على عدد العاملين من الرجال. وكانت العاملات من النساء فقط في عشرة مشروعات، أي بنسبة بلغت 18%， بينما كانت نسبة النساء أقل من نسبة الرجال في 8 مشروعات أي ما نسبته 14%. وهناك 7 مشروعات يتساوى فيها عدد الرجال والنساء وهي تشكل 13% من العينة.
- وأشارت الباحثة إلى أن 49 مشروعًا أي نسبة تبلغ 87% لا تستعين بمعاونين أجانب. أما المشروعات الـ 7 الأخرى التي تمثل 13% فإنها تستعين بأجانب، بعضها يتعاون مع معاونات أجنبيات فقط وبعضها الآخر يتعاون مع معاونين ومساعدة من الأجانب بالتساوي. وبالنسبة للفئات العمرية للعاملين فقد تراوحت أعمار الغالبية الساحقة من العينة بين 25 و55 سنة بينما كانت نسبة تبلغ 5% فقط أصغر من 25 سنة.
- في موريتانيا أفاد الباحث أن عدد العاملين في المشروعات يتوزع توزيعاً يشوّهه كثير من عدم التوازن واللاموضوعية. فبالرغم من أن متوسط عدد العاملين بلغ 11 عاملاً للمشروع الواحد إلا أن توزيع عدد العاملين لم يكن متوازناً. فتصادف مشروع يعمل فيه شخصان فقط وتصادف مشروع آخر يعتمد في تفزيذه 30 متطوعاً مع أن أنشطته لا تختلف كثيراً عن الآخر. ونسبة تبلغ 79% من مجمل العاملين في المشروعات

المنفذة هن من النساء، ولا يتعدى عدد العاملين من الأجانب في المشروعات المنفذة الثمانية أشخاص موزعين على 4 مشروعات، ويقتصر عملهم على إجراء التقييم. كما أن الفئة العمرية الأوسع في أوساط العاملين في المشروعات هي فئة 25-55 سنة. لكن بعض الإجابات حول فئات عمر العاملين كانت غير دقيقة أو غير موجودة أصلًا.

- في فلسطين أظهرت الدراسة أن 38 مشروعًا يستخدمون أقل من عشرة أشخاص وأن عشرة من المشروعات استخدمت بين 10 و20 شخصاً أي بنسبة تبلغ 63.33% و16.67% على التوالي. وهناك نسبة 16.67% من المشروعات لم تحدد عدد العاملين فيها.

- في سوريا تراوحت أعداد العاملين والعاملات في مشروعات تمكين المرأة بين خمسة عاملين أو خبراء ومائة عامل وخبير، وتمركزت بحسب الباحثة أعداد العاملين في المشروعات بين عشرة عاملين و30 عاملاً، وشكلت هذه الفئة نصف العينة تقريباً (34 مشروعًا من أصل 60 مشروعًا). وفي سبعة مشروعات كان هناك استخدام لأكثر من مائة شخص عملوا في إطار التنفيذ والإشراف والمتابعة والنشر.

- في لبنان لفتت الباحثة إلى أن 17 مشروعًا استخدم أقل من عشرة أشخاص و25 مشروعًا استخدم بين 10 و20 شخصاً، و8 مشروعات كان عدد العاملين فيها بين 20 و30 شخصاً، وتجاوز عدد العاملين الـ 50 شخصاً في أربعة مشروعات. وكان لافتًا للنظر أن أغلب العاملين كان من الإناث، فقد بينت نسبة تبلغ 60% من الجهات المنفذة أن ما بين 75 و100% من العاملين في المشروع هم من النساء. كما تبين أن نسبة الأجانب شبه معروفة في مختلف المشروعات، وأن الأجانب العاملين هم من النساء أيضاً. أما الفئات العمرية بين العاملين فقد سيطرت فيها فئة 25 - 55 سنة، وكانت نسبتها 48% من جملة العاملين، وجاءت في المرتبة الثانية فئة ما فوق 55 سنة، وكانت نسبتها 39%， بينما كانت نسبة العاملين دون الـ 25 سنة 13%. وهذا الأمر يدل على أن هناك فئة كبيرة من العاملين هم في سن متقدم؛ ويمكن تفسير ذلك بأن هناك تراكمًا لعمل نسوي قديم في لبنان، وأن هناك أجحاجاً من النساء الناشطات اجتماعياً ونسوياً أصبحن متقدمات بالسن وما زلن على نشاطهن.

- في اليمن ذكرت الباحثة أن عدد العاملين في المشروعات كان 83 من الذكور و119 من الإناث، أي ما نسبته 41.08% و58.91% على التوالي . لكن هذه الأرقام لا

تعكس الصورة الإجمالية للعينة: لأن الكثير من الاستثمارات لم يوضح عدد العاملين في المشروعات، والبعض وضع العدد بشكل إجمالي. وتفاوتت الأعداد بين 70 شخصاً في بعض المشروعات و 15 شخصاً في بعضها الآخر وخمسة أشخاص في بعضها. كما أن معظم الاستثمارات لم توضح ما إذا كان العاملون من الذكور أو من الإناث وأوضحت الباحثة أن عدد العاملين ذكوراً وإناثاً يختلف بحسب طبيعة المشروع في كل مرة.

## 11- تمويل المشروعات

● أشار تقرير الإمارات إلى أن كل الأنشطة كانت ممولة وطنياً باستثناء نشاط واحد مولته السفارة الأمريكية بدولة الإمارات، وتم تنفيذه في إمارة عجمان، وكان حول دور المرأة في المجتمع. جاءت أعلى نسبة للتمويل من قبل اشتراكات المشاركين في الدورات بنسبة بلغت 49% تلتها دعم معهد التنمية الإدارية بنسبة بلغت 15%. كما شارك مجلس آباء عجمان بنسبة من التمويل بلغت 8%， واشتركت الجهات التالية في ما تبقى من تمويل: بنك أبو ظبي الوطني، وجمعية النهضة النسائية-دبي، والاتحاد النسائي - أبو ظبي، وجمعية الاتحاد النسائي - الشارقة، شركة أدنوك للبترول-السفارة الأمريكية بنسبة بلغت 4% لكل جهة.

وأشارت الباحثة إلى أن هناك مجموعة من الأنشطة والبرامج المقدمة للمرأة والمدعومة مالياً من (اليونيفرس)، وهي قيد التنفيذ وتخرج عن إطار العينة المبحوثة.

● فيالأردن لم تفصح أكثر من نصف المؤسسات المشاركة في المسح عن موازنة مشروعاتها وذلك لأسباب مختلفة، إما لعدم التمكن من العودة إلى الملفات القديمة، أو لغياب الشخص المسؤول. وقد تکثر الحجج ولكن هناك 11 مشروعًا، أفصحوا عن موازنتهم، وكانت تتراوح بين ما يقل عن 100000 دينار وما يزيد عن 100000 دينار. أما في الـ 21 مشروع الباقين فلم يفصح عن الموازنة.

أما بالنسبة للتمويل فإن أعلى نسبة كانت للتمويل الدولي بشقيه (الدولي الأهلي 18.7% والدولي الحكومي 25%) أي ما مجموعه 43.7%. وجاء التمويل الذاتي في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 34.4% وكانت هناك فئة ثالثة مختلطة بين التمويل الذاتي والتمويل الدولي وبلغت 21.9%.

أما بالنسبة لمدى الاعتماد على التمويل الدولي بالنسبة للجهات المنفذة، فإن معظم الجهات باستثناء الأحزاب السياسية كان اعتماده الرئيس على التمويل الدولي، وحتى في الحالات التي كان فيها التمويل مختلطًا فإن الجهات الدولية تحمل نسبة تتراوح بين 70 إلى 80% من النفقات، في مقابل 20% إلى 30% للجهات المنفذة نفسها. أما بالنسبة للأحزاب السياسية فإن خصوصية عملها والقوانين المرتبطة بها لا تسمح لها بالحصول على تمويل دولي. وتوزعت الجهات الدولية المملوكة بين جهات حكومية تمثلت في عدة سفارات ومنظمات الأمم المتحدة، وبين جهات دولية أهلية توزعت بين المعاهد والمؤسسات التابعة للأحزاب السياسية في بعض البلدان الغربية الكبرى.

- في البحرين، كانت موازنة 4 مشروعات من 9 مشروعات دون 500 دينار، وكانت النسبة الكبرى هي من التمويل الوطني أي 7 مشروعات من تسعه. ويدرك الباحث أن البرنامج الذي نفذه المجلس الأعلى للمرأة توافرت له موازنة قدرها 664 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن مشروع الحملة الوطنية للحق في منع الجنسية توافر له مبلغ 33000 دينار بتمويل إقليمي. ونفذت إحدى الجهات الأهلية مشروعًا يختص بالوعية الحقوقية للمرأة من المنظور الجندي، وذلك بتمويل خارجي قدره 28 ألف دولار.
- في الجزائر أشارت الباحثة إلى أن تمويل البرامج والنشاطات كان وطنياً مائة في المائة؛ لأن قانون الأحزاب وقانون الجمعيات يمنعانأخذ أموال من أطراف أجنبية. ولم تتسع أكثر حول هذا الموضوع.
- في تونس كانت نسبة التمويل الأكبر وطنية غير حكومية، حيث بلغت 46.9%， وحلت المصادر الوطنية الحكومية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 32.7%， وكان التمويل ذاتياً بنسبة بلغت 34.7% دولياً بنسبة الربع تقريراً، وإقليمياً بنسبة بلغت حوالي 10%. لكن من الواضح أن هناك تقاطع بين الحكومي وغير الحكومي والذاتي والدولي والإقليمي، إذ إن هناك التباساً في السؤال نفسه. فكيف للمنظمات غير الحكومية أن تجد موارد لبرامجها؟ أهي فقط اشتراكات المنتسبين إليها أم إنها مساعدات حكومية وخارجية؟ هنا يكمن الفموض في السؤال وليس في الأجوبة.
- أما التقرير الخاص بمصر فقد عالج جوانب عدة تتصل بحجم الموازنة، وجهات التمويل، والنسب التي أسهمت بها في التمويل. فأشار إلى أن 24 مشروعًا بنسبة بلغت 47% فقط قدمو بيارات حول موازناتهم بينما، لم يورد 27 مشروعًا أي بيانات. أما بالنسبة لحجم الموازنة فقد بلغ أكثر من 100000 جنيه مصرى بالنسبة لـ 69% من المشروعات، وفي حالة بعضها وصلت الموازنة إلى 600000 جنيه مصرى، كما ووصلت إلى 3 ملايين جنيه مصرى بالنسبة لمشروع آخر. وكانت موازنة 6 مشروعات أقل من 50000 جنيه مصرى (21%) من العينة. وهذه الأرقام والنسب تظهر أن هناك تفاوتاً كبيراً في الموازنات. أما بالنسبة لمصدر التمويل فكان بالنسبة لـ 52 مشروعًا أي نسبة 93% من العينة مصدرًا واحدًا للتمويل. وتتواء هذا المصدر بين الجهات الحكومية والجهات الأهلية الدولية منها والمحلية. أما بالنسبة للنسب فإن معلومات الاستيانة تفيد أن نسبة بلغت 69% من المشروعات كان تمويلها دولياً، وأن التمويل الوطني كان موجوداً في 15 مشروعًا أي 27% من المشروعات العينة. وكان

- هناك تمويل إقليمي ضعيف لم يتجاوز 2% . وكان التمويل أهلياً بالنسبة لـ 28 مشروعًا وكان حكومياً في 27 مشروعًا . وأظهر الرسم البياني أن نسبة بلغت 69% من التمويل كان من جهات دولية، و 27% كان من جهات وطنية، و 2% إقليمياً، و 2% غير محدد.
- في موريتانيا تم تمويل أغلب الجهات المنفذة من طرف هيئات دولية مثل: بعض المؤسسات الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وهيئات تابعة لحكومات صديقة، ومنظمات دولية مستقلة. كما مولت الحكومة الموريتانية مشروعًا واحداً. أما الموازنات المرصودة فقد اختلفت اختلافاً كبيراً، حيث إن واحداً منها يفوق مجموع موازنات المشروعات الباقية بمقدار الضعف. فالفارق كبيرة جداً بين الموارد المرصودة للمشروعات. وقد تراوحت المبالغ المرصودة بين 132000 دولار و 285000 دولار.
  - في فلسطين تراوحت موازنات المشروعات بين 1000 و 300 ألف دولار وقدم الباحث مبلغاً إجمالي هو 2.882.564.000 للا برامج المنفذة في العينة المبحوثة. وكانت مصادر التمويل دولية بنسبة بلغت 86.6%， ووطنية ذاتية بنسبة بلغت 6.7%. وكانت نسبة الإسهامات المالية الوطنية الرسمية 7.1%， وكذلك نسبة المساهمة الأهلية 1.7%.

واللافت للنظر أن نسبة بلغت 3.3% فقط من المشروعات المبحوثة في فلسطين لم تحدد مصادر تمويلها.

- في سوريا ارتبط التمويل بمضمون المشروعات ونطاق تفزيدها. وتبين أن التمويل في المشروعات الدولية كان أحياناً بالاشتراك بين أكثر من جهة دولية وإقليمية. وبالتفصيل فقد مول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 20 مشروعًا في مجال التمكين السياسي، وشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بستة مشروعات، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي بثلاثة مشروعات، وهناك مشروع واحد مع البنك الإسلامي للتنمية. ومشروعات عدة نفذت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض المراكز البحثية الأوروبية. لكن وأشارت الباحثة إلى أن التمويل كان يقوم على الشراكة. فالدولة بهيئاتها الرسمية والشعبية كانت تقدم إسهامات عينية وبعض الإعلاميين، وكذلك مصاريف الطباعة والنشر بما يمثل نسبة يمكن تقديرها بـ 30% من كلفة تمويل أي مشروع. كما أن تمويل الوزارات والهيئات الرسمية هو تمويل حكومي يهدف إلى تمكين تلك المؤسسات والمنظمات. وأشارت الباحثة إلى أن هيئة تخطيط الدولة هي التي تحول التمويل الخارجي إلى الجهات المنفذة وتخصص المبالغ الواجبة لاستكمال التنفيذ.

● في لبنان كان هناك امتناع عن ذكر مصدر التمويل أو الموازنة من قبل 49 جهة، وهي نسبة تبلغ 83% من العينة. و17% فقط مصادر التمويل، وفي الأجوية الواردة في الاستبانة حلت الجهات الوطنية الأهلية في المرتبة الأولى للتمويل، وتبعها التمويل الدولي الحكومي. وأشارت الباحثة إلى أن الأجوية عن هذا السؤال لم تكن تعكس الواقع. فإن الجهات المنفذة كانت تريد أن تكتم مصادر تمويلها إما لتحافظ على هذه المصادر أو أنها لا تريد أن تُسأل حول كيفية الإنفاق. ولا شك أن عدم تطبيق أحكام قانون تنظيم عمل الجمعيات الأهلية في لبنان يسهم في هذا التقلل من الشفافية. وأفادت نسبة بلغت 20% من العينة بأن موازنتهم كانت بين 10آلاف و50آلف دولار (58% من إل 20%). وتبين أن مشروعًا واحدًا استحوذ على ما بين 100 و150 ألف دولار، وأن أربعة مشروعات استحوذت على أكثر من 150000 دولار لكل واحد منها.

وكان المستجيبون أكثر صراحة في الحديث عن نسب التمويل فأفاد 14 مشروعًا أن تمويلهم كان بنسبة تتراوح بين 75 و 100% من جانب جهة دولية (23%) من مجمل المشروعات و 7 مشروعات أفادت أن تمويلها بالكامل كان دوليًّا ومشروعًا واحدًا كان تمويله إقليميًّا. وجاءت نسبة التمويل الوطني ضعيفة؛ إذ إنها كانت بين 1 و 25% في 23 مشروعًا. ولم يكن التمويل وطنيًّا صرفاً إلا في 9 مشروعات. وتتجدر الإشارة إلى أن نسبة بلغت 44% من المنظمات غير الحكومية تحدثت عن تمويل ذاتي ولكن هذه النسبة تعكس الغموض في التصنيفات المعتمدة .

● في اليمن أشارت الباحثة إلى أن التمويل يعد مشكلة مهمة تجاهه منظمات المجتمع المدني في ظل ندرة مصادر التمويل. ومن أبرز مصادر التمويل في اليمن التمويل الأجنبي الذي يعد أحد المصادر الرئيسية. وتكمِن أهمية التمويل الخارجي في أنه يسهم بصورة كبيرة في زيادة اهتمام الحكومة بالجمعيات والمنظمات الأهلية، وفي التعامل معها بصورة إيجابية حتى أن الحكومة ذهبت إلى حد دعم وتشجيع تأسيس الجمعيات الأهلية ضمناً لتدفق المساعدات والقروض الخارجية. كما أن بعض الأفراد وبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية لجأوا إلى إنشاء جمعيات، وكذلك فعلت بعض المراكز البحثية بغرض الاستفادة من التمويل والدعم الخارجي. وبالأرقام كانت الإسهامات الدولية بنسبة بلغت 77% والحكومية 5% والباقي (18%) كان ذاتياً أهلياً.

وأشارت الباحثة إلى محدودية التمويل الحكومي الذي بلغت نسبته 5% في العينة، وإلى ارتفاع التمويل الذاتي الذي بلغت نسبته 18%， واحتفاء التمويل الإقليمي. وأشارت إلى أن تنفيذ مشروعات التمكين السياسي للمرأة في اليمن لا يزال يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

## 12- تقييم المشروعات :

هدفت الأسئلة الخاصة بالتقييم والتي تضمنتها الاستبانة إلى معرفة مدى المقاربة العقلانية والاستراتيجية للمشروعات المنفذة، وإلى معرفة توزيع الأدوار في التقييم، بين التقييم الذاتي والتقييم من قبل الجهات الممولة.

- وجاء في تقرير الإمارات أن بلغت نسبة 64% من البرامج المنفذة في العقد موضوع البحث قد جرى تقييمها، وأن نسبة بلغت 36% لم تقيّم. وقد جرى التقييم عن طريق توزيع استثمارات تقييمية على المشاركين في تلك البرامج وذلك فور انتهاءها. وأشارت الباحثة إلى أن فكرة التقييم لم تكن واردة لدى الكثيرين من منظمي الدورات التي تضمنتها البرامج، كما أن استجابة المشاركين في الدورات لعملية التقييم كانت محدودة.

وكان الهدف من التقييم هو التأكيد من مدى اكتساب المشاركين في هذه الدورات للمهارات المراد نقلها والخبرات المراد لهم اكتسابها من النشاط. وقد جاءت النتائج بالنسبة للبرامج التي خضعت للتقييم لتؤكد أن المشاركين والمشاركات قد اكتسبوا المهارات والخبرات المراد تعزيزها. وجاء في التقييم حاجة المرأة القروية وتلك التي تقيم في المناطق النائية نسبياً لمزيد من الدورات المتعلقة بتوعية المرأة بحقوقها. كذلك ظهرت حاجة المرأة إلى توصيل مطالبها الخاصة بنيل حقوقها إلى متخذى القرار. واتضح أيضاً أن هناك نسبة من النساء المشاركات لا يعرفن حقوقهن التي شرعها الإسلام لهن.

- في الأردن بلغت نسبة المشروعات التي تم تقييمها 81.1%， أما الباقي فلم يتم تقييمه: إما لأن البرنامج لا يزال مستمراً أو - بحسب 5.8% من المستجيبين - لأن طبيعة البرنامج لا تتطلب التقييم. كانت الجهات المنفذة في أغلب الأحيان هي نفسها الجهات التي أجرت التقييم، وذلك بنسبة بلغت 66.7%. وقد جرى تصميم استثمارات خاصة بالتقدير وقد اتخذ التقييم في بعض الأحيان صورة استثماراً قبلياً واستثماراً نهائياً وفي بعض الأحيان تم إجراء نقاش تقييمي مع المشاركين، وفي بعض الحالات كان هناك تقييم داخلي فقط، إما من قبل الهيئة المشرفة على المنظمة أو من قبل الجهة المشرفة على العاملين في المشروع. بعض المنظمات أجرت تقييماً لكل نشاط على حده وبعضها الآخر أجراً تقييماً للمشروع ككل. وفي معظم الأحيان تم إجراء التقييم في فترة زمنية قريبة من تاريخ انتهاء المشروع أو النشاط؛ مما يعني أنه كان هناك أحياناً صعوبة في قياس الأثر، خاصة في مجال التوعية؛ حيث إن هذا النوع من

- المشروعات يحتاج إلى زمن أطول لكي تتضمن الأفكار المكتسبة لدى المشاركون . وفي الكثير من الأحيان لم يتم ذكر أي معوقات في التقييم . ولكن في بعض الحالات تم ذكر معوقات إجرائية أو فنية أعاقة أو منعت التقييم . أما النواحي الإيجابية التي أظهرتها عملية التقييم فكانت تفيد أن النتائج مرضية وإيجابية وأن المشروع حقق أهدافه .
- في تقرير البحرين، أفاد الباحث عن غياب الوثائق عن المشروعات عند العديد من الجمعيات، كذلك، غياب الجهة التنسيقية، وبصورة عامة هناك ضعف في ذاكرة المشروعات .
  - في الجزائر أفادت 26 من أصل 29 جهة منفذة لمشروعات في عينة البحث أنها أجرت تقييماً للأنشطة . وجاءت النتائج بحسب المستجيبين إيجابية ولكن ليس بصفة مطلقة؛ حيث إن نقاطاً سلبية كثيرة سجلها منفذو المشروعات هنا وهناك . وقد لاحظت الباحثة مدى البعد العاطفي الذي يحتويه التقييم في غياب الأدلة المادية الخاصة بالإنجازات .
  - في تونس كانت نسبة تبلغ 73.5% من المشروعات موضوع العينة قد تم تقييمها 36 (مشروع) و 26.5% لم تخضع لأي تقييم . وفي نسبة تبلغ 70.6% كان التقييم داخلياً، وفي 8.8% من المشروعات كان داخلياً ولكن بالشراكة مع المنفذين، وفي نسبة تبلغ 14.7% من الحالات كان التقييم من قبل الشركاء في التنفيذ . وفي نسبة تبلغ 59% كانت الجهة الممولة هي الجهة التي أجرت التقييم . وفي 16 مشروع، أي 32% من الحالات لم يتم التصريح بالجهة التي قامت بالتقدير . صرح المستجيبون أن هناك قلة في المعلومات كانت سبباً في إعاقة التقييم . ومن أهم نتائج التقييم أن هناك إقبالاً مكثفاً من المرأة على صناديق الإقتراع، وأن هناك أهمية لاشراك الرجال، وقد بينت النتائج ضرورة البحث عن آليات جديدة للإقناع . لكن إقبال المرأة على العمل السياسي بحد ذاته اعتبر غير كاف كذلك كان هناك تشديد على ضرورة زيادة العمل على ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في المجالات كافة . واعتبر المستجيبون أن الأهداف واقعية 96% وأن أهدافها محددة ومصاغة بدقة (7.83%). أما بالنسبة لتوافر الموارد اللازمة للمشروعات فكانت المواقف إيجابية بنسبة أقل بكثير؛ حيث لم تتجاوز 41.7% من المستجيبين .

- في مصر أفادت الباحثة في تقريرها بأن 37 مشروع (66%) قد تم تقييمهم، بينما لم يتم تقييم 19 مشروع (34%). وتراوحت أسباب عدم التقييم بين عدم التخطيط

لذلك في 8 مشروعات وبين عدم الانتهاء من تنفيذ المشروع في 8 مشروعات أخرى، كما أفادت الجهة المنفذة لأحد المشروعات في أحدى المحافظات بعدم معرفة الجهة التي يمكن أن تقوم بالتقدير . في 18 مشروعًا كانت الجهة المنفذة هي التي أجرت التقييم، وفي 10 مشروعات كانت الجهة المملوكة هي التي قامت بذلك. كما اشتركت الجهات - المنفذة والمملوكة - في إجراء التقييم في 7 مشروعات. وتتجذر الإشارة إلى أن الجهة المنفذة قد تكون أحياناً هي نفسها الجهة المملوكة.

في 11 مشروعًا كان التقييم دورياً، وفي 22 مشروعًا جاء التقييم بعد نهاية العمل. وفي 6 مشروعات فقط جرى التقييم في منتصف مرحلة التنفيذ. نفى المستجوبون/ المستجوبات في 28 مشروعًا وجود عقبات أمام التقييم، بينما أفاد 8 مستجوبين بوجود عقبات وأجهزت عملية التقييم، منها: عدم القدرة على قياس الأثر بشكل دقيق، والمعوقات الإدارية والفنية، وتعذر إيجاد تمويل لعملية التقييم.

تدخلت الأجوبة الخاصة بنتائج التقييم مع الإنجازات بالنسبة للمشروعات، كما تضمنت بعض الإجابات توصيات مستقبلية. لكن بصورة عامة كانت نتائج التقييم جيدة بالنسبة للأهداف المرسومة مسبقاً للمشاريع. وقد حقق بعض المشروعات كل أهدافه، وبعضها الآخر حقق بعضاً منها. لكن في نسبة بلغت 30% من الحالات أفيد بأن الجمعيات التي تم التعاون معها لتنفيذ أهداف المشروع لم تلتزم بتلك الأهداف. وقد تحول 40% من هذه الجمعيات للعمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وكانت أهداف 50 مشروعًا محددة ومصاغة بدقة، و40 مشروعًا كانت أهدافهم قابلة للقياس و31 مشروعًا كانت الفترة الزمنية للتنفيذ كافية. وفي 36 مشروعًا كانت الموارد المالية مناسبة. وذكر المستجوبون/المستجوبات أنه في 10 مشروعات كانت للجهات المملوكة اشتراطات خاصة بها. كما أن 49 مشروعًا تואفت لهم كثافة نسبية، و48 مشروعًا حققت صدى إعلامياً. كما أوضحت الباحثة أن 39 مشروعًا كان لهم أثر على الواقع، وأن 45 مشروعًا كانت لهم قابلية للاستمرار.

• في موريتانيا أفاد الباحث بصعوبة تحديد الأنشطة المنفذة من طرف المستجوبين والمستجوبات، خصوصاً في ظل عدم ضبط هذه الأنشطة وتوثيقها. ولم يأت على ذكر تقييم أجرته الجهات المعنية بالمشروعات سواء الجهات المملوكة أو الجهات المنفذة لتلك المشروعات. لكن الباحث تحدث عن نتائج مشجعة، منها: زيادة الوعي لدى المرأة، وزيادة القدرات التي أدت بدورها إلى زيادة نسبة التأثير على صانعي القرار وأحدثت بالتالي المزيد من الاهتمام.

● في فلسطين تم تقييم 39 مشروعًا مقابل 21 مشروعاً لم يتم تقييمهم، أي بنسبة بلغت 65% وذلك لأسباب متعددة، منها: الوضع الأمني والسياسي، والتقصص في الأموال. وفي نسبة بلغت 23.3% من الحالات قامت جهات دولية بالتقدير، وفي 61.7% كان التقييم من مهام إدارة المشروع نفسها. وكان هناك مشاركة بنسبة بلغت 11.7% لجهات أخرى لم يتم تحديدها في عملية التقييم. وجاءت النتائج مؤكدة أن المشروعات أهدافها محددة وقابلة للقياس بنسبة تبلغ 73.3%. وكانت نسبة الحضور والمشاركة ناجحة بنسبة بلغت 67.4% وقد تجاوب المشاركون بنسبة بلغت 70%. وانخفضت النسبة الخاصة بموضوع قابلية المشروعات على الاستدامة إلى 30.5%. وعما إذا كانت قد حققت أهدافها إلى 38.9%， فقد عبر عدد من المشاركين عن عدم رضاهم بالنسبة لبعض القضايا، منها: الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ البرامج، وبعض الأهداف غير الواقعية. وشكى البعض من عدم وجود أثر أو عائد لبعض المشروعات على حياة المشاركين والمشاركات العملية والمهنية.

● في التقرير الخاص بسوريا أفادت الباحثة أن مسألة التقويم لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي في العقود السابقة لدى القائمين على اقتراح المشروعات المحلية وتنفيذها. وقد أظهرت البيانات في البحث الميداني أن 19 مشروعًا من أصل 60 لم تتم الإشارة فيها إلى وجود أي تقييم للإنجاز، منها خمسة مشروعات ما زالت قيد التنفيذ، و21 مشروعًا تم تقييمهم من قبل الجهات الممولة والمشرفة والمنفذة في حين أن هناك 20 مشروعًا تم فيه تقييم عام من خلال التقارير الدولية التي تعددتها المنظمات والوزارات والهيئات الرسمية حول إنجازاتها في نهاية الدورات الانتخابية أو التقارير السنوية أو الفصلية التي ترفع للجهات العليا، وهي تمثل رأي الجهات الوطنية المنفذة في خطة عملها.

وأفادت الباحثة أن نتائج التقييم بينت قضايا مهمة جدًا يمكن اعتمادها في التخطيط لمشروعات المستقبل، ومنها ما يشير إلى نجاح المشروعات في تحقيق أهدافها، ومنها ما يحدد متطلبات المشاركات والمشاركين وانتظاراتهم.

● أما في لبنان فقد أفاد المستجيبون والمستجوبات بنسبة بلغت 54% إيجاباً حول عملية التقييم، في حين قال 22% أنهم لم يقوموا بذلك. ولم يتم الإجابة عن السؤال في الحالات الباقية. ومن الواضح أن هناك ثقافة تقييم لدى العاملين في هذا القطاع، لكنها لا تذهب بالمؤسسات والمنظمات المنفذة للمشروعات إلى حد اللجوء إلى تقييم خارجي. ففي نسبة بلغت 56% من المشروعات قامت الجهة المنفذة بالتقدير.

وفي نسبة بلغت 8% من الحالات جرى التقييم من قبل خبيرة من خارج المنظمة المنفذة، وفي نسبة بلغت 12% من المشروعات قامت الجهة الممولة بتقييم المشروع بعد تفديذه، وهناك نسبة بلغت 4.5% من الحالات خضعت لتقييم المشاركين في المشروع مباشرة عند الانتهاء من التنفيذ.

ركزت الأجروية في مضمونها على التواхи الخاصة بمدى تحديد الأهداف وواقعيتها ودقة صياغتها (90% و93%) وأن نسبة الحضور كانت عالية (76%). لكن الإجابة الخاصة بنسبة فرص استدامة المشروع انخفضت قليلاً لتصل نسبتها إلى 59%， ونسبة 50% لها تأثير على الواقع.

أما نقاط الضعف فكانت تتلخص في صعوبة تحديد العائد - أي صعوبة قياس النتائج (50%). وبتحليل الأجروية، تبين أن المسؤول الأول في المنظمة هو الذي قام بملء الاستمارة في ثلثي الحالات تقريباً: مما يدل على أمر من اثنين: إما الانحراف الشخصي لقيادات الجمعيات في العمل الميداني، وإما بعض من شخصنة العمل في المنظمة وغياب الإدارة المؤسسية.

- في اليمن أفادت الباحثة أن 25 مشروعًا قد جرى تقييمهم مقابل 35 مشروعًا لم يتم تقييمهم. وبعد التقييم برأي الباحثة، خطوة مهمة من أجل النهوض بقضايا المرأة ومع ذلك فإن القليل من المنظمات اهتمت بإجرائه. وذكرت الباحثة بعض الأسباب التي أبرزتها الأجروية في الاستبانة ومنها: الكلفة المالية الكبيرة للتقييم، وعدم الالتزام بالمواعيد، وغياب الخبرات، وصعوبة تحديد معايير قياس النجاح والفشل في المشروعات. وقد أكدت أغلب نتائج التقييم أن الأهداف محددة ومصاغة بدقة. أما الإجابة الخاصة بقياس الأهداف وتحديد العائد وتوافر الموارد فقد جاءت سلبية؛ حيث تراوحت بين 15 و11 من أصل مجموع المشروعات.

### 13- مواطن القوة ومكامن الضعف :

- وأشار تقرير الإمارات إلى أن البرامج التي نفذت في البلاد ركزت بشكل رئيس على التدريب، ثم التوعية من أجل تعزيز قدرات النساء، وزيادة حجم الوعي المجتمعي بدور المرأة الاجتماعي والمهني. لكن المشروعات لم تطل بشكل كاف المناطق النائية؛ إذ كانت المشروعات مركزة في مناطق الحضر وضعيفة التواجد في الأرياف وفي الأطراف، لا سيما في القرى. كما غاب مفهوم المشاركة السياسية بالمعنى الدقيق بالنظر إلى ضعف هذا المفهوم نسبياً في المجتمع الإماراتي بشكل عام.
- في الأردن تمثلت نقاط القوة في الدقة في تحديد الأهداف وصياغتها وواقعيتها. لكن التغطية الإعلامية المراقبة والصدى العام للمشروعات كانا محدودين. وكانت الفترة المحددة للتنفيذ مقبولة بنسبة الثلثين تقريباً. وكانت القناعة بقدرة المشروعات على الاستدامة واسعة نسبياً. وهناك إشارة إلى أن الآلية الوطنية والمنظمات الدولية كانوا أكثر تشدداً - أكثر قسوة - في التقييم الذاتي مما كانت عليه المنظمات غير الحكومية. كما أنه من المقييد النظر في إمكانية نقل بعض الأنشطة من العاصمة إلى المناطق (إلى المحافظات والأرياف) من أجل توسيع دائرة الاستفادة منها. وهناك ضرورة لمعالجة مسألة تدني مشاركة الذكور في أنشطة البرامج خاصة تلك الموجهة لفئة صانعي القرار، حتى أن تنفيذ برامج التوعية الخاصة بالرجال قد يكون من الأوليات التي يجب النظر إليها في تصميم مشروعات تهدف إلى تمكين المرأة سياسياً.
- في البحرين، تبقى مشروعات التمكين السياسي للمرأة حديثة العهد، إذ إنها لا تتجاوز بضع السنوات الأخيرة. وهناك قلة خبرة في حفظ الملفات والتوثيق وجمع وإدارة المعلومات الخاصة بالمشروعات. كما أن الفئات النسائية ذات المستوى الأدنى تعليمياً وربات البيوت وسكان القرى والأحياء الفقيرة لا تصل إليهن برامج تمكين المرأة التي نتحدث عنها.
- في الجزائر، يتسع ويتفاوت الإقتناع بمشاركة المرأة سياسياً، وفي المؤسسات السياسية ما زالت العديد من النساء بحاجة لبناء قدراتهن للتمكن من المشاركة الفعلية. كما أن الإعلام بشكل عام والإعلام النسوي بشكل خاص لم يسهم في إبراز واقع المشاركة الحديثة للنساء في السياسة أو في إظهار حاجاتهن وفعالية ما يقمن به. والإقبال على تدعيم مشاركة المرأة في السياسة وتدعم دورها ما زال موسمياً. كذلك فإن عملية تقييم المشروعات كانت عامة، ولم تدخل بدقة في الانجازات ولا في تكلفة المشروعات.

- بالمقارنة مع الأهداف المحددة لها. أما نقطة القوة في الجزائر فهي اتساع دائرة الاهتمام بالتمكين السياسي للمرأة لتشمل مؤسسات الدولة وإدارتها والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على اختلافها، وبالتالي فإن هناك قاعدة عريضة من المؤسسات المعنية والعاملة في مجال التمكين السياسي للمرأة الجزائرية.
- في تونس كانت نقطة القوة في المشروعات هي التجاوب الواسع معها من قبل المشاركيـن/ المشاركـات. لكن صدـاها الإـعلامـي كان ضـعيفـاً نـسبيـاً، وكان هـنـاك نـقصـ في الموارـد الـلاـزـمـة لـتـحـقـيقـ أـهـادـفـ المـشـرـوـعـ فيـ العـدـيدـ مـنـ الـحـالـاتـ. وـفـيـ النـهاـيـةـ بـقـيـتـ ثـلـثـ إـجـابـاتـ حـذـرـةـ فـيـ إـجـابـةـ الـخـاصـةـ بـتـحـقـيقـ الـأـهـادـفـ المـرـسـومـةـ فـعـلـيـاًـ.
  - في العينة المصرية يلاحظ أيضاً التجاوب الكبير للفئات المشاركة، وكثافة نسبة الحضور. لكن نسبة التغطية الإعلامية تشكـوـ هناـ أيـضاـ منـ الضـعـفـ. فـبعـضـ المـشـرـوـعـاتـ لمـيـكـنـ لـهـ أـثـرـ إـعلامـيـ وبـعـضـهـمـ الـآخـرـ لمـيـكـنـ لـهـ الصـدـىـ المـفـروـضـ.
  - في موريتانيا يظهر ضـعـفـ الـاهـتمـامـ بـمـشـرـوـعـاتـ التـمـكـينـ السـيـاسـيـ منـ جـانـبـ الـجهـاتـ المـهـتمـةـ بـقـضـيـةـ الـمـرـأـةـ، وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ قـلـةـ عـدـدـ الـمـشـرـوـعـاتـ. وـهـنـاكـ ضـعـفـ فـيـ الـأـدـاءـ التـفـيـديـ بـالـنـسـبـةـ لـحـجمـ الـعـامـلـيـنـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ الـمـهـامـ، وـكـذـلـكـ حـجمـ الـمـواـزـنـاتـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ طـبـيـعـةـ الـأـشـطـةـ وـمـرـدـودـهـاـ. كـذـلـكـ هـنـاكـ غـيـابـ لـلـذـاـكـرـةـ الـمـؤـسـسـيـةـ فـيـ الـعـلـمـ الـخـاصـ بـالـمـرـأـةـ. وـيمـكـنـ تـعـدـادـ تـقـاطـعـ ضـعـفـ تـعـتـبـرـ مـعـالـجـتهاـ مـنـ بـابـ التـحـديـ وـهـيـ ضـعـفـ الـقـدـراتـ الـمـؤـسـسـيـةـ لـدـىـ هـيـئـاتـ الـمـجـتمـعـ الـأـهـلـيـ، وـقـلـةـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـهـلـيـةـ الـمـهـتمـةـ بـالـجـانـبـ السـيـاسـيـ وـحـقـوقـ الـمـرـأـةـ، وـضـعـفـ التـتـسيـقـ بـيـنـ الـجـهـاتـ الـمـفـنـدـةـ وـالـجـهـاتـ الـمـمـوـلـةـ. كـذـلـكـ هـنـاكـ ضـعـفـ فـيـ الـاهـتمـامـ الـحـكـومـيـ بـتـفـيـذـ وـتـموـيلـ مـشـرـوـعـاتـ التـمـكـينـ السـيـاسـيـ لـلـمـرـأـةـ، وـعـدـمـ مـلـائـمةـ السـيـاسـاتـ التـموـيلـيـةـ الـمـنـبـشـقةـ، وـانـعدـامـ الـمـؤـشـراتـ الـإـحـصـائـيـةـ الـتـيـ تـسـمـعـ بـوـضـعـ إـطـارـ اـسـتـرـاتـيـجيـ لـلـعـلـمـ.
  - في فلسطين كانت نقطة القوة الكبرى لمشروعات العينة هي أنها ركزت على التدريب وبناء القدرات ثم على التوعية. ولكن يتبيـنـ أنـ الفـتـرـةـ الزـمنـيـةـ لمـ تـكـنـ كـافـيـةـ الاـ فيـ حـوـالـيـ نـصـفـ الـمـشـرـوـعـاتـ وـلـمـ يـتـمـ تـحـدـيدـ الـعـائـدـ أوـ الـأـثـرـ فـيـ ثـلـثـ الـمـشـرـوـعـاتـ. وـلـمـ يـتـمـ التـأـكـدـ مـنـ الـأـثـرـ عـلـىـ الـوـاقـعـ وـكـذـلـكـ مـنـ الصـدـىـ إـلـاـ لـحـوـالـيـ نـصـفـ الـمـشـرـوـعـاتـ.
  - في سوريا لاقت النسبة الكبرى من المشروعات تجاوباً من حيث عدد المشاركيـنـ وكـذـلـكـ منـ حـيـثـ الصـدـىـ إـلـاـ لـهـاـ. وـأـفـيـدـ عـنـ الرـضـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ توـافـرـ الـمـوـارـدـ

اللازمة بالنظر إلى تعاون الجهات الرسمية الوطنية في تأمين المستلزمات مع الجهات الدولية والإقليمية الممولة. لكن هناك غموضاً في الأجوبة حول قياس الأثر، ومن الضروري وضع معايير علمية لذلك. وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض الصعوبات في توضيح المفاهيم، وإلى ندرة مخاطبة الرجال وقادرة الرأي في المشروعات.

- في لبنان تكثر المشروعات الموجهة للمرأة بصورة عامة، وتتراجع نسبة التركيز في أغلبها على موضوع المشاركة السياسية. وهناك تردد في الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتمويل ويصعب الحديث عن شفافية في عمل المنظمات غير الحكومية. كما أن هناك ضعفاً للاختصاص في مجال التمكين السياسي للمرأة، إذ إن بعض منظمات غير حكومية راكمت خبرة في ذلك دون سواها. كما أن هناك ضعفاً لافتاً للأحزاب السياسية في مجال التمكين السياسي، وغياباً شبه كلي للآليات الوطنية عن هذا الموضوع.
- في اليمن لم تشر أغلب الاستمارات إلى نقاط القوة والضعف، ولكن يمكن استنتاج أن المشروعات كانت دقيقة في تحديد أهدافها، وقد امتدت على فترات زمنية مقبولة. لكن هناك حاجة للتمويل من أجل استدامة المشروعات، وخاصة من أجل استدامة المكتسبات.

## 14- التوصيات والمقتراحات :

- جاء في تقرير الإمارات توصيات خاصة بتخصيص موازنات لتفعيل تكاليف الدورات التدريبية، وتوسيع دائرة الإفادة منها لتشمل المناطق النائية، وتعزيز الأنشطة الإعلامية المرافقية للمشروعات ووضع نظام حواجز للمشاركين في الدورات التدريبية.
- واقترح تقرير الأردن تصميم برامج توعية موجهة إلى كافة المناطق، وكذلك تصميم برامج تدريبية للإعلاميين، والعمل على تأمين التسويق والتثبيك اللازم على المستوى المحلي والوطني من أجل ضمان استمرارية المشروعات.
- وأوصى تقرير البحرين بإنشاء صندوق وطني لتمويل مشروعات التدريب والتأهيل وإيجاد معاهد أهلية للتنمية السياسية. كما أوصى بدعم دور الآلية الوطنية على أن تقوم بدورها بتعزيز قدرات العمل القاعدي في هذا المجال، وكذلك برفع القيود المفروضة على تعاون الجمعيات السياسية والأهلية مع المنظمات العربية والأجنبية من أجل الحصول على تمويل محلي وعربي ودولي على قاعدة الشفافية وفي إطار تحقيق الأهداف الوطنية.
- أوصى تقرير الجزائر بوضع برامج طويلة الأمد للتمكن من بناء ثقافة إيجابية، كما أوصى بإشراف منظمة المرأة العربية على شبكة من البرامج الهادفة إلى توسيع التكوين والتدريب وتعزيز آليات التعاون والتنسيق على المستوى العربي. وأوصى أيضاً بتوفير قاعدة بيانات عن المرأة والسياسة في الوطن العربي، وبدعم انخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وتوعية الإعلاميين بالمشاركة السياسية للمرأة وكذلك إنتاج أفلام وثائقية لتبدل الصور النمطية حول المرأة.
- أوصى تقرير تونس بتوفير المزيد من المعلومات عبر استحداث قاعدة لها واستحداث شبكات تربط بين العاملين والمهتمين بالمجال الواحد، وإيجاد تمويل لمواصلة مشروعات التدريب وتعريفها ما أمكن مع محاولة توسيع دائرة تمويلها عربياً أيضاً. وأوصى أيضاً بإيلاء اهتمام أكبر بالريف وبيعث جمعيات للإعداد والتدريب السياسي، وكذلك التعمق في فهم أسباب ضعف المشاركة ومعالجتها والعمل على تكريس الكوتا والتنسيق على المستوى العربي في هذا المجال.
- جاء في تقرير مصر مقترن عام يركز على تغيير البيئة الثقافية بما يدعم الدور العام للمرأة وخلق مناخ سياسي مناسب بما في ذلك تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار في الأحزاب، كما في سائر مؤسسات المجتمع المدني الأخرى. ودعا التقرير إلى تنظيم

حملة دعائية لمناصرة تخصيص مقاعد للمرأة في الهياكل التمثيلية. ودعا إلى زيادة التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة لخدمة أولويات الاستراتيجية الدولية حيال المرأة. كما دعا إلى تكوين قاعدة معلومات، والاهتمام بتكوين ذاكرة تاريخية للجهات المعنية بالمرأة وتعزيز الاتجاه نحو استهداف الرجال والنساء جنباً إلى جنب في الأنشطة. وأوصى التقرير بتنظيم دورات تدريبية للبرلمانيات وللقيادات الإدارية، وبتوسيع النطاق الجغرافي للمشروعات، والتركيز على تدريب النساء وتدريب المدربين، وتتوسيع مصادر التمويل.

كما أوصى التقرير بتوسيع دائرة المشروعات لتشمل المحافظات غير المستهدفة حتى الآن.

- أما تقرير موريتانيا فقد أوصى بالعمل على أولويات التوعية والتثقيف، والتكوين والتدريب وبالدعم المؤسسي، على أن يشمل بناء القدرات المؤسسية الآليات الرسمية والوطنية وكذلك الأهلية على حد سواء.

- أوصى تقرير فلسطين بإجراء دورات تدريبية متقدمة وإحضار خبراء دوليين للتدريب والتقييم. كما أوصى بالاستمرار في تنفيذ مشروعات توعية وتنقيف المرأة، وبمواصلة تدريب النساء عضوات المجلس التشريعي. وخلص إلى اقتراح إنشاء معهد تدريب للمرأة في مجال التمكين السياسي، ودعم وحدات المرأة في الآليات الوطنية والحكومية للقيام بدور أكبر في مجال إعداد وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف والتدريب في المجال السياسي. وشدد على تكاتف جهود المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

- وأوصى تقرير سوريا بتوسيع النشاطات، والدراسات، واللقاءات، وورشات العمل، والتدريب، وبناء قاعدة معلومات وموقع خاصة بالمرأة على الإنترنت، والتوسيع في إنشاء وتطوير الاختصاصات الجامعية حول قضايا المرأة وحقوقها، وتوجيه البرامج لتدريب النساء على المهارات القيادية والإدارية.

كما أوصى بتوسيع دائرة لقاء البرلمانيات مع الفئات الشعبية، وإدارة حلقات نقاش في مناطقهن لتوضيح دور المرأة، ونشر صور نجاح المرأة في الحياة السياسية. وركز في مقتراحته على الاهتمام الخاص بالفئات الشابة، وعلى الاستمرار في التحفيز والتوعية، وتوسيع آفاقه لتشمل معظم المؤسسات الرسمية والأهلية وجميع الفئات والشرائح الاجتماعية.

- أوصى التقرير اللبناني من جهته بإعطاء الأولوية الكلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات النسائية، والمؤسسات التي تهتم بتمكين المرأة في المجال السياسي على وجه الخصوص. واقتراح التعاون مع المنظمات والجمعيات ذات الخبرة في مجال التمكين السياسي. ودعا إلى وضع آليات للتعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والوطنية والأهلية، وتوسيع دائرة الشراكة في المشروعات لتكون إقليمية عربية ما أمكن. كذلك أوصى بالتركيز على الفئات الشابة، وبدعوة قادة الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين إلى الالتزام بتخصيص الجهد والإمكانات لإعطاء المرأة فرصةً حقيقية للمشاركة في المؤسسات الحزبية وفي المؤسسات السياسية الوطنية، ووضع نظام حواجز عبر إنشاء جوائز في عدة مجالات لمكافأة الجهد الخاص والمميزة في مجال تمكين المرأة سياسياً في العالم العربي.
- أوصى تقرير اليمن بالعمل على تأكيد أهمية تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة، وتنظيم حملة لفتح الحوار مع الأطراف المعنية المختلفة حول قضايا تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على حد الأحزاب على الالتزام بالنسبة التي تسمح للنساء بالمشاركة في الحياة السياسية. كما أوصى بضرورة تدريب النساء المرشحات على إدارة الحملات الانتخابية ومخاطبة الجمهور وكسب الثقة.

## 15 - توجهات عامة وخلاصات :

يتضح من جملة ما تقدم في مختلف التقارير حول المسح المنفذة في الدول العربية حول ما تم إنجازه في مجال التمكين السياسي للمرأة العربية أن هناك جوامع مشتركة في ما بين الدول العربية، كما أن هناك أيضاً تفاوتات واختلافات في التركيز على بعض الأولويات، وأن هذه التفاوتات هي واقع يجب ألا يغفله أي عمل عربي مشترك. لكن الجوامع المشتركة عديدة وتسمح بدون شك بوضع برامج عربية مشتركة، وبالإضافة من الخبرات المختلفة، وبالعمل معاً على مستوى إقليمي عربي يستند إلى الاستراتيجية التي وضعتها منظمة المرأة العربية لنهوض المرأة العربية. وبصورة عامة أمكن رصد التوجهات الآتية :

- 1- من الواضح أن الاهتمام بالتمكين السياسي للمرأة قد تقدم إلى موقع رئيس في سلم أولويات مختلف الدول العربية. ومن اللافت أن الأنظمة السياسية العربية على اختلافها بدأت تبدي اهتماماً خاصاً بموقع دور المرأة في الحياة السياسية. ففي الواقع، وبينما كانت العقود السابقة تركز على محور الأممية والتعليم ومن ثم على موضوع الانخراط في العمل المجدي اقتصادياً، بدا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد اعترلت مكانة ممتازة في هذه الحقبة حيث يتعاظم الحديث حول الإصلاح والمشاركة والشفافية والمحاسبة بصورة عامة في مختلف الدول العربية.
- 2- يتضاعد اهتمام منظمات المجتمع المدني العربي بالتمكين السياسي للمرأة العربية، ويترافق ذلك مع تعاظم الاهتمام الدولي بموضوعات متداخلة. هي : الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (شفافية - محاسبة على الأداء ومساءلة) والتنمية الإنسانية، والنمو الاقتصادي، التكيف مع العولمة، حماية حقوق الإنسان ، تحقيق أمن الإنسان، حقوق المرأة الإنسان، إلخ.. ويظهر ذلك في التعاون اللافت بين الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العربية، وتدفق المساعدات المشروطة أحياناً إلى منظمات أهلية مختلفة، ودخول هذه الأخيرة مباشرة على خط التمكين السياسي. في حين أن بعض التشريعات الوطنية العربية ما زالت تمنع أو تقيد تدخل منظمات المجتمع المدني في السياسة وتحصر ذلك في الجمعيات السياسية.
- 3- اتجهت برامج التمكين السياسي بصورة أساسية نحو جمهور محصور مكون من عضوات المنظمات النسائية نفسها، وتركزت على العاصمة والمدن أكثر من الأرياف والمناطق النائية. من هنا جاءت توصية، تكررت في العديد من التقارير، بوجوب تخصيص المناطق النائية والأرياف ببرامج التمكين واعطائها الأولوية في ذلك.

4- بدا من الصعوبات التي واجهت الباحثين الذين قاموا بإنجاز المسح موضوع التقرير أن هناك ضعفاً كبيراً في القدرات المؤسسية لدى أغلب المنظمات غير الحكومية المعنية بتمكين المرأة في المجال السياسي، وتلك المهمة بقضايا المرأة بصورة عامة. وذلك الضعف كان واضحاً في مسألة تكوين أرشيف للمشروعات المنفذة، وكان واضحاً أيضاً في ضعف الذاكرة المؤسسية عند تلك المنظمات. وكان من الصعوبة بمكان العودة إلى آثار "المشروعات لدى المسؤولين الحاليين". ولما كانت المشروعات الممسوحة تمتد عقداً كاملاً (منذ ما بعد بيجين إلى عام 2005) فإن المعلومات الدقيقة -حيث وجدت- انحصرت بالمشروعات المنفذة حديثاً فقط، مقابل ضعف المعلومات حول المشروعات القديمة أي قبل عام 2000. والسؤال هو: كيف يكون هناك تفكير استراتيجي في غياب الحد الأدنى من الاستمرارية والتراكم في تجربة المنظمات المعنية؟

5- شكا العديد من القائمين على المنظمات غير الحكومية من غياب القدرة المؤسسية على التخطيط وجدولة التنفيذ وتقييم نتائج المشروعات المنفذة. وهذا الأمر يفسر الارتباك والتردد الذي كان بادياً في تعامل المسؤولين عن المشروعات في المنظمات غير الحكومية مع الباحثين المكلفين بالمسوحات.

6- يبدو جلياً تأخر الآليات الحكومية و الوطنية في الإسهام في الجهد القائم من أجل تمكين المرأة سياسياً، مع أن الحكومات العربية كانت مشاركة بالمؤتمر الدولي الرابع الخاص بالمرأة وكذلك في إعداد خطة العمل لتنفيذ توصيات مؤتمر بيجين الذي يفرد مساحة خاصة ل موضوع مشاركة المرأة في صناعة القرار على كل المستويات وفي كل المجالات.

7- شكا أغلب المستجيبين في المسح من عدم وجود تنسيق في ما بين المهتمين بالتمكين السياسي للمرأة، وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية والوطنية من جهة و مختلف منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، كذلك عدم التنسيق في ما بين منظمات المجتمع المدني نفسها. هذه الصورة تعكس تخبطاً وترددًا، وتبيّن أن الجهود المبذولة لم تكن قادرة على إنتاج فعالية حقيقة. وأهم ما تفتقده مختلف الأنشطة هو التأثير التراكمي باتجاه إحداث تغيير نوعي في موضوع مشاركة المرأة حقيقياً في الحياة السياسية.

8- ظهر في العديد من المشروعات المنفذة طابع العمومية في الأهداف وفي محتويات المشروعات، حيث إن الأهداف المعلنة متعددة وكثيرة، وهي تشمل ميادين واسعة

في أن واحد . فكان من اللافت العدد الضخم للأهداف الذي كان يعدها المسؤولون قياساً بحجم النشاط المنفذ نفسه . أما المحتويات فكانت في الأغلب متعددة جداً، قاصدة إلى تمية القدرات الشخصية بصرف النظر عن خصوصية الميدان السياسي والمهارات والمعارف الخاصة بهذا المجال . وبصورة عامة، فقد اخترط التمكين السياسي بال المجالات الأخرى للتمكين . كذلك لم تتضمن التدريبات في الأغلب تركيزاً على تدريب مدربيهن ومدربات في شكل تخصصي .

9- كان هناك توجه واضح في كل التقارير تقريباً نحو ضرورة ترسيخ الجهود اللاحقة على الآليات الهدافة إلى نجاح تطبيق سياسة التمييز الإيجابي - الكوتا - في إطار تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مختلف الدول العربية موضوع الدراسة .

10- ترددت في العديد من التقارير ملاحظات نقدية حول مسألة التعامل مع مسائل الإعلام في سياق تنفيذ مشروعات التمكين السياسي؛ مما يخفف من صدى المشروع ويقلص دائرة فعاليته وكان المستجوبون واعين للخلل العاصل في هذا المجال . إن هذه التوجهات العامة في تقارير المسح في المجال السياسي إنما تدفع إلى وضع بعض الخلاصات التي من شأنها ترشيد الخطط الاستراتيجية اللاحقة وكذلك مشروعات التمكين السياسي المقبالة في الدول العربية .

11- إن بناء القدرات المؤسسية هو ضرورة ماسة لـما للمؤسسات المخططة والمنفذة للمشروعات من أهمية مفصلية في التوعية ونقل المهارات والإسهام في التشبيك وفي تراكم الفاعلية الاجتماعية .

12- إن هناك حاجة ملحة لوضع الخطط الاستراتيجية وتنمية التفكير الاستراتيجي لدى الجهات المعنية بتمكين المرأة سياسياً .

13- إن هناك ضرورة لوضع محتويات متخصصة وواضحة للبرامج المنفذة في مجال التمكين السياسي للمرأة، والابتعاد عن العموميات والغموض والسطحية .

14- إن هناك أولوية لتدريب مدربيهن في بعض الدول التي عبر المسؤولون فيها عن شعورهم بضعف القدرات البشرية العاملة في هذا المجال

15- إن هناك ضرورة بديهية للتعاون والتسييق بين كل الجهات العاملة في مجال التمكين السياسي للمرأة، من حكومات، وآلية وطنية وقومية، ومنظمات مجتمع مدني على اختلافها . وهناك حاجة لوضع صيغ وسيناريوهات متعددة للتعاون بحسب طبيعة

الأنظمة الاجتماعية والسياسية، وبحسب التشريعات النافذة في مختلف الدول العربية المعنية.

16- إن هناك جهداً ما زال ناقصاً للتوعية والتحسيس والتوعية في العديد من الدول وفي أوساط مختلفة مما يدفع للتفكير بحوافز متعددة بحسب الفئات التي نهدف إلى توعيتها وتشييدها.

17- إن خصوصية المجتمعات العربية والجوانب المشتركة التي تظهر في أوضاعها في مجال تمكين المرأة سياسياً إنما يجب أن تشجع على البحث في إعداد مواد تربوية وعلمية وتدريجية خاصة مرتبطة بهذه الخصوصية.

وفي هذا الإطار يشكل العمل العربي المشترك فرصة لتبادل الخبرات وتعزيز المعرفة بالتنوع الموجود، وتعزيز الثقة بالذات لدى النساء العربيات في مختلف الدول العربية. فالعمل العربي المشترك يكون له قيمة مضافة من شأنها زيادة القدرات المحلية، المؤسسية والبشرية في آن واحد وإعطاء المشروعات قوة دفع إضافية.

خلاصة القول إن المسوح المنفذة في الدول العربية موضوع الدراسة جاءت بمعطيات مهمة جداً عن أحوال كل من هذه الدول، وعن المشروعات المنفذة سابقاً في خلال عقد كامل، وعن الإيجابيات ونقاط الضعف في كل منها. إن هذه المعطيات قد أسهمت في توضيح صورة الواقع وأولوية الحاجات، فهي إذاً ترشد أي تفكير استراتيجي يهدف إلى تحقيق تقدم فعلي في واقع المرأة العربية في مجال المشاركة السياسية ويرمي إلى نهوضها والإسهام في نهوض المجتمع بكماله من خلال النهوض بالمرأة.

## **ملاحق الدراسة**

ملحق (1)

فريق العمل المشارك في الدراسات  
المسحية الخاصة بمجال السياسة

منسقة ورشة عمل المجال: أ.د. سلوى شعراوي جمعة

الخبرات والخبراء أعضاء فريق العمل

الأردن	د. أمل أديب الصباغ
الإمارات	د. مريم لوتاه
البحرين	د. عبدالله الدراري
تونس	أ. خديجة المدنى
الجزائر	أ. د. فتحية متوق
السودان	أ. د. سعاد محمد أبو كشوة
سوريا	أ. د. نجوة قصاب حسن
فلسطين	أ. د. رياض على يوسف العيلة
لبنان	أ. د. فادي اكي وان
مصر	أ. د. نيفين مسعد
موريطانيا	أ. محمد الحسن بن الشيخ
اليمن	د. باتريس أبو إصبع

ملحق (2)  
نموذج استماراة الاستبانة

## مجال السياسة

تهدف هذه الاستماراة إلى إجراء دراسة استطلاعية لمختلف الأنشطة والمشاريع الموجهة للمرأة في مجال السياسة والمنفذة خلال الفترة (1995 - 2005) من قبل الهيئات المعنية في الدول العربية الأعضاء، بفرض الاستثناء بها في إطار إعداد البرامج المستقبلية التي تعدّها منظمة المرأة العربية والتي ستقوم بتنفيذها بالتعاون مع الجهات المهمة.

نشكر جهودكم وتعاونكم في تسهيل عملية جمع المعلومات.

.....  
الدولة:.....

.....  
اسم الخبير:.....

## أولاً: بيانات المشروع

1. اسم المشروع:

2. رقم المشروع (إن وجد):

3. مدة المشروع

أقل من سنة (حدد المدة)

من سنة إلى سنتين

أكثر من سنتين

4. نطاق المشروع

دولي

إقليمي / عربي

وطني

5. التاريخ المخطط للبداية:

6. تاريخ البداية الفعلية:

7. التاريخ المخطط للانتهاء:

8. تاريخ الانتهاء الفعلي:

• في حال وجود اختلاف بين التاريخ المخطط والتاريخ الفعلي برجاء ذكر:

- أسباب عدم الالتزام بتاريخ بداية المشروع (إن وجد)

- أسباب عدم الالتزام بتاريخ نهاية المشروع (إن وجد)

**ثانياً : التنفيذ****1. الجهة / الجهات المنفذة:**

- المجالس/ اللجان القومية (اذكر الاسم)
- منظمات غير حكومية (اذكر الاسم)
- الأحزاب السياسية (اذكر الاسم)
- مراكز أبحاث/ جامعات (اذكر الاسم)
- منظمة إقليمية/ عربية (اذكر الاسم)
- منظمة دولية (اذكر الاسم)
- أخرى تذكر.

**2. التغطية الجغرافية للمشروع:**

عام ■

مناطق/ جهوي/ محافظات ■

ريف ■

حضر ■

مراكز ■

ريف ■

حضر ■

أطراف ■

مجتمع محلي صغير ■

قرية ■

مدينة ■

آخر تذكر ■

### 3. الموقف الحالي للمشروع:

- جديد
- مستمر
- انتهى
- متوقف
- ألغى
- استئنف أو جدد

### 4. عدد العاملين في المشروع:

— عدد الإناث

— عدد الذكور

معاونو العاملين في المشروع من الأجانب :

— عدد الإناث

— عدد الذكور

نوع العمل :

الفئة العمرية للعاملين في المشروع :

— أقل من 25 سنة (حدد)

— من 25 سنة حتى 55 سنة

— أكثر من 55 سنة

الفئة العمرية لمعاوني العاملين في المشروع :

— أقل من 25 سنة (حدد)

— من 25 سنة حتى 55 سنة

— أكثر من 55 سنة

**5. عدد أنشطة المشروع :**

- نشاط واحد  
 أكثر من نشاط (اذكر العدد)

**6. طبيعة/ مضمون المشروع :**

- توعية  
 تدريب وبناء قدرات  
 تقديم خدمات مساندة  
 تنمية مؤسسية  
 توعية إعلامية  
 تزويد بالأجهزة أو بالمعلومات  
 المناصرة والدعوة لسياسات أو قوانين  
 أخرى تذكر

**7. الفئة المستهدفة :**

- المرأة كناخبة  
 المرأة كمرشحة  
 المرأة كقيادة تنفيذية  
 المرأة كبرلمانية  
 المرأة كنقابية / حزبية  
 المرأة كعضو في منظمات غير حكومية

- المرأة كمواطنة
- قادة الرأي (القيادات الدينية- الإعلامية)
- الفئات الشابة
- الجمعيات الأهلية
- أخرى تذكر

8. عدد المستهدفات/المستهدفين :

عدد الإناث

عدد الذكور

9. عدد المستفيدات الفعليات/المستفيدين الفعليين (إن أمكن) :

عدد الإناث

عدد الذكور

**ثالثاً : التمويل**

1- موازنة المشروع (إن أمكن)

2- الجهة / الجهات الممولة (اذكر الاسم)

أهلية	حكومية	دولية
		إقليمية/ عربية
		وطنية
		آخر تذكر

**3- نسبة التمويل**

أ. دولي % .....

ب. إقليمي/ عربي % .....

ج. وطني: % .....

ذاتي % ..... رسمي % .....

قطاع خاص % ..... الأهلي % .....

## رابعاً: الأهداف

### 1- أهداف رئيسية

—  
—  
—

### 2- أهداف فرعية

—  
—  
—

## خامساً: الإنجازات

تدريب

توعية

أخرى تذكر

### السادس: التقييم

١. هل تم تقييم المشروع من قبل؟  لا  نعم

● إذا كانت الإجابة بنعم

- ما هي الجهة التي قامت بالتقييم؟

- ما هو تاريخ إجراء التقييم؟

- ما هي أهم معوقات إجراء التقييم؟

- ما هي أهم نتائج التقييم؟

-

-

-

-

● إذا كانت الإجابة بلا

- لماذا لم يتم إجراء تقييم؟

-

-

-

## 2. تقييمك للمشروع (يملاً هذا الجزء، كلما أمكن، بواسطة كل من جهة التنفيذ وجهة التمويل)

### ● نقاط قوة / ضعف المشروع

ملاحظات*	إلى حد ما	لا	نعم	
				• الأهداف محددة ومصاغة بدقة
				• الأهداف قابلة للقياس
				• الأهداف واقعية
				• هناك تحديد للعائد أو الأثر المتوقع من تنفيذ المشروع
				• الفترة الزمنية المحددة كافية لتنفيذ المشروع
				• توافر الموارد اللازمة
				• اشتراطات خاصة من الجهة الممولة
				• نسبة عالية من الحضور أو المشاركة
				• لاقى تجاوباً من المشاركات/المشاركون
				• لاقى صدى إعلامياً عاماً
				• كان له أثر على الواقع
				• قابلته للاستدامة
				• حقق أهدافه
				• أخرى تذكر

\* في حالة الإجابة بـإلى حد ما، تحدد النسبة أو تكتب ملاحظات

## 3. ما هي مقتراحاتك لتحسين المشروع

-

-

-

**سابعاً: بيانات المسئول الذي تمت مقابلته بفرض ملء الاستماره (من الجهة المنفذة)**

- الاسم: ..... ■ الوظيفة أو طبيعة العمل: .....  
■ تليفون: ..... مكتب / ..... منزل / ..... جوال / ..... فاكس / .....  
■ العنوان: ..... ■ البريد الإلكتروني: .....

**ثامناً: بيانات المسئول الذي تمت مقابلته بفرض ملء الاستماره (من الجهة الممولة)**

- الاسم: ..... ■ الوظيفة أو طبيعة العمل: .....  
■ تليفون: ..... مكتب / ..... منزل / ..... جوال / ..... فاكس / .....  
■ العنوان: ..... ■ البريد الإلكتروني: .....

- حصلت الدكتورة فادي كيوان على درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون.
- كفأة تعليمية في الفلسفة وعلم النفس من كلية التربية بالجامعة اللبنانية.
- أستاذة العلوم السياسية ومديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت.
- عضو الهيئة الوطنية اللبنانية لشئون المرأة، وسفيرة لبنان في المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية.
- عضو مجلس جامعة الأمم المتحدة 2007 - 2013.

• لها العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية.

• حصلت على الأوسمة التالية:

■ وسام السعفة الأكاديمية الفرنسي برتبة ضابط 1992.  
Officier des Palmes Académiques

■ وسام الفنون والآداب الفرنسي برتبة ضابط 1994.  
Officier des Arts et des Lettres

■ وسام الأرز الوطني اللبناني من رتبة ضابط 2007.

25, Ramsis St., El Korba, Heliopolis, Cairo,  
The Arab Republic of Egypt.  
Tel.: (+202) 24183301/101  
Fax: (+202) 24183110  
E-mail: info@arabwomenorg.net



منظمة المرأة العربية  
ARAB WOMEN ORGANIZATION

٢٥ شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة  
جمهورية مصر العربية  
تلفون: (+202) ٢٤١٨٣٠١٠١  
فاكس: (+202) ٢٤١٨٣١٠  
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net